المملكة العربية السعوديه

وزارة التعليم العالي

جامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية

# الإقتصاد الكلي

إعداد طلاب وطالبات

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

"نظام الانتساب المطور" من ترتيب و تصفيف

**Modi_sa**

نـدى١٥

١٤٣٢

## محاضرة ١

عندما نتكلم عن الاقتصاد الجزئي الذي درسناه في المستوى الثاني نتكلم عن سعر السلعة الواحدة
أما في الاقتصاد الكلي عندما نتكلم عن السعر أو المستوى العام للأسعار فنتكلم عن مستوى متوسط أسعار جميع السلع والخدمات .
ولهذا في الاقتصاد الكلي نتكلم عن التضخم بحكم الارتفاع في المستوى العام للأسعار. فإذا حصل ارتفاع في سعر سلعة معينة فلايحدث تضخم لأن هناك الاف السلع .
✓ لذلك عندما نتكلم عن التضخم نتكلم عن ارتفاع متوسط أسعار السلع .

⊙ **التضخم/** هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار .

⊙ **البطالة/** تؤدي إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، لأن الايدي العاملة من عناصر الإنتاج ووجود البطالة يؤدي الى انخفاض في معدل النموالاقتصادي لأن بعض من عناصر الإنتاج غير مستخدم .

فعنما نتكلم عن البطالة قد نتكلم عن العنصر العملي .فأن يكون عندنا بطالة في العمل يعني أن هناك من يبحث عن العمل فلا يجده وهذا يسجل من ضمن البطالة. ولما نتكلم عن نسبة البطالة نهتم في عدد العاطلين عن العمل الذين يبحثون عن العمل. أي لم يتقاعسو فمازالوا ضمن القوى العاملة .

وهذه النسبه في الغالب تكون في الفئه العمرية مابين ١٦ إلى ٦٠ سنه تقريبا، و قد يختلف من دولة إلى أخرى .

نأخذ هذا العدد ثم نقسمه على القوة العاملة وليس كل عدد السكان . وعندما نتكلم عن القوة العاملة نستبعد العجزه وكبار السن والاطفال والصغار الذين لا يستطيعون العمل .

فالقوه العاملة هم الاشخاص مابين ١٦ إلى ٦٠ سنه ويرغبون بالعمل أما الاشخاص الذين لا يبحثون عن عمل فلا ندخلهم مع القوة العاملة ،فليسوا من ضمن البطالة لانهم اختارو لانفسهم أن يكونو عاطلين وباطلين عن العمل.

⊙ **النمو الاقتصادي:**

كل دوله تبحث عن الازدياد في نمو المعدل الاقتصادي وقد يكون من أسباب هذا النمو توظيف جميع عناصر الإنتاج أي عدم وجود بطالة وأيضاً التوظيف الامثل لكي يعطي كل عنصر إنتاجي افضل إنتاجيه بالنسبه له.

ولا شك عندما يكون لديك عمالة ماهرة ومدربة فإن هذا سوف يزيد من إنتاجيتهم وبالتالي سيزيد من معدلات النمو الاقتصادي . وهذه المواضيع سوف نتحدث عنها بكثب وأيضاً موضوع الميزانيه الحكومية وحالة العجز وحالة الفائض للميزانيه الحكومية أيضا الميزان التجاري .

⊙ عندما نتكلم عن الميزانيه الحكومية نقصد بها /

| |
|---|
| الميزانية الحكوميه = ايرادات الحكومه – انفاق الحكومه |

✎ إذا كان الايراد أكبر من الانفاق سوف يصبح هناك فائض.

✎إذا الايراد الكلي يتساوى مع الانفاق الكلي سوف يكون حالة توازن لا فائض ولا عجز.

✎ عندما يكون الانفاق الحكومي أكبر من الايراد هنا يكون عجز.

☐ وعندما يكون هناك عجز فإن الحكومة يجب أن تبحث عن تمويل لهذا العجز وسوف نتطرق لهذا فيما بعد.

---

| |
|---|
| الميزان التجاري = قيمة الصادرات من السلع للخارج – قيمه الواردات من السلع من الخارج |

✎ إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات يكون هناك فائض.

✎ إذا تساوت الصادرات والواردات يكون هناك حالة توازن .

✎إذا كانت قيمة الصادرات اقل من قيمة الواردات يكون هناك حاله عجز .

⊙ وبكل المقاييس نجد أن الاقتصاد الكلي شيق جدا ويحسس الشخص أن لديه الرغبة للتعلم في الاقتصاد الكلي وهذه الميزة قد لا نجدها كثيرا في الاقتصاد الجزئي.

⊙ أما الأدوات والوسائل التي نستخدمها فهي لاتختلف كثيرا عن الاقتصاد الجزئي. وسنستخدم المعادلات والرسومات بأذن الله تعالى سوف نعطي بعض التطبيقات بقدر المستطاع.

## مفاهيم اقتصادية

| |
|---|
| ⊙ علم الاقتصاد/ هو العلم الذي يدرس كيفية الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المحدودة (النادرة) نسبيا لإنتاج السلع والخدمات من أجل اشباع حاجات الافراد والمجتمع الانهائية. |

⊙ في الاقتصاد الكلي عندما نتكلم عن الطلب الكلي نتكلم عن طلب جميع الافراد على جميع السلع

وفي الاقتصاد الجزئي الطلب نقصد به طلب جميع المستهلكين و لكن على سلعة واحدة.

⊙ التوازن في الاقتصاد الجزئي/

يعني تقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب وهذه النقطة نقطة التقاطع مهمة جدا نسميها نقطه التوازن.

✎ لأنها النقطة الوحيدة التي تلتقى عندها رغبات المستهلكين الذي يمثلهم منحنى الطلب ورغبات المنتجين الذي يمثلهم منحنى العرض. فكل من المنتج والمستهلك مقتنع بالسعر أي أن الكمية التي ينتجها المنتجون هي نفسها التي يرغبها المستهلكون.

⊙ اختلال التوازن/ يختل التوازن عندما تتغير أحد العوامل المؤثرة في الطلب أو العوامل المؤثرة في العرض .

فنجد فيما يخص الطلب إذا ارتفع الدخل في حالة السلعة عادية سينتقل منحنى الطلب إلى أعلى ومعه سوف يزيد السعر والكمية التوازنية سوف تزيد. إذا هنا اختل التوازن وانتقل إلى توازن جديد

فيما يخص العرض فلو حصل تغيير في أحد عوامل العرض ، مثلا لو زادت عناصر الإنتاج نجد أن منحنى العرض سينتقل إلى اليسار والكمية التوازنيه في هذه الحالة سوف تقل والسعر سوف يرتفع وهنا يختل التوازن وننتقل إلى توازن جديد .

☐ بعض الاحيان نقول أن هناك توازن مستقر و توازن غير مستقر.

فيكون التوازن مستقر / إذا رسمنا منحنى العرض ومنحنى الطلب بالشكل الذي اعتدنا عليه فيعتبر التوازن مستقر ، أي أن الخروج من نقطة التوازن سيكون هناك عوامل ذاتيه سوف تعيد السعر والكمية إلى توازن مرة أخرى.

☐مثال / إذا كان السعر التوازني = ١٠ ريال . و ارتفع السعر إلى ١٢ .

سيكون عندنا الكمية المعروضة أكبر من الكمية المطلوبة ، بمعنى أن المنتجين عندهم كمية فائضه وبالتالي هم يرغبون في بيعها وليس امامهم إلا تخفيض السعر حتى يرغموا المستهلكين على شرائها.

فلو كان السعر ١٢ فالمستهلكين سيطلبون ٨ وحدات فقط والمنتجين يعرضون ١٢ وحدة

فيكون هناك فائض ٤ وحدات لايستطيعون بيعها وبالتالي يقومون بتخفيض السعر لأجل بيع الوحدات المتبقيه . فإذا خفضوا السعر سيستقر السعر عند السعر التوازني = ١٠.

---

⊙ أما التوازن الغير مستقر فعندما تكون القوى لا تعيد السعر والكمية إلى وضعهم التوازني وإنما تبعدهم أكثر وأكثر.

وهذا يكون في حالات عندما يكون منحنى العرض شكله يختلف عن الشكل الطبيعي (يكون سالب)وهذه الحالات تدرس في مقررات لاحقة.

ملاحظة مهمه / يجب الرجوع الى مذكرة مباديء الاقتصاد الجزئي و مراجعة الدروس الاولى : الطلب و العرض و نقطة التوازن و انواع السلع و منحنى امكانيات الانتاج .

محاضرة ٢

⊙ الطلب الكلي / هو إجمالي إنفاق القطاعات الاقتصادية المختلفة المخطط لكافة المشترين في اقتصاد معين.

مكونات الطلب الكلي:

١ . الإنفاق الاستهلاكي ( الاستهلاك الكلي).

٢ . الإنفاق الاستثماري.

٣ . الإنفاق الحكومي (قطاع يكون له مشتريات و إنفاق).

٤ . صافي الصادرات (يساوي / الصادرات – الواردات ).

⊙العرض الكلي / هو مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فتره زمنيه معينة

و يتحقق التوازن في الاقتصاد بالتقاء الطلب الكلي مع العرض الكلي، وسيفصل في هذا لاحقاً

☐ التدفق( التيار ) Flow/ هو التغير خلال فتره زمنيه معينة . مثل / الدخل، الناتج، الإنفاق والاستهلاك.

☐ الرصيد Stock / هو كمية ثابته في لحظه معينة . مثل / الثروة ورأس المال والتوظيف.

---

☐ الدخل Income / هو تدفق نقدي يخلق قوة شرائيه لدى الفرد .

في الاقتصاد الكلي نعني بالدخل الكلي / إجمالي الدخل المتحصل في جميع عناصر الإنتاج وله طرق متعدده للقياس .

في الاقتصاد الجزئي نقصد بالدخل هو دخل المستهلك .

☐ الثروة Wealth / رصيد الفرد في لحظه معينة.

⊙ الفرق الجوهري بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي /

الاقتصاد الكلي يعالج قضايا كلية .

السعر في الاقتصاد الجزئي نقصد به سعر سلعة معينة.

السعر في الاقتصاد الكلي نقصد به المستوى العام للأسعار وهو متوسط أسعار جميع السلع والخدمات.

فيكون له متوسط سعر ينتج عنه ما نسميه بالتضخم ( هو الارتفاع المستمر في الأسعار) .

الاقتصاد الجزئي يهتم بالفرد كفرد سواء كان مستهلك أو منتج ويهتم بالمنشأه ويسمى في بعض الأحيان الاقتصاد الجزئي بالاقتصاد الوحده لأنه يأخذ قطاع واحد لوحده (منتج سلعة معينة، مستهلك سلعة معينة،سعر سلعة معينة..وهكذا).

الاقتصاد الجزئي يقوم بتحديد مستوى الإنتاج الذي يمكن المنشأه من تعظيم أرباحها. وعلى النقيض من ذلك نجد الاقتصاد الكلي يتناول دراسه المواضيع الاقتصادية ذات الحجم الكبير فيتعامل مع الاقتصاد القومي في مجموعه متجاهلاً الوحدات الفرديه.

⊙ **مفهوم الاقتصاد الكلي:**

الاقتصاد الكلي هو أحد فروع الاقتصاد الرئيسه الذي يتعامل مع اقتصاد الدوله ككل ، فهو يركز على القضايا الكليه :

كالتضخم ، والبطالة ، والنمو ، والتجاره الخارجيه ، والإنتاج المحلي والإجمالي.

تبرز أهمية الاقتصاد الكلي من خلال تركيزه على قضيتين أساسيتين:

١ . فهم النمو الاقتصادي في الأجل الطويل والعوامل التي تقف خلف الارتفاع في مستوى المعيشه في الاقتصاديات الحديثه

على سبيل المثال نجد الدول الغنية أو الدول المتقدمة دخل الفرد فيها كبير ، بينما الدول النامية متوسط دخل الفرد فيها قليل .

ونحن هنا نتكلم عن متوسط دخل الفرد أنه حتى في الدول الناميه نجد أشخاص دخلهم كبيرة جدا وناس يعيشون تحت خط الفقر ، وكذلك في الدول المتقدمه نجد أناس دخلهم منخفض ،

فعندما تريد قياس متوسط دخل الفرد تأخذ الدخل الإجمالي ثم تقسمه على عدد السكان.

٢ . فهم التقلبات الاقتصادية من انخفاض وارتفاع في الأنشطه الاقتصادية عبر الزمن .

ماهي العوامل التي تسبب في حصول الدوره الاقتصادية؟

نجد في فتره من الفترات الدخل مرتفع ارتفاع كبير أي معدل نمو مرتفع ثم بعد ذلك يكون هناك انخفاض، وربما يكون انخفاض شديد ثم يعود مرة أخرى ويرتفع ، هذه تقلبات في الدخل. وهي تقلبات غير محبذة.

فالاقتصاد الكلي يسعى إلى تحقيق معدل نمو مستقر بدون أي تذبذبات أو تقلبات كبيرة. فالسياسات التي تستخدم سواء السياسات الاقتصادية المالية أو النقدية كثيرا ما تحاول أن تعالج عملية عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي .

يعني التقلبات بين الانتعاش الاقتصادي ثم الركود . وربما يستمر الركود فتره طويله ويكون انكماش ويتحول إذا استمر إلى كساد اقتصادي.

⊙ الانتعاش الاقتصادي /هو بداية تحسن الاقتصاد ( بداية نمو الإنتاج المحلي ) وبذلك توظيف المزيد من العمالة مما يقلل نسبة البطالة . و الانتعاش يأخذ فترة طويلة لكنه إذا بدأ فإن الثقة تعود للاقتصاد من جديد .وسوف تزيد من قوة هذا الانتعاش ومن استمراريته . وبالتالي فإن معدلات البطالة سوف تبدأ بالانخفاض .ثم ندخل مرحلة ما يسمى بالرواج الاقتصادي

⊙ الرواج الاقتصادي / معناه أن الدولة وظفت جميع عناصر الإنتاج ، فتكون نسبة البطالة منخفضة جدا ويكون مستوى النمو في الدخل القومي كبير . ثم بعد ذلك يقل الرواج تدريجيا ثم يبدأ الاقتصاد في انكماش تدريجي ، يسمى ركود .

⊙ الانكماش/ أي الانخفاض في مستوى الأنشطة الاقتصادية ، ثم إذا وصل إلى القاع يسمى قاع الركود الاقتصادي .

وعندما نصل إلى القاع يكون هناك معدل نمو منخفض جدا يكون هناك انكماش عندما تقارن هذه السنة بالسنة التي قبلها وإذا تكلمنا عن النتائج الربعية نقول مثلا أن مستوى الإنتاج في الربع الثاني أقل من المستوى الذي سبقه وهكذا عندما نصل إلى القاع يبدأ الاقتصاد في الدخول في دورة جديدة، وهناك ما يسمى بالكساد الاقتصادي .

☐ ويفرق الاقتصاديون بين الكساد الاقصادي والركود الاقتصادي / أن الركود فترته قصيرة، والانخفاض فيه معدله قليل.

أما الكساد ويكاد يجمع الاقتصاديون في القرن الماضي أنه كان فقط في فترة الثلاثينيات وهو ما يسمونه بالكساد العظيم.

فانخفض الناتج أو الدخل انخفاضاً كبيراً ، ومستوى البطالة أصبح كبيراً بالإضافة إلى طول المدة.

⊙ **الدوال والمعادلات**/ الدوال تشمل معادلات وتشمل غيرها فهي أعم من المعادلات. أما المعادله ففيها تخصيص.

مثال:

$$u = f(x,y) - 1$$

- كثيرا من الأحيان نرمز ( u ) للمنفعة ويسمى متغير تابع.
- X و y متغير تابع.
- F يعني دالة.
- أي أن دالة المنفعة تعتمد على مايستهلك من الدالة x و مايستهلك من الدلة y.

ما طبيعة العلاقة وهل زيادة استهلاك x يؤدي إلى زيادة المنفعة أو أنه سيقلل من المنفعة؟

هذه الدالة لم تعطينا هذه الفائدة أو المعلومة بينما المعادلة تعطي المعلومات الأدق. إذا فالدالة فقط تبين لك العوامل المؤثرة في المتغير التابع الذي هو المنفعة، فالمتغير التابع يعتمد على التغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة.

---

$$Q = f(P, I, T, N) - 2$$

- Q هي الكمية و المقصود هنا الكمية المطلوبة.
- F يعني دالة.
- P يعني السعر.
- I يعني الدخل.
- T يعني الذوق.
- N يعني عدد المستهلكين أو الأفراد.

الدالة تعتمد على السعر و الدخل والذوق و عدد المستهلكين.

$$C = f(y, w, R) - 3$$

C الاستهلاك . Y الدخل ، W الثروة ، R سعر الفائدة.

⊙ الاستهلاك يعتمد على الدخل والثروة وسعر الفائدة،إذا هذه العوامل المؤثرة في الاستهلاك الكلي.

⊙ لكن لو تكلمنا عن المعادلة التي فيها تخصيص مثال:

$$u = xy - 1$$

⊙ هذه تعتبر معادلة اعطت معلومات دقيقة مثلا / زيادة x سيؤدي إلى زيادة المنفعة وزيادة y ستؤدي إلى زيادة المنفعة.

$$Q = 0.5I - P + N - 2$$

⊙ هذه تعتبر معادلة مخصصة للدالة / Q تعتمد على I.

**الحلقة ٣**

☐ كل معادلة يمكن أن نطلق عليها دالة ، ولكن ليس كل دالة نطلق عليها معادلة.

☐ المعادلة تعطي معلومات دقيقة ، بينما الدالة بشكلها العام تعطي معلومات عامة.

☐ من أشكال الدالات /

| | | |
|---|---|---|
| U = f (x، y) | Q = f (p، I، T، N) | C = f (Y، W، r) |

☐ U = xy / هذه دالة وفي نفس الوقت معادلة:

عندما تكون المنفعة U / تعتمد على X و Y . وتعطينا معلومة عن طبيعة العلاقة بينهما،

فالعلاقة طردية / أي إذا زادت x تزيد المنفعة و إذا زادت Y تزيد المنفعة، ومقدار التأثير لو زادت x بمقدار وحدة واحدة فإن مقدار هذه الزيادة بالمنفعة يساوي مقدار زيادة Y .

---

☐ Q = 0. 5 I - p + n / هذه دالة وفي نفس الوقت معادله

طبيعة العلاقة بين الدخل والكمية المطلوبة طردية بحكم الإشارة التي تسبق الدخل (موجبه)

بينما العلاقة بين السعر والكمية علاقة عكسية .

---

☐ C = a + by + fw – dr

✎ C / الاستهلاك الكلي، a/ مقدار ثابت

✎ b / المعامل الذي يقيس درجة التغير في الاستهلاك نتيجة لتغير الدخل ويعتبر كسر أكبر من الصفر وأقل من الواحد.

مثلاً لو فرضنا أن / $b = \frac{3}{4}$ أي ٠,٧٥ فإذا ارتفع الدخل بمقدار ريال واحد فإن الاستهلاك سيزيد بمقدار ٠,٧٥ هللة .

✎ W / الثروة

✎ f / يقيس درجة استجابة الاستهلاك لأي تغير يحدث في الثروة والمعامل سيكون أكبر من الصفر واقل من الواحد

✎ r / عامل مؤثر يعني سعر الفائدة ومعامله d

⊙ شرح المعادله / المعادلة تقول إذا ارتفع سعر الفائدة فإن الاستهلاك سوف ينخفض ، و إذا زاد الدخل زاد الاستهلاك ،وإذا زادت الثروة زاد الاستهلاك .

إذا ارتفع سعر الفائدة يعني أن تكلفة الاقتراض الآن مرتفعه وبالتالي لن يقوم المستهلك بالاقتراض من أجل الاستهلاك وخاصة استهلاك السلع المعمرة.

فالذي يأتي إشترائه بالتقسيط فإذا ارتفع سعر الفائدة سيقلل من استهلاكه للسلع المعمرة وكذلك إذا ارتفع سعر الفائدة سيقوم المستهلك بعملية إحلال الاستهلاك المستقبل محل الاستهلاك الحالي .

بمعنى انه سوف يؤجل استهلاكه الآن و سيدخر ليستفيد من ارتفاع سعر الفائدة لأجل أن يستهلك في المستقبل

✎ إذا العلاقة عكسية بين الاستهلاك وبين سعر الفائدة.

⊙ الإنتاج المحلي الإجمالي : *Gross Domestic product* (GDP) /

يعتبر أهم مقياس شائع للإنتاج الكلي للاقتصاد .

وهو القيمة السوقية الكلية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد في أي سنه معطاة.

**القيمة السوقية الكلية = كمية السلع × أسعارها.**

شرح / عندما نتكلم عن الإنتاج نتكلم عن القيمة السوقية لأننا لانستطيع أن نجمع منتجات في القطاع الزراعي مع منتجات في القطاع الصناعي . ولابد من وجود وحدة للحساب وهي النقود سواءاً ريال او دولار.

و القيمة السوقية الكلية تعود إلى كمية السلع مضروبا بأسعارها. مثلاً نأتي للمواد الغذائية كل مادة على حده نضربها بسعرها ثم نجمعها مع المادة الغذائية الأخرى .

ثم نأخذ السلع الصناعية نضرب السعر في الكمية ثم نجمع وهكذا في بقية القطاعات وهنا ينتج لدينا الناتج المحلي الإجمالي)

واستخدام الأسعار يسمح لنا بالتعبير عن قيمة كل شي ء في وحدة قياس متعارف عليها.

---

☑ ما الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي GDP والناتج القومي الإجمالي GNP؟

| الناتج المحلي الإجمالي GDP | الناتج القومي الإجمالي GNP |
|---|---|
| يمثل القيمة النقدية لإجمالي ما أنتج في الاقتصاد وضمن حدود البلد المعني من سلع وخدمات سواء من قبل المواطنين أم غيرهم خلال فتره زمنية معينة.<br>ويستبعد ما يعود على المواطنين من عوائد مالية وتحويلات نقدية من الخارج نظير مساعدات أو استثمارات لهم في الخارج، وكذلك دخل المواطنون الذين يقيمون في الخارج. | يمثل القيمة النقدية لإجمالي ما أنتجه المواطنون فقط سواء كان الإنتاج ضمن حدود البلد المعني أو في الخارج،<br>إضافة إلى العوائد المالية والتحويلات النقدية من الخارج نظير مساعدات أو استثمارات لهم في الخارج.<br>ويستبعد قيمة إنتاج غير المواطنين حتى لو كانوا ضمن حدود البلد المعني. |
| الإنتاج المحلي هو قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن سواء أنتجت بعناصر إنتاجية وطنية أو غير ذلك، وما يحصل عليه المواطنين من الخارج سواء كان شخص استثمر أموال في الخارج وأتت العوائد أرباح وفوائد ،فلا تحسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي لأنها خارج الوطن أيضا عندما يحصل على مساعدات ومعونة من الخارج هذي لا تدخل في الناتج المحلي الإجمالي. | الناتج القومي يركز على إنتاجية عناصر الإنتاج الوطنية سواء أنتجوا داخل الدولة أو خارجها،<br>مثال / إنتاج السعوديين سواء كان سعوديين مقيمين في السعودية أو مقيمين في دولة أخرى يعني لابد أن يجمع جميع عناصر الإنتاج السعوديين، وعند استخدام الناتج القومي نستبعد إنتاجية العمالة الغير سعودية. |

⊙ النقطة الأساسية أن الإنتاج المحلي الإجمالي يهتم بما أنتج داخل الوطن بغض النظر عمن أنتجه سواء شارك فيه مواطنون أو أجانب. بينما الناتج القومي الإجمالي يهتم بما قام بإنتاجه المواطنون فقط من سلع وخدمات سواء كانوا بداخل السعودية أو خارجها فيتقاضون مرتبات أو يستثمرون أموالهم أو يحصلون على عوائد وما إلى ذلك.

## ⊙ حسابات الدخل القومي:

الإنتاج القومي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الإقتصادي ومقدرة الإقتصاد على إنتاج مختلف السلع والخدمات.

✎ وعندما نحاول إعطاء قيمة نقدية للسلع والخدمات المنتجة من قبل اقتصاد معين خلال فترة معينة، فإن مجموع تلك القيم هو مايعبر عنه بالناتج القومي.

⊙ يركز النموذج على اعتبار أن كل ريال ينفق من قبل شخص يمثل في الوقت نفسه دخلاً لشخص آخر.

☐ توضيح / نفترض اننا نواجه اقتصاد بسيط مغلق (يعني ليس هناك صادرات ولا واردات) أي اقتصاد لادور للحكومة فيه ولا يتعامل مع العالم الخارجي مكون من قطاعين فقط:

١ . قطاع العائلات Households Sector

٢ . قطاع المنتجين producers Sector

مع افتراض أن الدخل الذي يحصل عليه القطاع العائلي سوف ينفق على السلع والخدمات التي ينتجها القطاع الإنتاجي.

إذا / قطاع الاستثمار ممثل بقطاع الإنتاج .

والقطاع العائلي ممثل بالاستهلاك.

✎ فالقطاع العائلي هو الذي يقوم بشراء السلع ، وبالتالي يدفع مقابل ذلك كل مالديه للمنتجين .

والمنتجين يقومون بإلاعطاء لعناصر الإنتاج التي شاركت بالعملية الإنتاجية ثم يقومون بإنتاج سلع مرة أخرى.

### ⊙ ويتلخص هذا النموذج في التدفقات التالية:

١- يقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج من عمل، ارض، رأس مال، تنظيم للقطاع الإنتاجي.

٢- يحصل القطاع العائلي في مقابل خدماته من القطاع الإنتاجي على عوائد ودخول عناصر خدمات الإنتاج والمتمثلة في الأجور، الريع، الفوائد والأرباح ومجموع هذه الدخول نطلق عليها الدخل القومي.

٣- يقدم القطاع الإنتاجي سلع نهائية وخدمات للقطاع العائلي.

٤- يقوم القطاع العائلي بشراء السلع النهائية والخدمات ويدفع قيمتها للقطاع الإنتاجي ويطلق على قيمة إنتاج السلع والخدمات المنتجة (الناتج القومي).

⊙ نموذج حلقة التدفق الدائري للدخل (في اقتصاد ذي قطاعين)

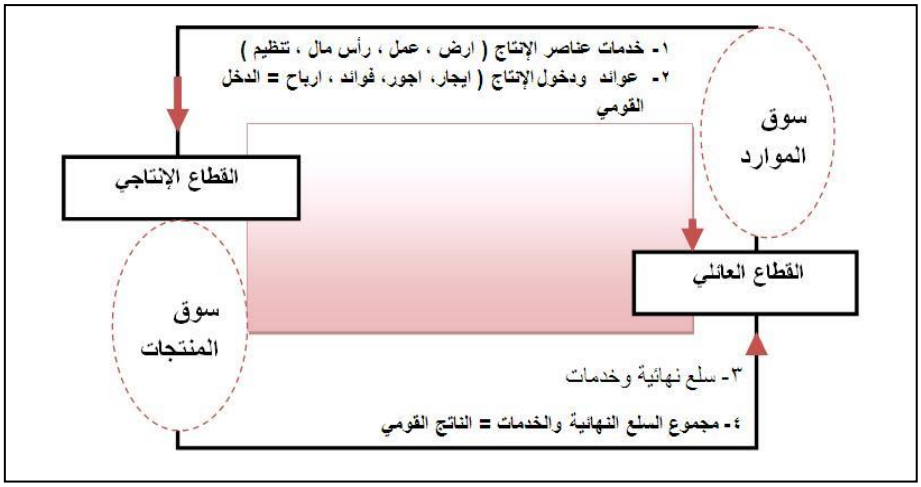


شرح الرسم/ القطاع العائلي يعرض الموارد للقطاع الإنتاجي. و القطاع الإنتاجي يوظف هؤلاء ثم يقوم بإيجاد المنتجات ثم بعد ذلك يقوم بدفع دخول القطاع العائلي مرة أخرى ثم تدور العمليه مرة أخرى.

يأخذ القطاع العائلي ماحصل عليه من دخول ثم يشتري السلع وهكذا.

إذا كما نلاحظ الأسهم تنبأ لك أن القطاع العائلي يقوم بعرض الموارد الإنتاجية للقطاع الإنتاجي والقطاع الإنتاجي يقوم ببيع المنتجات السلع النهائية وخدمات القطاع العائلي وكذلك عملية الدوران التدفق الدائري خطوة خلف الأخرى.

وفي هذا النموذج نفترض أن ليس هناك ادخار فجميع ما يحصل عليه القطاع العائلي ينفقه على جميع السلع وبالتالي يستلم المنتج قيمة هذه السلع للقطاع العائلي ويعطيها عناصر الإنتاج وعناصر الإنتاج تقوم بإنتاج السلع مرة أخرى ويبيعها مرة أخرى للقطاع العائلي وهكذا تدور العمليه باستمرار .

---

⊙ نموذج آخر مطور يوجد فيه القطاع الحكومي والقطاع الخارجي الذي يتمثل في الصادرات والواردات/

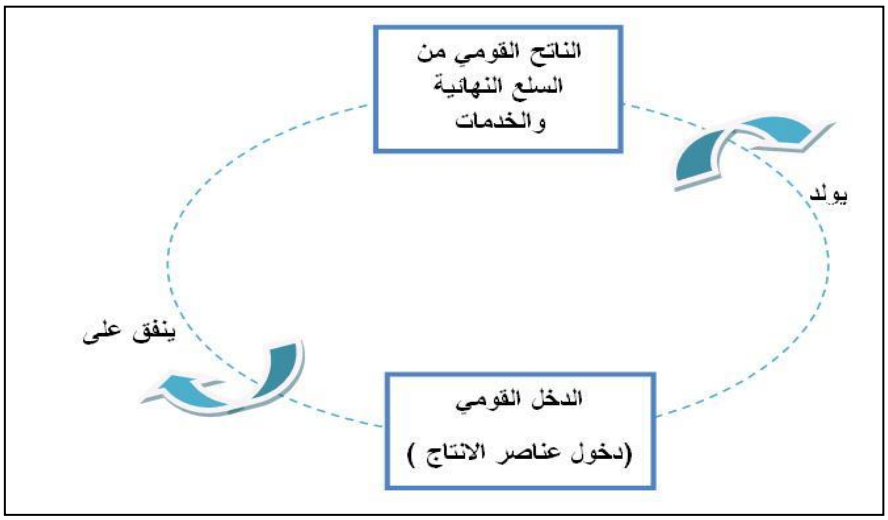


⊙ هنا الدخل القومي هو دخول عناصر الإنتاج والتي ستولد الناتج القومي من السلع النهائية والخدمات ثم تنفق من جديد.

## محاضرة ٤

⊙ أن الواقعية تقضي بكون القطاع العائلي لا ينفق دخله بأكمله على استهلاك ما ينتج من سلع وخدمات بل أن هناك جزء من الدخل يتسرب في صورة مدخرات توجه للأغراض الاستثمارية سواء استثمار في الآلات أو العدد أو المباني.

١. ينفق القطاع العائلي جزء من دخله الذي يحصل عليه على استهلاك السلع والخدمات المنتجة، هذا الجزء يذهب مباشرة إلى قطاع المنتجين.

٢. يدخر القطاع العائلي جزء من دخله ويوجهه إلى السوق المالي كالبنوك والتي من وظيفتها إمداد المستثمرين بالقروض التي يستخدمونها في شراء سلع استثمارية من القطاع الإنتاجي.

☐ يجب هنا أن نفرق بين الاكتناز والادخار الاكتناز يعتبر ظاهره مرضية في الاقتصاد وأما الادخار فيعتبر ظاهره صحية لأن الادخار هو توظيف هذا المال ليستفيد منه المستثمرين والقطاع الإنتاجي . بينما عندما تكتنز المال أي تحبسه عن التداول . يعني عطلت مورداً من موارد الإنتاج وكأن عندنا بطالة في أحد عناصر الإنتاج .

٣. يدفع القطاع العائلي صافي الضرائب للقطاع الحكومي والذي يستخدمها بدوره في تمويل إنفاقه على ما يشتريه من سلع نهائية وخدمات من قطاع المنتجين. هذا علماً بأن صافي الضرائب هو عبارة عن إجمالي الضرائب التي يدفعها القطاع العائلي مطروحاً منها ما يتسلمه هذا القطاع من مدفوعات الضمان الاجتماعي.

٤. يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات الغير متوفرة محلياً للعالم الخارجي، ومقابل ذلك نجد المنتجين يحصلون على قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً والمصدرة لقطاع العالم الخارجي.

⊙ يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات الغير متوفرة محلياً للعالم الخارجي، إذا الآن الاستهلاك عندما يقوم القطاع العائلي بالإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية. ما ينفقه على السلع المستهلكة محلياً والجزء الآخر ينفقه على السلع والخدمات المستوردة .

القطاع العائلي يوزع دخله عبر أربع قنوات:

١- استهلاك السلع والخدمات للإنتاج المحلي.

٢- الادخار.

٣- صافي الضرائب.

٤- الإنفاق على السلع والخدمات المستوردة من الخارج ويقصد بها الواردات.

⊙ الناتج القومي / هو " القيمة السوقية لجميع السلع النهائية والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة .في الغالب سنة "

---

⊙ الدخل القومي / هو " مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة .في الغالب سنة "

---

⊙ الإنفاق الكلي / عبارة عن " الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد " وهذه القطاعات الأربعة هي:

١. القطاع العائلي (قطاع المستهلكين).
٢. قطاع رجال الأعمال (القطاع الإنتاجي).
٣. القطاع الحكومي.
٤. قطاع العالم الخارجي(يتم عن طريق الصادرات والواردات).

**شرح الرسم /**

هناك أربعة أسهم تخرج من القطاع العائلي السهم الأول إنفاق استهلاكي خاص ويذهب مباشرة إلى القطاع الإنتاجي لأن القطاع العائلي هو الذي يشتري السلع من القطاع الإنتاجي ثم الادخار والذي يذهب إلى القطاع العائلي للسوق المالي (بنوك، أسهم،..) . فهذا القطاع العائلي إذا يذهب كادخار للسوق المالي سواء كان بنوك أو أسهم أو نحو ذلك رقم ثلاثة جزء أيضا من الدخل الذي يملكه القطاع العائلي كصافي الضرائب وصافي الضرائب نعرف أنها تذهب لمن للحكومة ولهذا السهم يذهب إلى كما نلاحظ القطاع الحكومي الرابع في الحقيقة اللي هو الواردات.التي تمثل طلب القطاع العائلي السلع والخدمات من الخارج ولهذا تذهب إلى من إلى قطاع العالم الخارجي ثم بعد ذلك لما ننظر إلى السوق المالي اللي هو البنوك نجد في الحقيقة أنها تأخذ المدخرات ثم تحولها لاستثمار عن طريق القطاع الإنتاجي إذا ارتباط سوق المال في الحقيقة هو من خلال الادخار والاستثمار طيب القطاع الحكومي نلاحظ أنه يرتبط في ماذا صافي الضرائب اللي هو يعتبر دخل الإنفاق الحكومي وكذلك الإنفاق العام صافي الضرائب يأخذها من القطاع العائلي ثم ينفق القطاع الحكومي هذا الدخل أو صافي الضرائب ينفقها على شراء السلع والخدمات من القطاع الإنتاجي أيضا بالنسبة لقطاع العالم الخارجي صحيح أنه اللي نشتري منه سلع ونستورد وأيضاً هو يقوم بشراء السلع من المنتج المحلي، يشترى مِن مَن؟

من القطاع الإنتاجي، وبالتالي نسميها قطاع العالم الخارجي. إذا هناك القطاع الخارجي أيضا مرتبط بأربعة أسهم، السهم الأول اللي هو ما يأتيه من الإنفاق الاستهلاكي، والسهم الثاني ما يأتيه من العلاقة بالاستثمار ثم الإنفاق العام ثم الصادرات بعد ذلك حتى تكتمل الصورة ويكتمل نموذج التدفق الدائري للدخل هذا التدفق الدائري يضع القطاع الإنتاجي الآن ما يحصل عليه من منتجات وقيم هذه المنتجات تذهب كدخول للأجور والريع والفوائد والأرباح هذه الدخول تذهب لمن للقطاع العائلي إذا نقول القطاع العائلي مرة أخرى يقوم بتقسيم دخله إلى واحد واثنين وثلاثة وأربعة أربع تقسيمات الإنفاق الاستهلاكي، الادخار، صافي الضرائب، الواردات ثم عملية التدفق تستمر بهذا الشكل إذا هذا نموذج التدفق الدائري للدخل في اقتصاد ذي أربع قطاعات.

⊙ طرق قياس الناتج القوم الاجمالي ( الناتج المحلي الاجمالي)/ يمكن قياس الناتج القومي بثلاث طرق هي:

١. طريقة الناتج. ٢. طريقة الإنفاق. ٣. طريقة الدخل.

أولاً: طريقة الناتج:

تقوم هذه الطريقة على أساس قياس كل السلع النهائية والخدمات التي أُنتجت خلال العام.

ولكي يتم تجميع كافة المنتجات من سلع وخدمات لابد من جمع القيم السوقية لتلك المنتجات.

---

وهذه الطريقه تعتمد على هناك طريقتين يمكن إتباعهما للوصول إلى القياس السليم للناتج القومي الإجمالي.

⊙ الطريقة الأولى / عملية حساب قيمة السلع النهائية الموجودة في الاقتصاد خلال الفترة الزمنية التي يراد قياسها .

وهنا يجب حساب السلع النهائية فقط ونستبعد جميع السلع الوسيطة .

مثال/ إذا أردنا أن نحسب قيمة بناء معين فإننا لا نأخذ مكونات هذا البناء ، مع العلم أنه عند بناء المنزل فإن مكونات البناء يدخل فيها الاسمنت والحديد والسباكة الخ .. فهذه لا نحسبها ضمن الناتج . لأنها دخلت وثمنت داخل هذه السلع النهائية. و ذلك تلافيا لازدواجية الحساب *Double counting*.

☐ السبب : لأننا لو حسبنا قيمه المنزل وأدخلنا قيمه الحديد ومواد البناء فمعنى ذلك أننا حسبناها مرتين .

لاحظ الفرق بين السلع الوسطية والسلع النهائية كما في هذا المثال:

مثال/ لو كان لدينا سلعة نهائية كالملابس القطنية الجاهزة، فإن المادة الأولية (الخام)هي القطن.

فلو باع المزارع قطن بمبلغ ٢٠ ألف ريال لمصنع غزل ونسيج، وقام بصنع قماش ليبيعه لمصنع الملابس الجاهزة بمبلغ ٣٠ ألف ريال، ثم قام مصنع الملابس بصنع الملابس القطنية وباعها في السوق بقيمه ٥٠ ألف ريال ثم بعد ذلك المنتج النهائي (الخياط )يقوم بخياطة الثوب مثلاً وقام ببيعه مثلا بـ ١٠٠ ريال!

⊙حل المسأله بطريقة الناتج/

حساب قيمة الإنتاج النهائي للسلع والخدمات النهائيه. وقلنا السلع النهائية حتى لا يكون هناك ازدواجية في الحساب.

بمعنى اننا نحسب الناتج النهائي للمنتج النهائي ١٠٠ ريال فقط كناتج نهائي ، فلا نحسب تكلفة المادة الخام على المزارع و لا قيمه الصنع فالمصنع ، بل نحسب القيمه النهائيه لبيعها في السوق .

إذا لابد عند حساب الدخل الكلي لابد من التركيز على حساب السلع النهائية لهذا نقول هي الأسلوب الناتج.

---

طريقة أخرى / طريقة القيمة المضافة *Added Value Approach*:

☐ وهي أن نحسب كم مقدار ما ساهم به هذا العنصر من قيمة إنتاجيه :

المزارع ساهم بـ ٢٠ ، المصنع ساهم بـ ٣٠ ، الخياط ساهم بـ ٥٠ . فهنا نجمع / ٢٠ + ٣٠ + ٥٠ = ١٠٠

إذا بهذه الطرق نتناول عملية ازدواج الحساب أي عدم تكرار الحساب أكثر من مرة و هذه هي طريقة الناتج.

شرح المثال السابق / إذا أردنا أن نأخذ القيمه المضافه نقول المزارع أخذ عشرين الف مقابل القطن ، وصاحب مصنع النسيج والغزل باع بثلاثين الف . وقد أضاف فقط عشر الف ريال إذا/ ١٠.٠٠٠ +٢٠.٠٠٠=٣٠.٠٠٠

و صاحب الملابس الجاهزة باع بخمسين فأضاف عشرين الف فقط إذا / ٣٠.٠٠٠ +٢٠.٠٠٠ = ٥٠.٠٠٠

⊙ إذا هذا هو الأسلوب القيمة المضافه فيجب أن يتساوى الناتج مع قيمة السلعة النهائية ليعطينا قيم الناتج المحلي.

⊙ يقوم اسلوب القيمه المضافه على تقدير قيم الإضافات الجزئية للمنتج النهائي وعدم حساب القيمة النهائية للمنتج .

---

⊙حل المسأله بطريقة الإنفاق/

عندما نحسب الإنتاج الكلي عن طريق الإنفاق نقصد به من أنفق لشراء هذا المنتج .و لما نحسب إجمالي الناتج فنحن نحسب/

- ما دفعه المستهلكين والذي يمثل شراء السلع والخدمات الاستهلاكية ،
- ثم نضيف لها ما دفعة المستثمرين والذي يمثل الإنفاق الاستثماري بشراء السلع الرأسمالية الاستثمارية ،
- ثم بعد ذلك نضيف ما قامت الحكومة بإنفاقه على السلع والخدمات .
- ثم نضيف صافي الصادرات = الصادرات – الواردات .

فإذا جمعنا هذه الأربعة العناصر يجب أن يعطينا قيمة مساوية لقيمة الناتج الذي حسبناه في الطريقة الأولى ،طريقة الناتج .

---

⊙ عندما نقيس الناتج المحلي الإجمالي نضع للضبط الاستهلاكي بنود الإنفاق الرئيسية :

١ . الإنفاق الاستهلاكي و يشمل ثلاثة أقسام /

- أ . الإنفاق على السلع الاستهلاكية المعمرة *Durable Goods* مثل السيارة فهي تعطيك منفعة على مرور عدد من السنوات
- ب . الإنفاق على السلع الاستهلاكية الغير معمرة *Nondurable Goods* التي تنتهي من خلال استهلاكها مثل المأكل والمشرب
- ج . الإنفاق على الخدمات Services .

☐ وجميع هذه السلع و الخدمات إما منتجة محليا أو مستوردة من الخارج.

و هي تدخل ضمن الإنفاق الاستهلاكي سواء أنتجت محليا أو أنتجت خارج الحدود.

---

٢ . **الإنفاق الاستثماري** وهو يشمل ثلاثة أقسام:

- الإنفاق النهائي في شراء المعدات والأجهزة والآلات وإنشاء المخازن وسواء كانت منتجة محليا أو مستوردة من الخارج فهذا يعتبر من قبيل الإنفاق الاستثماري
- الإنفاق النهائي في إنشاء المباني والوحدات السكنية . فالمباني والمساكن والعمارات يعتبر من الاستثمار الاستهلاكي.
- التغير في المخزون وهو يعتبر من قبيل الاستثمار . مثال/ قد تنتج سلع وخدمات ثم مع نهاية العام تجد أن المعارض والمحلات والمصانع لم تبع كل ما أنتجه فيبقى هذا المخزون و يدخل ضمن حسابات الناتج القومي الإجمالي .

⊘ إذا كان التغير إيجابي أي الزياده في المخزون بمعنى انه زاد الاستثمار و بالتالي زاد الناتج المحلي الإجمالي

أما إذا نقص المخزون (مثلا كان عندي مخزون بمقدر مليار وفي السنه التي بعدها نصف مليار) أي أنه تغير بالسالب .

٣ . **الإنفاق الحكومي** : وهو أحد مكونات الطلب

---

٤ . **صافي الصادرات**: للمعلوميه أن كل دولة تستورد سلع وخدمات وفي المقابل تصدر سلع وخدمات.

⊙ صافي الصادرات/ هو إجمالي قيمة الصادرات ناقص إجمالي قيمة الواردات.

☐ إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من الواردات يكون صافي الصادرات بالموجب

☐ إذا كانت قيمة الواردات أكبر من الصادارات يكون صافي الصادرات بالسالب.

☑ شرح / نلاحظ أن الواردات بالسالب لأن صافي الصادرات هو **X** الذي هو الصادرات ناقص الواردات فالواردات بالسالب لأن كل جزء من الإنفاق الذي ذكرناه سواء الإنفاق الاستهلاكي أو الإنفاق الاستثماري أو الإنفاق الحكومي جزء من المستورد فبالتالي نحن نقيس الناتج المحلي الإجمالي الذي ينتج داخل القطر . و لابد أن تستبعد ما إستوردناه من سلع من الخارج لكن في المقابل نضيف ما انتجنا في الداخل ثم بعناه للخارج (الصادرات) فتكون قيمة الناتج المحلي تعكس ما أنتج داخل القطر.

---

⊙حل المسأله بطريقة الدخل/ هو أن نعرف أن كل من ساهم في الإنتاج يحصل على قيمة مساهمته في العملية الإنتاجية، فالعمال يساهمون في الناتج فيحسب لهم أجورهم، كذلك رأس المال، يساهم في الإنتاج ويأخذ مستحقاته، سواء كانت هذه المستحقات فوائد ربويه أو إذا كان من ضمن رأس المال الذي يؤجر، كذلك الأرض يأخذ أجرته.

ثم المنظم الذي يأخذ الإرباح.

فلو جمعنا كل ما حصل عليه كل عنصر نجد أننا حسبنا قيمة الناتج المحلي الإجمالي من خلال استخدام أسلوب الدخل.

و يمكن استخدامها في حساب الناتج الكلي للوطن .

خطوات عملية الدخل /

نحسب كم حصل عليه كل عنصر من عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية من رأس المال ومن ريع و أرباح .

وهي : العمل – رأس المال – الموارد الطبيعيه – التنظيم .

| طريقة الدخل = الاجور + الريع للارض + الفوائد التي تدفع لرأس المال + الأرباح |
|---|

⊙ عرفنا الدخل القومي بأنه عبارة عن، مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة، وتشتمل:

١- **الأجور والمرتبات** (جزء مهم ورئيسي وهي أحد مكونات الناتج القومي)

٢- **الأرباح:** تنقسم الأرباح في حسابات الدخل القومي إلى حسابين أساسيين هما:

- **دخل الملاك**: وهو عبارة عن الدخل من نشاط المؤسسات الفردية والبسيطة.
- **أرباح الشركات**: وهي الأرباح التي تحققها الشركات المساهمة، والتي يتم توزيعها على النحو التالي:

١. **ضرائب دخل الشركات**: وتمثل ذلك الجزء من الأرباح الذي تدفعه الشركات للحكومة في شكل ضرائب.

٢. **أرباح الأسهم**: عبارة عن الأرباح التي توزع على المساهمين في الشركة وهم الملاك الأصليين للشركة.

٣. **الأرباح المحتجزة** (أو الغير موزعة) : هي الجزء من الأرباح الذي لا يوزع إنما يحتجز في خزانة الشركة لمواجهة أي التزامات.

٣- **الريع أو الإيجار**: يعود على مدفوعات خدمات الأرض وعناصر الإنتاج الأخرى التي تؤجر سواء كانت مملوكة للمستخدم أم لا.

٤- **الفوائد:** وتشمل الفوائد الربوية المصرفية (من الودائع) التي يعطيها البنك لعملائه عندما يودعوا مدخرات لديه . وكذلك تشمل الفوائد التي تدفعها الشركات للأشخاص المقرضين لها. لأن الشركات تصدر سندات وتبيعها فعندما تصدرها هذا دين بمعنى تقول الشركة انا مدين لحامل هذا السند بقيمته فعندما تصدر سندات فلا بد أن تعطي فوائد عليها ربوية فهذه الطريقة الحديثة للاقتراض.

٥- **الإهلاك:** نعرف أن الآلات مع مرور الوقت تحتاج لصيانة أو قطع غيار أو استبدال أو حل مكانها بجديدة وهذا هو الإهلاك وهو ما ينفقه رجال الأعمال في التعويض عن آليات بليت،أو استبدال أجزاء منها بأجزاء جديدة من أجل الإنتاج.

٦- **الضرائب الغير المباشرة** : على الشركات وهي تدخل عند حساب الناتج القومي الإجمالي.

---

⊙ هناك مصطلحات قريبة من الناتج القومي الإجمالي:

- صافي الناتج القومي = الناتج القومي الإجمالي – الإهلاك
- الدخل القومي = صافي الناتج القومي – الضرائب الغير مباشرة
- الدخل الشخصي/ الدخل المستلم هو عبارة عن الدخل القومي بعد خصم العوائد التي لم يستلمها العنصر الإنتاجي.

| |
|---|
| الدخل الشخصي = الدخل القومي – ضرائب أرباح الشركات – الإرباح المحتجزة – أقساط معاشات التقاعد + مدفوعات التحويلات. |

⊙ الدخل المتاح: هو الدخل الذي يمكن التصرف فيه بإنفاقه على الاستهلاك والادخار.

فالحكومات عادة ما تقوم بفرض ضرائب على دخول الإفراد تعرف بالضرائب المباشرة أو ضرائب الدخل المتاح.

| |
|---|
| الدخل المتاح = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة على الدخل |

وعليه فإن الدخل المتاح هو الدخل الشخصي بعد خصم الضرائب المباشرة منه.

⊙ إذا كل الطرق الثلاثة لحساب الناتج لابد أن تعطي نتيجة واحدة .

محاضرة ٥

⊙ ماذا يُحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي؟ وماذا يستبعد عند حسابه؟

☐ للتعرف على السلع والخدمات التي يتعين حسابها ضمن الناتج القومي الإجمالي، والسلع والخدمات التي نستبعدها، لابد ان نتطرق إلى ما يعرف بالعمليات الغير سوقية .

العمليات الغير سوقية/ هي العمليات التي تتضمن سلع وخدمات لا ترد إلى الأسواق ولا تتم مبادلتها بالنقود.

✍ حساب السلع السوقية التي تحدد لها قيم في الأسواق أمر لا يشكل أي صعوبة ، ولكن هناك أيضا سلع غير سوقيه فهي لا ترد إلى الأسواق ولا تحدد لها أثمان فيها .

☐ وبذلك قد لا يتضمنها الناتج القومي باعتباره يقيس القيمة السوقية للإنتاج فهل تدمج أم تستبعد عند حساب الناتج القومي الإجمالي؟

السلع التي تستهلك بواسطة منتجيها ولا تصل الى الأسواق / مثال : المزارع يستهلك جزء مما أنتجه من سلع.

هذه السلع تمثل جزء من الناتج القومي ، و لابد من إضافتها اليه وفق إجماع الاقتصاديين،

لأنها حتى وإن لم تدخل السوق وتثمن بالأسعار السوقية تعتبر جزء من الناتج القومي ولا بد من اعتبارها على أن تحسب قيمتها على أساس أسعار مثيلاتها في السوق. فتثمن حسب السعر السائد للسلع المماثلة لها.

---

☐ أمثله على ما يدخل ضمن الناتج القومي:

✍ خدمات الإسكان : إذا كان الشخص يسكن في مسكن مملوك له ، فيجب أن يحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي ويثمن كما لو كان مستأجرا . لذا نجد أن خدمات السكان أو المساكن التي يقطنها ملاكها هي خدمات يجب أن تحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي،ويتم تقييمها كأنما يؤجرها أصحابها . وتحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي.

---

✍ الخدمات الحكومية المجانية : كالدفاع المدني و الأمن والشرطة والصحة و التعليم ،فكلها خدمات مهمه تقدمها الدولة و لا بد أن تدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي . و تقيم على أساس التكاليف فنرى كم كلفنا المرفق التعليمي ، أو المرفق الصحي ، وتحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي .

---

⊙ يستبعد الناتج القومي الإجمالي عدد من السلع والخدمات التي لا يمكن حصر قيمتها.

أي أن هناك بعض السلع والخدمات لها قيمه اقتصادية ومهمه جدا ولكنها لا تدخل ضمن الناتج القومي الإجمالي لصعوبة حسابها .

أمثلة على هذه السلع و الخدمات :

١ . عمل ربات البيت في المنزل سواء من إعداد الطعام وترتيب المنزل وتربية الأطفال هذه كلها خدمات كبيرة وعظيمة جدا لكنه للأسف لا نستطيع حسابها ضمن الناتج القومي الإجمالي لصعوبة تدوينها.

٢ . الشخص الذي يقوم بعمل داخل منزله لا يحسب داخل الناتج القومي أي لو كان صاحب المنزل قام بإصلاح كهربا أو بعض الأشياء البسيطة فلا تضاف قيمتها.

٣ . السلع المستعملة أو السلع التي سبق إنتاجها في سنة ماضية ، مثلا لو أخذنا سلع معمرة مثل السيارة والثلاجة ،صحيح أنها تعطي منفعة مستمرة مع ذلك لا تدخل في الناتج القومي الإجمالي لأنها منتجة من السنة الماضية.

٤ . الاقتصاد الخفي ( الاقتصاد الغير قانوني أو الاقتصاد الغير مرخص له ) فسواء كان يقوم على إنتاج سلع وخدمات جائزة و مباحة ولا غبار عليها لكنها غير مسجله أو غير مرخص لها.

☐ وهناك بعض السلع والخدمات يقوم عليها الاقتصاد الخفي (اقتصاد سري) مثل السوق السوداء يقوم بإنتاج سلع وخدمات ممنوعة على المستوى الدولي مثل بيع المخدرات وهذه لا تدخل في الناتج القومي الإجمالي.

⊙ والاقتصاد الخفي في الآونة الأخيرة تزايد حجمه .ففي بعض الاقتصاديات يتجاوز حجمه ٢٠% من الناتج القومي الإجمالي . وعندما نحسب القومي الإجمالي نجد جزء وأنشطه موجودة ولكن غير داخله ومحسوبة في الناتج القومي الإجمالي.

وعندما نتكلم عن البطالة على سبيل المثال بعض الأحيان نقول أن البطالة تساوي ١٢ % وفي الواقع نحن لا نحسب الاقتصاد الخفي ربما جزء العمال الذين حسبناهم في البطالة هم يعملون في الاقتصاد الخفي وبالتالي إذا قلنا البطالة ١٢%قد يكون واقع البطالة هو ٨% و٤% و البقية يعملون في الاقتصاد الخفي.

⊙ عيوب الناتج القومي الإجمالي كمعيار للرفاهية:

١- لا يشتمل إنتاج ربة الأسرة التي تعتني بأطفالها وبيتها والقيام بتجهيزات الوجبات الغذائية بشكل مستمر (فهذه أعمال لها قيمة اقتصادية ولكن لا تحسب من الناتج القومي الإجمالي وبناء عليه فيعتبر معيار غير سليم للرفاهية)

٢- لا يمكن مقارنة الناتج القومي الإجمالي لدولة عدد سكانها كبير مع دولة عدد سكانها قليل

(لو أخذنا مثال المملكة العربية السعودية والهند فالناتج القومي الإجمالي أكبر من المملكة لكن لا يعني أن رفاهية مواطنيها أفضل من رفاهية مواطني المملكة لأن سكانها عددهم كبير).

ويحاولون الاقتصاديون استبدال الناتج كمعيار للمقارنة بين الدول باستخدام بديل عنه هو الناتج القومي الإجمالي بواقع الشخص يعني نأخذ الناتج القومي الإجمالي ونقسمه على سكان المملكة ونقارنه بالناتج القومي الإجمالي في الهند ونقسمه على عدد سكانها ونجد أن الفرق كبير .

٣- أن حسابات الناتج القومي الإجمالي لا تتضمن أوقات الراحة والمتعة التي لها تأثير كبير في رفاهية المجتمع

(رفاهية المجتمع يعتبر جزء مهم منها أوقات الراحة)

٤- أن حسابات الناتج القومي الإجمالي لا تأخذ في حساب التحسينات والتطورات في السلع والخدمات، والتي لا يزال التطور المعرفي والتكنولوجي يضيف لها فمثلا التلفاز كانت موجودة سابق لكن مواصفاتها تختلف عن الوقت الحاضر.

٥- حسابات الناتج القومي الإجمالي لا تضيف المنافع المتدفقة من السلع المعمرة (عندي مثلا بالمنزل ثلاجة أو سيارة منذ السابق فهذه تعطي منافع مستمرة) والمنتجة في سنوات سابقة.

٦- أن التلوث الذي يصاحب المنتجات لا يضّمن في حسابات الناتج القومي الإجمالي كقيمة سلبيه والتي تقلل من رفاهية المجتمع.

٧- أن حسابات الناتج القومي الإجمالي لا تشمل النشاط الإنتاجي الغير نظامي أي الغير رسمي (الاقتصاد الخفي) والذي ينمو بشكل مستمر.

وهذه الأنشطة قد تقدم سلع وخدمات مباحة ولكنها غير مرخص لها أي غير مسجلة نظاميا، وقد تقدم سلع وخدمات ممنوعة دوليا. أن عدم حساب الاقتصاد الخفي – والذي يصعب تقديره – ضمن الناتج القومي الإجمالي يدل على أن الناتج القومي الإجمالي لا يعكس الإنتاج الكلي الحقيقي للدولة، وبالتالي يكون مقياسا ضعيفا للرفاهية.

⊙ الفرق بين الناتج القومي الحقيقي والناتج القومي النقدي (الاسمي):

الفرق بينهما: الناتج القومي الحقيقي يتكلم عن الزيادة الحقيقية في إنتاج السلع والخدمات.

الناتج القومي الاسمي إذا زاد الناتج القومي الاسمي في هذه السنة عن السنة الماضية فقد يكون بسبب الزيادة الحقيقيه للسلع والخدمات ، وقد يكون بسبب زيادة في الأسعار زيادات تضخمية.

إذاً عند احتساب القيمة من الناتج القومي الإجمالي هي القيمة النقدية الاسمية للناتج القومي مقوما بالأسعار الجارية.

مثلا /إذا كانت قيمة الناتج القومي مقوما بالأسعار الجارية لعام ٢٠٠٧ م هي ١٠٠ مليون ريال، وفي عام ٢٠٠٨ أصبحت ١٦٠ مليون ريال في القيمة الجارية.

لماذا ارتفعت قيمة الناتج القومي في عام ٢٠٠٨ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧؟

ج/ هو ارتفاع الأسعار أو زيادة الناتج الحقيقي أو هما معا.

والمتخصصون في حسابات الدخل القومي الحقيقي يكّمشون الناتج عندما تتجه الأسعار نحو الارتفاع لاستبعاد أثر الارتفاع، بينما يضخمون الناتج عندما تتجه الأسعار نحو الانخفاض.

⊙ الناتج القومي الحقيقي يفصل اثر التغير في الأسعار عن أثر التغير في الكميات، وبذلك يستبعد التغير الأول ويسمح للكميات فقط بالتغير.

ونظرا لهذه السمة فإن الاقتصاديين ينظرون باهتمام أكبر إلى الناتج القومي الحقيقي وليس الاسمي .

☐ مقارنه بين الناتج الحقيقي مقابل الاسمي *Real Versus Nominal GDP*

| GDP الاسمي | السعر | | الكمية المنتجة | | السنة |
|---|---|---|---|---|---|
| | الكمبيوتر | السيارات | الكمبيوتر | السيارات | Year |
| $٤٥٠٠٠ | $٥٠٠٠ | $١٠٠٠٠ | ١ | ٤ | ٢٠٠٤ |
| $٧٥٠٠٠ | ٥٠٠٠ | ١٢٠٠٠ | ٣ | ٥ | ٢٠٠٥ |

نضرب عدد (الكمية) الكمبيوترات بقيمتها (السعر) ١×٥٠٠٠=٥٠٠٠

ونضرب عدد السيارات بقيمتها أي ٤×١٠٠٠٠=٤٠٠٠٠

ثم نقوم بجمع الناتج ٥٠٠٠ + ٤٠٠٠٠ =٤٥٠٠٠

⊙ حساب معدل النمو في RGDP/

*CALCULATING THE GROWTH OF REAL GDP*

| REAL GDP | السعر | | الكمية المنتجة | | السنة |
|---|---|---|---|---|---|
| | الكمبيوتر | السيارات | الكمبيوتر | السيارات | Year |
| $٤٥٠٠٠ | $٥٠٠٠ | $١٠٠٠٠ | ١ | ٤ | ٢٠٠٤ |
| $٦٥٠٠٠ | ٥٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ٣ | ٥ | ٢٠٠٥ |

نريد أن نحسب معدل النمو:

السؤال / بإستخدام المعلومات من الجدول ، احسب معدل النمو في REAL GDP ؟

نأخذ الإنتاج الحقيقي في سنة ٢٠٠٥ و يساوي = ٦٥٠٠٠

بعد ذلك نطرح منه الناتج الحقيقي للعام ٢٠٠٤ ويساوي =٤٥٠٠٠ لايجاد الفرق بينهما

٦٥٠٠٠ – ٤٥٠٠٠ = ٢٠٠٠٠

ثم نقسم الفرق بينهما على الناتج الحقيقي في عام ٢٠٠٤

$\frac{20000}{45000}$ = ٠.٤٤ أي حوالي ٤٤ % زيادة

(000،000 - $45،$65) or 44.4%،000 =.444،/$45

إذاً هذا هو معدل النمو الإجمالي الحقيقي.

---

⊙ كذلك نستطيع قياس التغير في الأسعار عبر الزمن.

باستخدام رقم قياسي يسمى / مكمّش الناتج المحلي الإجمالي GDP Deflator .

الرقم القياسي الموضوع عند ١٠٠ في سنة معطاة، يعني نختار سنة اساس ونضع أن السعر = ١٠٠ مثل سنة ٢٠٠٤، يسمى بسنة الأساس. الأسعار في السنوات الأخرى تقارن بأسعار سنة ٢٠٠٤.

ونقارنها بالسنوات الأخرى مثل ٢٠٠٥ نقارنها بـ ٢٠٠٤

٢٠٠٧ نقارنها بـ ٢٠٠٤ وهكذا..

مكمش الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٥ =

100 × [(NGDP in 2005) /((Real GDP in 2005]

الناتج المحلي الاسمي في ٢٠٠٥ نقسمه على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٠٥

100 ×000)= 100،000 \$65،$75) × 1.15 = 115

تعني أن الأسعار ارتفعت بمقدار ١٥% [100/ (115-100)] بين السنتين.

محاضرة ٨

⊙ مُكمش الناتج المحلي الإجمالي/ يبين لنا نسبة التغير في الأسعار بين سنة وأخرى.

⊙ **" النموذج الكينزي "** /

خرجت المدرسة الكينزية مع فترة الكساد العظيم عام ١٩٢٩م-١٩٣٠م وما بعدها لأكثر من أربع سنوات، في وقت هذا الكساد العظيم كانت معدلات البطالة مرتفعة جداً وكذلك حصل انكماش كبير في الناتج القومي الإجمالي.

و سمي كساد عظيم : لأن هناك انخفاض كبير في الأنشطة الاقتصادية والبطالة تجاوزت ٢٥%، و استمر فترة طويلة.

☐ عندما نقارن بين فترة الركود والكساد نجد أن الركود / هو انخفاض في الأنشطة الاقتصادية لفترة من الزمن قد تكون ربعين أو ثلاثة أرباع السنة أو تزيد قليلاً.

☐ أما الكساد /هو انخفاض الأنشطة الاقتصادية انخفاضاً كبيراً، ومعدلات البطالة مرتفعة جداً، ويأخذ فترة زمنية أطول.

ولهذا عندما بدأت الأزمة الاقتصادية العالمية كان يُخشى أن تكون كساداً عظيماً ثانياً . إلا أنه كان هناك جهود منظمة من الدول على ضرورة إنقاذ الاقتصاد العالمي من هذه الكارثة.

⊙ **نظرية كينز/**

في الثلاثينات خرج الاقتصادي الشهير " ليو كينز " بنظرية تقول/

أن الاقتصاد بحاجة إلى إعادة الثقة ومع وجود درجة عالية من التشاؤم وعدم التفاؤل من قبل المستثمرين والمستهلكين لا مناص من تدخل الدولة وإعادة الثقة بالاقتصاد وأن تقوم بإنفاق حكومي كبير لإنقاذ الاقتصاد.

☐ نجد أن هذا ما حصل في الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت عام ٢٠٠٨، حيث طبقت المدرسة الكينزية فنجد أن هناك إنفاق كبير جداً في جميع الدول العالمية، لأنها تريد أن تنقذ اقتصادها .

☐ فالحكومة الأمريكية وضعت خطة للإنقاذ وكذلك الدول الأخرى ، فكان هناك إنقاذ حكومي كان هو السبيل لإعادة الثقة بالاقتصاد . ولو لم تتدخل الدول سوف تكون هذه الأزمة أطول وسنرى معدلات البطالة مرتفعة جداً.

☐ فاستفادوا من التجارب السابقة فتكاتفت الدول مع بعضها البعض، ووحدت قراراتها وتعاونت للخروج من هذه الأزمة. وهذا التكاتف لم يكن موجوداً في وقت الكساد العظيم لأن الترابط الآن يختلف عن الترابط في عام ١٩٢٩م-١٩٣٠م، وضرر الكساد العظيم لم يكن منتشراً لكل الدول كما هو في الأزمة الاقتصادية الحالية لأن دول العالم الآن أكثر انفتاحاً في ظل الاقتصاد العالمي الجديد فأي اهتزاز يحصل في الاقتصاد الأمريكي نجد جميع الدول يهتز اقتصادها

أما في السابق عام ١٩٢٩م-١٩٣٠م كانت الكارثة في أمريكا بدرجة رئيسية ولم تُصدر بشكل كبير كما هو الآن فقد تحملت أمريكا العبء الكبير وإن تضررت بعض الدول القريبة منها لكن ليس بنفس الشكل.

⊙ المدرسة الكينزية / تقوم على أساس ضرورة التدخل الحكومي .

وقد كان الفكر الاقتصادي السائد في ذلك الوقت هو "المدرسة الكلاسيكية" التي تقول:

لا تدخل للدولة ، ودع الاقتصاد يعمل بحرية دون تدخل الدولة والاقتصاد سيحل أي إشكالية.

أي أن آلية السوق ستجد الحلول المناسبة لأي خلل.

☐ عندما أتى كينز بنظريته قال / إذا أردنا أن ننتظر حتى يصحح الاقتصاد سنأخذ وقت طويل ونحن نريد أن نعالج بالأجل القصير ، و يجب أن نخرج من الكارثة بأقل فترة ممكنة. وقال مقولته المشهورة :

The long run we are all dead

بمعنى في الأجل الطويل سنكون متنا، فما الفائدة؟!

⊙ فهو بنى نظريته على أساس محاولة تصحيح الخلل الموجود في الأجل القصير ولهذا التدخل الحكومي الذي نادى به وهو ما يسمى بـ( السياسة المالية الكنزية ) التي تقوم على الإنفاق الحكومي والضرائب .

فهو طالب بزيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب لأجل إنعاش الاقتصاد وبالتالي إعادة الثقة بالاقتصاد تدريجياً وعودة المستثمرين والمستهلكين إلى وضعهم الطبيعي واستمرار عملية الشراء وبالتالي فإن تيار تدفق الدخل سيتحرك من جديد.

عندما بنا كينز نظريته في تلك الفترة عام ١٩٢٩م-١٩٣٠م كانت الأسعار ليست مشكلة وكان الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل بكثير،فقد كان ٣٠ % أو أكثر من الموارد الاقتصادية معطلة .

وبالتالي لم يكن هناك خوف من زيادة الطلب الكلي . فعند زيادة الطلب الكلي لن ترتفع الأسعار لأن عناصر الإنتاج معطلة ولم يتم استغلالها كلها و بالتالي لم يكن المستوى العام للأسعار مهماً لأنه حسب توقعات المدرسة الكينزية أن الأسعار ستبقى ثابتة لأننا بعيدين كل البعد عن مستوى التوظف الكامل . فمن الممكن استخدام عناصر الإنتاج وزيادة الإنتاج الكلي والأسعار لن ترتفع إلى أن نقترب من مستوى التوظف الكامل.

✎ المدرسة الكينزية استمرت ولها أتباع إلى وقتنا الحاضر وهم ما يسمون بـ " الكينزيون الجدد " .

و أساسياتهم قائمة على المدرسة الكينزية مع إحداث بعض التطورات في ذلك.

✎ المدرسة الأخرى الكلاسيكية أو التقليدية كانت سائدة قبل مدرسة كينز كانت ترفض تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية وتقول دعوا الاقتصاد يعمل وتعطي الحرية الكاملة الأسعار والأجور وهي التي ستزيل أي خلل.

والاقتصاد سيعود إلى وضعه التوازني. و نجد هناك من يتبعها في الوقت الحاضر مع التطوير في منهج المدرسة

فنجد مثلاً " المدرسة النقدية " التابعة لـ ميلتن فيدمان .فجذورها تابعة للمدرسة الكلاسيكية لكن مع إحداث بعض التطورات الاقتصادية. أيضا "الكلاسيك الجدد" أصحاب التوقعات الرشيدة جذورهم قائمة على المدرسة الكلاسيكية.

وسندرس المدرسة الكينزية من خلال استخدام نموذج مبسط ، لكل قطاع من القطاعات التاليه بالترتيب:

١ . قطاع الاستثمار (قطاع رجال الأعمال) .

٢ . قطاع الإنفاق الاستهلاكي (القطاع العائلي).

٣ . القطاع الحكومي.

٤ . القطاع الخارجي .

نجد هنا أن الطلب الكلي يتكون من عنصرين رئيسين هما الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري..

ولا وجود للإنفاق الحكومي ولا القطاع الخارجي أي لا وجود لصافي الصادرات.

وعندما نقول لا وجود للقطاع الخارجي يعني نقول أنه اقتصاد مغلق، منغلق على نفسه لا تصدير ولا استيراد

فما ينتجه من سلع داخل القطر هي التي يستهلكها فلا يستورد أكثر من ذلك.

---

## ⊙ النموذج الكينزي وتحديد الدخل التوازني:

☑ الطلب على السلع والخدمات يحدد الإنتاج، أو مستوى الإنتاج المحلي الإجمالي، على الأقل في الأجل القصير.

☑ الأجل القصير / هو الفترة من الزمن التي لا تتغير الأسعار خلالها أو تتغير ولكن بشكل طفيف جدا.

☑ في الاجل القصير المنتجون يعرضون جميع الإنتاج المطلوب

☑ في الأجل القصير يتعدل الاقتصاد بسرعة من أجل الوصول إلى مستوى التوازن بحيث الطلب الكلي = الإنتاج.

أي إذا كان هناك أي خلل وليس هناك توازن سيعود مرة أخرى للتوازن من خلال ما سنعرفه لاحقاً.

⊙ و يلاحظ في المدرسه الكينزية أن كينز يركز على الطلب الكلي بينما المدرسه الكلاسيكه كان تركيزهم على جانب العرض. و لهذا وفقاً لقانون (سِاي) يقول:

"أن العرض يخلق طلبه الخاص"

أي يجب أن نهتم ونركز على العرض ، ننتج سلع وسنجد من يشتريها. فالطلب لم يكن مشكلة عند الكلاسيك. وكان عندهم الإنتاج هو الذي يحدد الطلب.

⊙ بينما كينز وفقاً للظروف التي ظهرت نظريته فيها : نجد أن المشكلة كانت الطلب الكلي، لأن هناك تشاؤم وانخفاض كبير بالطلب الكلي. فبنى كينز نظريته على أساس أن الطلب الكلي هو الأساس . أي أن الطلب هو الذي يخلق عرضه الخاص، و إذا وجد الطلب سيكون هناك من ينتج هذه السلع لتلبية هذا الطلب.فالطلب هو الذي يحدد الإنتاج عندهم.

---

## ⊙ النموذج الكينزي الأبسط The Simplest Keynesian /

في هذا النموذج سيكون عندنا قطاع استثماري وقطاع استهلاكي فقط. أي أن الطلب الكلي يتكون من الاستهلاك الكلي والاستثمار.

الخطوة الأولى : يجب فهم العلاقة بين المتغيرين على طول خط ٤٥ في الرسم، كمية الإنتاج تساوي كمية الطلب.

عندما نرسم المحور الأفقي والرأسي هناك خط ينصف الزاوية القائمة ٩٠ درجة وهو نصفها خط ٤٥ درجة

وسنستخدمه كثيراً في النموالكينزي ويسمى خط ٤٥ درجة وهو يمثل ظلياً منحنى العرض عند كينز.

⊙ هذا الخط له ميزة وهي: أن الكمية الموجودة على المحور الأفقي تساوي القيمة الموجودة على المحور الرأسي.

☐ في النموذج الأبسط الكنزي باختصار يتكون من القطاع العائلي المتمثل في الاستهلاك وقطاع رجال الأعمال المتمثل في الاستثمار.

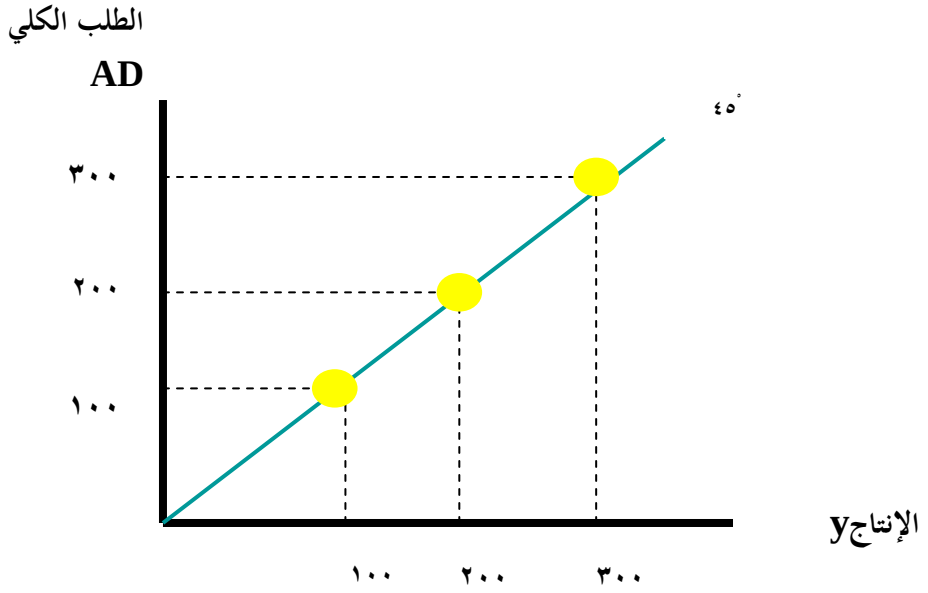


✎ وضعنا على المحور الرأسي (الطلب الكلي AD) ، و على المحور الأفقي (الإنتاج Y)

✎ قسمنا الزاوية القائمة ٩٠ درجة بالخط الأزرق (خط ٤٥ درجة) .

و نلاحظ أن الكمية بالإنتاج ١٠٠ يجب أن تماثلها بنفس المسافة ١٠٠ في الإنتاج في المحور الرأسي .

وهكذا ٢٠٠ تماثلها ٢٠٠ و٣٠٠ تماثلها ٣٠٠ وهذه هي خاصية ال٤٥ درجة.

✎ لو أردنا إضافة منحنى الطلب الكلي (AD) إلى خط ٤٥ درجة وبافتراض:

١ . لا وجود للقطاع الحكومي و القطاع الخارجي.

٢ . الطلب على الإنتاج يتألف من كميات ثابتة من الاستهلاك (C) و الاستثمار (I).

أي الطلب الكلي يتكون من الاستهلاك والاستثمار . والاستهلاك نفترض انه ثابت لا يعتمد على أي متغير.

نستطيع القول أن :

⊙ تقاطع الطلب الكلي مع خط ٤٥، يعني أن / كمية الإنتاج = كمية الطلب

أي أن نقطة التقاطع ( الصفراء ) تعني التوازن الاقتصادي

AD=Y

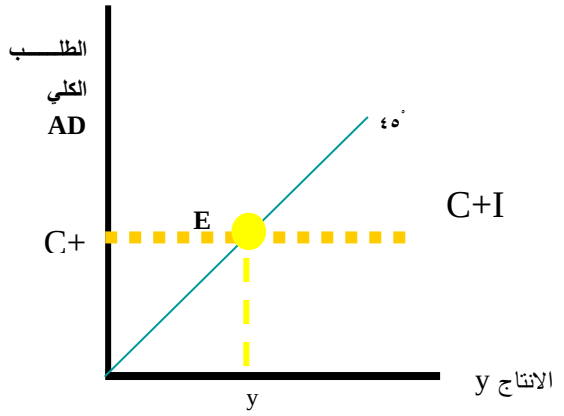


- عند E / الإنتاج يساوي الطلب الكلي.
- المحور الرأسي يقيس الطلب الكلي والافقي يقيس الانتاج .
- نجمع الاستهلاك (C) مع الاستثمار (I).
- وبعد الجمع نرسم خط موازي للمحور الأفقي الخط الأصفر و نسميه (دالة الطلب الكلي Demand).
- عند النقطة (E نقطه التوازن) نجد أن / العرض الكلي = الطلب الكلي ، أي (الإنتاج = الطلب الكلي).
- ٤٥ درجة يمثل عند كينز / منحنى العرض الكلي ، ولأن المشكلة ليست بالعرض فالعرض يستجيب استجابة مباشرة للطلب الكلي و النظريه تركز على دعم الطلب الكلي . إذا نوجد الطلب الكلي والاقتصاد سيستجيب مباشرة لما تطلبه.

☐ لو تجاوزنا مستوى الإنتاج التوازني أي زاد الإنتاج بمقدار أكبر. فماذا سيحدث؟

سيكون العرض الكلي ( الإنتاج ) أكبر من الطلب الكلي .

وبالتالي سيكون هناك تراكم بالمخزون ، بمعنى أن المنتجون سيخزنون ما فاض عن الطلب

وهذا مؤشر للمنتجين أنه يجب أن يقلصوا إنتاجهم. لكي يعود التوازن مرة أخرى إلى النقطه (E) .

إذا حصل هناك ابتعاد عن التوازن سنجد أن هناك آليات تعمل على إعادة التوازن :

سيكون على اليمين فائض عرض (إنتاج) أي تراكم بالمخزون وعندما يحس المنتجون بزيادة المخزون سيقللوا الإنتاج.

بالمقابل على اليسار من ( E ) سنجد الطلب الكلي أكبر من الإنتاج أي أن هناك سحب للمخزون السابق .

وهذا مؤشر للمنتجين أن يقوموا بزيادة إنتاجهم وبالتالي العودة مرة أخرى للتوازن.

إذا التوازن عند E حيث التقاء الطلب الكلي مع خط ٤٥ درجة وأي ابتعاد عنها فإن القوى ستعمل سواء على تزايد أو تناقص المخزون فكلها كفيله بإن ترجع الاقتصاد إلى وضعه التوازني الأصلي.

⊙ توضيح /

- إذا كانت كمية الإنتاج ليست Y، يتعدل الاقتصاد تلقائياً وبسرعة تجاه التوازن Y.
- إلى اليمين من نقطة E، يوجد فائض إنتاج ومن ثم يتراكم المخزون وكردة فعل تقوم المنشات بتخفيض الإنتاج.
- إلى اليسار من نقطة E، إنتاج غير كاف حيث الطلب الكلي أكبر من الإنتاج، وكنتيجة لذلك ستقوم المنشات بتزويد إنتاجها.
- يميل الاقتصاد للتحول وبسرعة تجاه التوازن.

محاضرة ٩

☐ وفي الشكل التالي نقول:

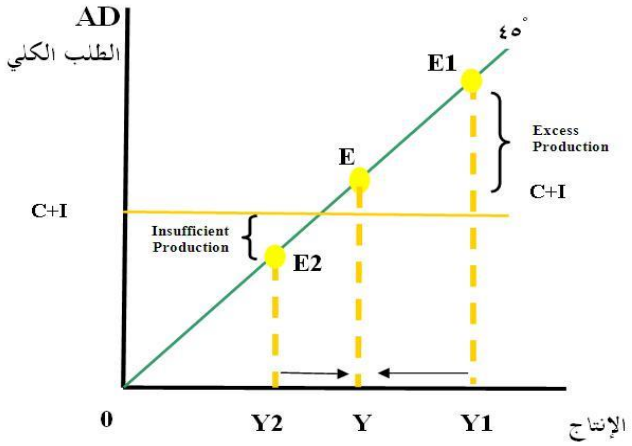


⊙ عند النقطة E1 يكون هناك إنتاج Excess Production

⊙ عند النقطه E2 يكون هناك إنتاج غير كاف Insufficient Production، أي فائض في الطلب.

(بمعنى أن الطلب الكلي أكبر من الإنتاج)

---

☐ دالة الاستهلاك / هي دالة تعتمد على الدخل بمعنى أن الاستهلاك سيتكون من شقين :

١- الاستهلاك الثابت: الذي لا يعتمد على الدخل .

٢- استهلاك يعتمد على الدخل ويزيد مع زيادة الدخل.

---

⊙ دالة الاستهلاك Consumption Function:

$$C=C_a + by$$

⊙ C : الاستهلاك.

⊙ $C_a$ : الاستهلاك الثابت ( التلقائي) سيكون موجود حتى لو كان الدخل= صفر.

$\frac{\Delta c}{\Delta y}$ : الميل الحدي للاستهلاك

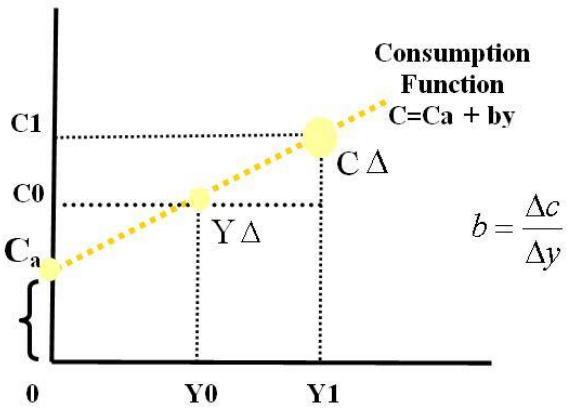

⊙ شـرح : C الاستهلاك = $C_a$ الاستهلاك الثابت أو التلقائي . وهذا الجزء من الاستهلاك لا يعتمد على الدخل فلابد من وجود استهلاك حتى لو كان الدخل=صفر ، سواء على مستوى الفرد أو الدولة.

فلو كان على مستوى الفرد فقد لا يوجد عند الشخص دخل كأن يكون عاطل عن العمل فيكون عنده استهلاك ثابت Ca .

وهذا يأتي من مدخرات سابقة عندما كان يعمل أو قد يكون عنده أسهم ثم قام ببيعها حتى يستهلك .

فهناك جزء من الاستهلاك يكون استهلاك ثابت لا يعتمد على الدخل سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الدولة

⊙ نعوض بالمعادلة:

$$C=C_a + by$$

Y = صفر، إذاً الشق الأيمن by = صفر

إذاً / C=Ca

المعامل الذي يربط بين الاستهلاك والدخل هو/ b الذي هو m p c وهو.

الميل الحدي للاستهلاك/ هو مقدار التغير في الاستهلاك نتيجة لتغير الدخل.

رياضياً = $\frac{\Delta c}{\Delta y}$

و من البديهي افتراض أن الميل الحدي للاستهلاك سيكون أقل من الواحد وأكبر من الصفر، أي لو زاد دخلك بمقدار ريال واحد فأنت ستستهلك جزء من الريال وستدخر الجزء الآخر .

مثال / الميل الحدي الاستهلاكي= 0.9 ، فلو زاد الدخل بمقدار ريال واحد فإن الاستهلاك سيزيد 0.9 وما تبقى من الواحد سيذهب إلى الادخار في ظل افتراض نموذج لا وجود للحكومة ولا وجود لصافي الصادرات.

فمن خلال الرسم نستطيع أن نرسم دالة الاستهلاك وهي دالة خطية تقطع المحور الرأسي عند قيمة الاستهلاك الثابت فلو كان الاستهلاك الثابت= ١٠٠ ستقطع المحور الراسي عند ١٠٠ .

⊙الميل الحدي للاستهلاك هو الذي يحدد طبيعة الميل : فإذا كان كبير فستكون شديدة الانحدار .

فالزيادة في الدخل بمقدار ريال واحد فسيذهب جزء كبير منها للاستهلاك، أما إذا كان الميل الحدي للاستهلاك قليل فمعنى ذلك إذا زاد الدخل بمقدار ريال سيذهب منها مقدار قليل للاستهلاك. كما لاحظنا من الرسم السابق.

$$C=Ca + by$$

b = mpc= الميل الحدي للاستهلاك مقدار الزيادة في الاستهلاك نتيجة زيادة الدخل 1>b>0

b أقل من 1 وأكبر من 0

## ⊙ عوامل التغير في دالة الاستهلاك /Changes in the consumption Function

وهو يأتي من خلال الاستهلاك الثابت وميل حد الاستهلاك .

١- تأثير ارتفاع الاستهلاك الثابت سيكون انتقال لأعلى بسبب:

أ- زيادة الثروة / وتشمل: ارتفاع قيمة الأسهم أو قيمة السندات أو قيمة السلع المعمرة المملوكة بواسطة المستهلكين (كلها تؤدي لزيادة الثروة)

ب- ثقة المستهلك /عندما يكون المستهلك أكثر ثقة بالمستقبل فسيكون الاستهلاك الثابت أكبر.

وعندما يكون متشائماً فسيكون الاستهلاك الثابت أقل لأنه يريد أن يدخر من أجل المستقبل.

٢- تأثير ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك :

عندما يرتفع الميل الحدي للاستهلاك الثابت نجد أن منحنى دالة الاستهلاك سينتقل بشكل موازي.

فإذا تغير الميل الحدي للاستهلاك تغير ميل دالة الاستهلاك . و الذي يؤثر في ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك:

أ) التقديرات الشخصية للزيادة في الدخل ، هل هي دائمة أو مؤقتة.

فالدراسات التطبيقية أثبتت انه / إذا كانت الزيادة في الدخل يتوقع أن تكون دائمة وبشكل مستمر فإن الميل الحدي للاستهلاك سيزيد عكس الزيادة المتوقع أنها مؤقتة.

وإذا كانت الزيادة في الدخل المتوقع أن تكون مؤقتة، فالميل الحدي للاستهلاك لن يستجيب.

( أي لم يزيد لأنها مؤقتة).

ب) انخفاض ضريبة الدخل. و هذا يعني زيادة في الميل الحدي للاستهلاك .

فعندما ندخل للقطاع الحكومي سندخل معها الضرائب .

فإذا انخفضت ضريبة الدخل فان الميل الحدي للاستهلاك سيزيد.

**ونوضح هذا بالرسم**

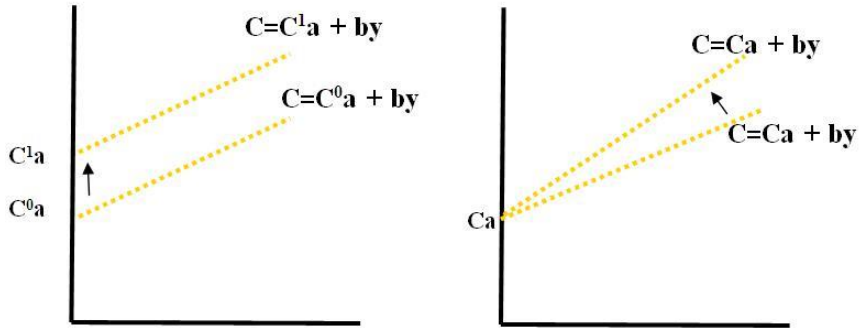


تأثير ارتفاع الاستهلاك الثابت — ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك

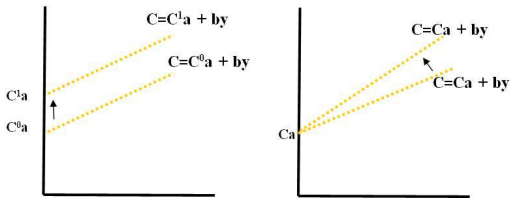


تأثير ارتفاع الاستهلاك الثابت  ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك

الشرح : فالرسم الأول/ الزيادة التي حصلت هي تأثير ارتفاع الاستهلاك الثابت أي أن دالة الاستهلاك انتقلت إلى أعلى وبشكل موازي بسبب زيادة الاستهلاك التلقائي أو الثابت .

إذا نلاحظ أننا وضعنا سهم أنها انتقلت إلى أعلى.

بينما لو كان التغير في الارتفاع هو الميل الحدي للاستهلاك سنلاحظ أننا رسمنا دالة الاستهلاك الأولى.

فإذا فرضنا زيادة الميل الحدي للاستهلاك ، فسوف نلاحظ أن الانتقال هو إنزحاف .

بحيث أن نقطة تقاطعه مع المحور الرأسي لم تتغير ca . ولكنه زحف إلى أعلى و اصبح الميل الحدي للاستهلاك اكبر.

☐ فنلاحظ الفرق بين الميل الحدي للاستهلاك الأول والميل الحدي للاستهلاك الثاني من خلال السهم فيدل على الميل الحدي للاستهلاك وأنزحافها لليسار. الأولى هي/ b و الثانية هي/ b ( برايم تعني شرطه).

---

⊙ العلاقة بين الاستهلاك والادخار/

$$S=y-c$$

الاقتصاد يتكون من قطاعين فقط : قطاع رجال الأعمال ويمثله الاستثمار .

والقطاع العائلي ويمثله الاستهلاك .

فنجد عندنا الدخل القومي هو الدخل المتاح لأنه لا يوجد ضرائب ولا إعانات فيتطابق الدخل القومي مع الدخل المتاح.

⊙ وسيكون الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك هو الادخار.

☐ الفرق بين الادخار والاكتناز :

الادخار / ظاهرة صحية ومطلوبة لتحقيق النمو الاقتصادي و تمويل الاستثمار.

الاكتناز / يعتبر ظاهرة مرضية وتعتبر أيضا تعطيل لموارد المجتمع.

فعندما نقول أن هناك اكتناز كأننا نقول أن هناك بطالة لأننا جعلنا عنصر من عناصر الإنتاج الذي هو العمل .فجعلته لا يعمل فكان عاطلاً ولم يستخدم في العملية الإنتاجية.

⊙ فالفرق أن الاكتناز كنزته وحبسته

بينما الادخار لا قمت مثلا بوضعه في البنوك والبنوك سوف تستخدمه وستوظف هذا المال وهو صحيح ربما يكون لتحقيق مصلحه خاصة بالبنك ولكن في النهاية سوف يحقق مصلحة للمجتمع ككل فهي ستقوم مثلا بإقراضه للمستثمرين والمستثمرين سيوظفون هذا المال لأجل الأنفاق على السلع الاستثمارية .

## العلاقة بين دالة الاستهلاك ودالة الادخار:

فنجد أن الادخار = الدخل (المتاح الذي لا يوجد فيه تدخل حكومي ولا فيه صافي صادرات)– الاستهلاك.

دالة الادخار كتبت بصيغة تشابه دالة الاستهلاك /

$$S=-S_a+dy$$

S / الادخار  $-S_a$ / الادخار الثابت (سالب)

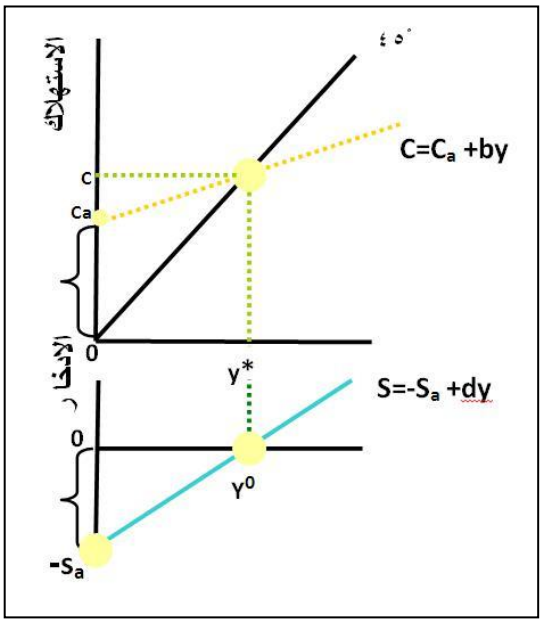


دالة الاستهلاك

$$C=C_a+by$$

$$MPS=1-MPC$$

$$Y=0 \text{ and } C=C_a \Rightarrow S=-S_a$$

$$Y=C \Rightarrow S=0$$

فنربط بين Sa في دالة الادخار وبين Ca في دالة الاستهلاك فنجد أنهما نفس المبلغ لكن تكون بالموجب للاستهلاك وبالسالب للادخار .

⊙ يأتي الاستهلاك الثابت من مدخرات سابقة ،ويعني ذلك أنك سحبت من مدخرات سابقه .

إذا الادخار يكون بالسالب $-S_a$ وهي نفس قيمة الاستهلاك الثابت لكن بالقيمة السالبة.

⊙ علاقة b بالميل الحدي للاستهلاك/

إذا كانت الـ b هي الميل الحدي للاستهلاك إذا الـ d هي الميل الحدي للادخار.

⊙ ما العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار؟

الميل الحدي للادخار = ١ – الميل الحدي للاستهلاك

⊙الميل الحدي للادخار d / هو مقدار التغير في الادخار نتيجة لتغير الدخل . أو بعبارة أخرى مقدار الزيادة في الادخار نتيجة لزيادة الدخل، فلو زاد الدخل بمقدار واحد ريال ثم زاد الادخار بمقدار ٢٠ هللة نقول أن الميل الحدي للادخار = ٠.٢

مثال / إذا كان الميل الحدي للاستهلاك 0.8

فإن الميل الحدي للادخار = 1– 0.8 = 0.2

بمعنى لو أرتفع الدخل بمقدار ريال فإن ٨٠ هللة ستذهب للاستهلاك و ٢٠ هللة ستذهب للادخار.

محاضرة ١٠

إذا أُعطيت لك دالة الاستهلاك فإنك تستطيع أن تكتب دالة الادخار مباشرة على سبيل المثال:

دالة الاستهلاك

$$C=C_a + by$$
$$C = 100 + 0.8 \times y$$

Ca=100 / الاستهلاك الثابت أو الاستهلاك التلقائي

كيف نكتب دالة الادخار؟

ببساطه نقول عند الاستهلاك الثابت 100 من أين أتت؟ ج/ من ادخارات سابقة

إذا نكتب دالة الادخار على الصيغة التاليه /

$$S=-S_a +dy$$

S / الادخار $S_a$– / الادخار الثابت

الان نستنتج الميل الحدي للادخار بمعرفه الميل الحدي للاستهلاك b = ٠.٨ بالقانون التالي لايجاد قيمة d /

الميل الحدي للادخار = ١ – الميل الحدي للاستهلاك

= 1 – 0.8 = 0.2 إذا (MPS=0.2)

الان اصبحت البيانات جاهزه للتعويض في القانون لدالة الادخار/

$$S=-100 + 0.2 X Y$$

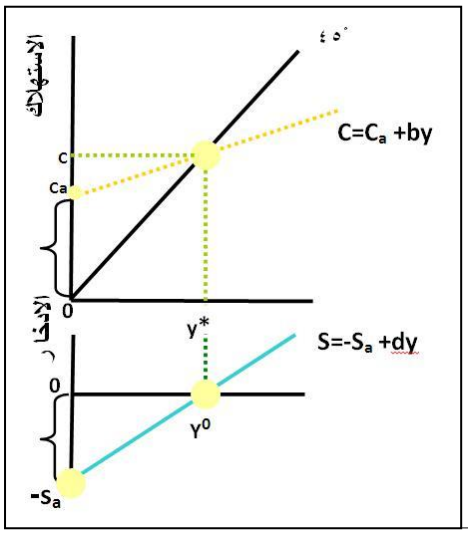


---

☐ العلاقة بين الاستهلاك والادخار /

MPC =الميل الحدي للاستهلاك.

MPS = الميل الحدي للادخار

MPS=1-MPC

---

☑ نلاحظ من الرسم أنه عندما يكون الدخلY = صفر والتي تمثل نقطه الاصل . فإن الدوال تكون على الشكل التالي /

$$Y=0$$
$$C= C_a \Rightarrow S=-S_a$$

والمسافة المحدده بالقوس الأسود هي نفس المسافة الموضحة بالقوس الأسود في الرسم العلوي لأن قيمة الاستهلاك الثابت بالموجب هو نفس قيمة الادخار بالسالب.

عندما يكون الاستهلاك = الدخل (في نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع خط ٤٥° ) ، فمعنى ذلك أننا استهلكنا جميع الدخل أي أن / الادخار=صفر .

لذلك نلاحظ أن الربط بين الرسمين في الرسم العلوي عند نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع خط ٤٥° كان الاستهلاك = الدخل عند Y*.

وفي المقابل في الرسم السفلي يكون / الادخار = صفر ولهذا نلاحظ أن دالة الادخار تقاطعه مع المحور الأفقي أي أن قيمة الادخار = صفر .

⊙ الادخار سيكون موجب عند مستويات دخل أعلى من Y* . في المقابل إلى اليسار من Y* نجد أن الاستهلاك أكبر من الدخل بسبب السحب من المدخرات السابقة.

مثال / توضيح دالة الاستهلاك والادخاربالإرقام :

الرسم العلوي يمثل دالة الاستهلاك

الرسم السفلي يمثل دالة الادخار.

---

المعطيات :

الاستهلاك الثابت $C_a$ =50

الميل الحدي للاستهلاك b = 0.75

الميل الخدي للادخار = 0.25

---

نجد أنه عندما يكون الدخل أو الانتاج Y= صفر في العامود الأول .

نجد أن الاستهلاك C=٥٠ . والادخار=-50 .

عندما يزيد الدخل الى = ٥٠ .

بالتعويض في دالة الاستهلاك للحصول على الاستهلاك /

$$C = 50 + 0.75\ (Y)$$
$$C = 50 + 0.75 \times 50$$
$$C = 50 + 37.5$$
$$C = 87.5$$

بالتعويض في دالة الادخار للحصول على الادخار /

$$S = -50 + 0.25\ (Y)$$
$$S = -50 + 0.25 \times 50$$
$$S = -50 + 12.5$$
$$S = -37.5$$

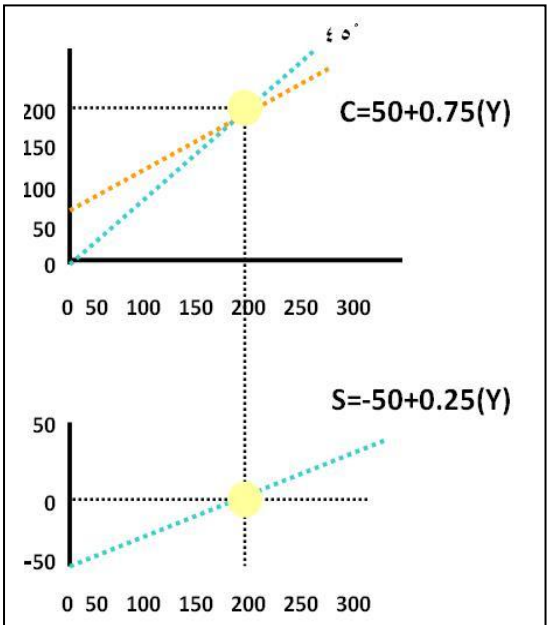


| $C_a$ =50 b= 0.75 | | Y*=200 d =0.25 |
|---|---|---|
| y | c | s |
| 0 | 50 | -50.0 |
| 50 | 87.5 | -37.5 |
| 100 | 125 | -25.0 |
| 150 | 162.5 | -12.5 |
| 200 | 200 | 0.0 |
| 250 | 237.5 | 12.5 |
| 300 | 275 | 25.0 |

و بإكمال التعويض في المعادلتين سنحصل على نفس القيم الموجوده فالجدول .

وسنلاحظ في البدايه أن الادخار يستمر بالسالب و يكون الاستهلاك اكبر من الدخل و ما زلنا نسحب من المدخرات لتمويل الاستهلاك .

والان نلاحظ : عندما يكون الدخل (Y)=٢٠٠ بعد التعويض نجد أن / الاستهلاك = الدخل .

وهنا نجد أنها تمثل نقطة تقاطع خط ٤٥° (باللون الأزرق) مع خط دالة الاستهلاك (باللون البرتقالي) .

و نلاحظ في ونفس الوقت أن / الإدخار = صفر ، لأن الاستهلاك = الدخل .

إذا زاد الدخل (Y) من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ /سنجد أن الاستهلاك سيزيد إلى ٢٣٧.٥وسيكون اقل من الدخل.

وهنا سيبدأ الادخار يكون بالموجب .

أذا زاد الدخل من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ /نجد أننا إذا جمعنا الاستهلاك مع الادخار فإنه سيساوي الإنتاج.

الاستهلاك + الادخار = الإنتاج.

⊙ التـوازن /

✎ هو الطلب الكلي = العرض الكلي.

☐ فالطلب الكلي يمثله / الاستهلاك و الاستثمار.

☐ و العرض الكلي( الإنتاج ) يمثله خط ٤٥°.

☐ إذا التوازن يتحقق عندما دالة الطلب الكلي :

$$y=C+I$$

✎ والرموز /Y =الإنتاج. C=الطلب الكلي. Iاستثمار ثابت

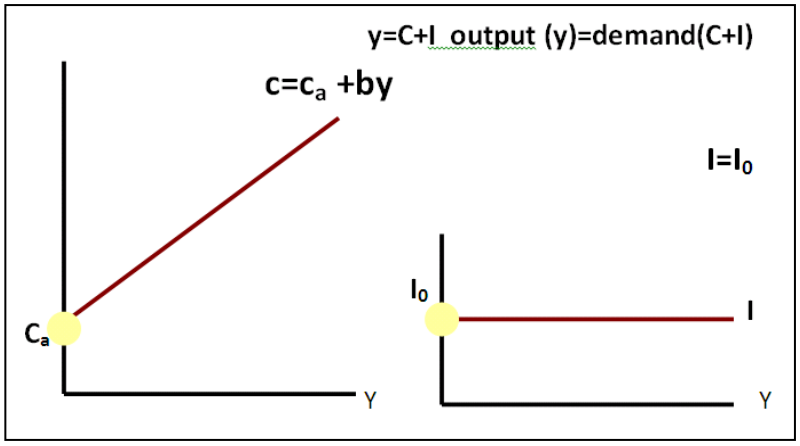


---

⊙ كيف نستطيع حل التوازن ؟ عن طريق الرسم .

✎ نفترض هنا أن i يمثل استثمار ثابت مستقل ، ونرسمه كخط مستقيم مواز للمحور الأفقي . و المحور الرأسي يمثل محور الإستثمار.

✎ نرسم دالة الاستثمار في رسم مستقل ودالة الاستهلاك في رسم أخر .

هنا دالة الطلب الكلي هي / C+I (الاستهلاك+الاستثمار) .

تحديد مستوى الدخل التوازن Y* في ظل افتراض قطاعين:

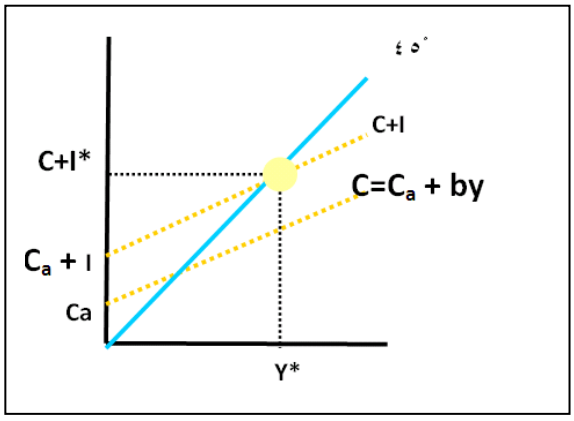


نرسم خط ٤٥° ( يقسم الزاوية القائمة إلى قسمين ) .

وبالتالي المسافة على المحور الرأسي يجب أن تتساوى مع المسافة على المحور الأفقي.

نرسم الـ (C)حالة الاستهلاك موضحا بدالة الاستهلاك / $C=C_a + by$

لما أردنا رسم دالة الطلب الكلي نضيف الاستهلاك الثابت Ca

الى الاستثمار الثابت / $C_a + i$

⊙ وضعنا نقطه على المحور الرأسي تمثل نقطة التقاطع بين الطلب الكلي وبين محور تبدأ من مقدار قيمة الاستهلاك الثابت مع الاستثمار الثابت .

✎ و هذه النقطة هي التي تحدد التوازن ، أي أن القيمة ( Y*)الموجودة على المحور الأفقي تتساوى مع C+I* .

لأن هذه النقطة على ٤٥° و معنى ذلك أن المسافة الأفقية تتساوى مع المسافة الرأسية .

فإذا كانت (Y*)=١٠٠٠ فإن C+I* = ١٠٠٠ .

⊙ التوازن يحدث عندما يكون الطلب الكلي = الإنتاج أو = العرض الكلي.

☐ إن أي انتقال إلي اليمين عن نقطة التوازن أو الى اليسار ، سوف يولد ضغوط للعودة مرة أخرى إلى نقطة التوازن .

على سبيل المثال باستخدام الرسم السابق:

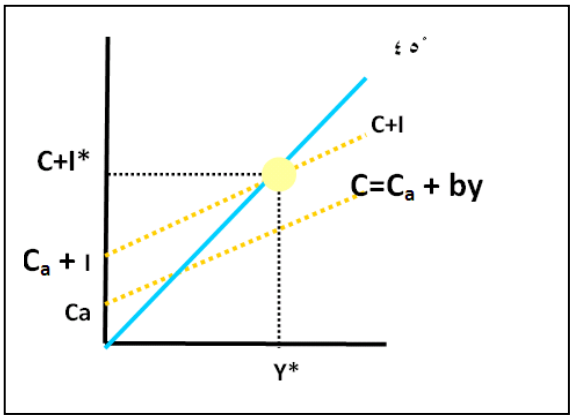


✍ لو قلنا أن الدخل أكبر من Y* ماذا سيحدث؟

سيكون هناك إنتاج أكبر من المطلوب وبالتالي سيكون هناك تراكم في المخزون ، وهذا مؤشر للمنتجين أن يقلصون من إنتاجهم.

☐ في المقابل نجد أنه عند اليسار من Y* سيكون الإنتاج غير كافي لتلبية حاجة الطلب الكلي وهذا مؤشر للمنتجين بان يزيدون من إنتاجهم.

إذا عند التوازن سيكون/ الطلب الكلي = الإنتاج .

أي مجموع الاستهلاك والاستثمار سيتساوى مع مجموع الإنتاج . هذه هي نقطة التوازن وتحديد مستوى الدخل التوازني.

---

⊙

كيف نستطيع حل التوازن ؟ جبرياً .

الحلقة ١١

نساوي معادلة الطلب الكلي مع العرض الكلي (الإنتاج) .

| | |
|---|---|
| الطلب الكلي = الاستهلاك + الاستثمار ( نموذج ذي قطاعين :استهلاك و استثمار و لا وجود لقطاع حكومي او خارجي | $Y = C + i$ |
| نعوض بدال C بدالتها | $Y = Ca + by + i$ |
| الان ننقل by الى جهة اليسار مع y حتى ينتقل الدخل للجهه اليسار . و الجهة اليمين تسمى الثوابت | $Y - by = Ca + i$ |
| نأخذ y كعامل مشترك . و نجد ان معامل y هو واحد و معامل y الثانية هو -b<br>نلاحظ أن / y(1- b) هو الميل الحدي | $Y(1 - b) = Ca + i$ |
| نقسم على معامل y | $Y^* = \frac{Ca+i}{(i-b)}$ |

y(1- b)=Ca+I لاحظ واحد ناقص b هو الميل الحدي للاستهلاك وقلنا الميل الحدي للادخار هو واحد ناقص b (1-b) يعني واحد ناقص الميل الحدي للاستهلاك b هنا واحد ناقص b (1-b) هو الميل الحدي للادخار إذا رمزنا الميل الحدي بـD هي نفس واحد ناقص b (1-b) وهي نفس MPS..

الان سوف نقسم الطرفين على معامل y معامل y ماهو؟ هو (1-b) اللي هو الميل الحدي للادخار إذا قسمنا الطرفين سوف نحصل على هذه المعادلة $y^* = \frac{Ca+I}{(I-b)}$

لأن الطرف الايسر إذا قسمناه على (1-b) ستذهب (1-b) ويبقى y فقط وCa+I نفسها على (1-b) موجوده. الان نجدها في المقام. إذاً هذا هو الدخل التوازني.. الدخل التوازني = مجموع الثوابت مقسوم على الميل الحدي للادخار

نعطي مثال تطبيقي على طريقة الطلب الكلي و تمثله (Ca+I) = الإنتاج (العرض الكلي )حيث تمثله y.

صيغه أخرى.. إذا أردنا أن نكتب الدخل التوازني بصيغه أخرى

$$y^* = \frac{1}{1-b}(Ca+I)$$

ممكن نضع C1 على واحد ناقص b ونضع C+I وهذا لا يغير شيء أبداً نفس القيمه فإذا قسمنا

$$\frac{٢٠٠}{٠,٢}$$

مائتان على اثنين من عشرة أو ضربت واحد مقسوم على اثنين من عشره في مائتان النتيجة واحدة.لكن إذا قسمت ٢٠٠ على اثنين من عشره ٠،٢ كم يعطيك؟ يعطيك ١٠٠٠ الف لأنك حركت المنزله العشريه بالنسبه للمقام حركتها منزله واحدة وأضفت صفر للبسط فيكون عندك ٢٠٠٠ الفين ٢٠٠٠÷٢=١٠٠٠ الفين مقسوم على اثنين يساوي الف. أو هو نفس الطريقة لو قسمت واحد على اثنين من عشره يساوي خمسة

$$\frac{١}{٠,٢} = ٥$$

٥×٢٠٠=١٠٠٠ خمسة مضروبة في الثوابت ٢٠٠ هو الف ١٠٠٠ النتيجة واحدة.

إذاً الصيغتين هما نفس الشي..

طيب هل هناك طريقة أخرى أيضا لايجاد الدخل التوازني؟ سنجد أن هناك طريقة أخرى من خلال المثال التطبيقي..

$$y=C+I$$
$$y=C_a+by+I$$
$$y-by=C_a+I$$
$$y(I-b)=C_a+I$$
$$y^*=\frac{Ca+I}{(I-b)}$$

أو بصيغة أخرى..

$$y^* = \frac{1}{1-b}(Ca+I)$$

قمنا بحل التطبيق على الطريقة الأولى ثم وضعت طريقة أخرى هي طريقة نسميها

طريقة الادخار = الاستثمار وفيما بعد سنطور هذه الطريقة الثانيه الي ما نسميه الحقن = التسرب

وسوف نفسر ذلك لاحقاً..

لدينا المعادلة التالية و المطلوب إيجاد التوازن عندها :

$$C = 50 + 0.75\,y$$
$$I = 100$$

الطريقة الاولى لايجاد التوازن هي / طريقة Y=AD

و Y الاستهلاك تعني = الاستهلاك + الاستثمار فنعوض بمعادلة الاستهلاك

$$Y = 50 + 0.75y + 100$$
$$Y = 150 + 075\,y$$
$$Y\,(1 - 0.75) = 150$$
$$0.25\,y = 150$$
$$Y = 4\,(150)$$
$$= 600$$

معامل Y الاولى =1 ومعامل Y الثانيه =75،0

الميل الحدي للادخار = الثوابت = 150 ، و الفرق بين 1 و75،0 = 25،0

الاربعة هي ناتج / $\frac{1}{0.25} = 4$

ولو قسمنا على معامل Y لوجدنا نفس الناتج / $\frac{150}{0.25} = 600$

إذا الدخل التوازني = 600

الطريقة الجبرية هذه استخدمت مثال رقمي يوضح قيمة الاستهلاك الثابت و الميل الحدي للاستهلاك.

الميل الحدي للاستهلاك هو 0.75 . فإذا زاد الدخل بمقدار ريال واحد، فإن / 75 هللة سيذهب للاستهلاك وما تبقى منها 25 هللة سيذهب للادخار.

---

الطريقة الاولى لايجاد التوازن هي / طريقة الإدخار .

$$S = i$$

I الادخار وَ S الاستثمار

نضع معادلة الادخار ويمكن كتابتها من خلال النظر الى معادلة الاستهلاك، فنضيف علامه السالب في معادلة الاستهلاك نكتبها/ -50 .لأن هناك سحب في الادخار . وتصبح المعادله كالتالي /

$$-50 + 0.25\,y = 100$$
$$0.25\,y = 150$$
$$Y = 4\,(150)$$
$$= 600$$

إذا كل الطريقتين تعطي نفس النتيجة وهو أن الدخل التوازني = 600

سواءا استخدمنا طريقة / " الطلب الكلي = العرض الكلي" ، أو طريقة الادخار = الاستثمار.

⊙ تحديد GDP ( الانتاج المحلي الاجمالي ) في اقتصاد يتكون من قطاعين وننظر ماذا يحصل عندما يكون هناك تغير بأحد مكونات الطلب الكلي /

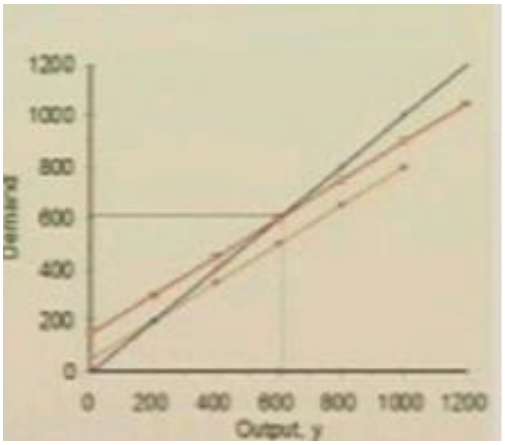


عند ٠ / الطلب الكلي أكبر من الدخل أو الإنتاج .
عند ٢٠٠ / الطلب الكلي أكبر من الدخل أو الإنتاج .
عند ٤٠٠ / الطلب الكلي أكبر من الدخل أو الإنتاج .
عند ٦٠٠ / الطلب الكلي يساوي الدخل أو الإنتاج .
وهذا يمثل التوزان
عند ٨٠٠ – ١٠٠٠ – ١٢٠٠ / هنا يوجد فائض في الانتاج و يجب على المنشأة تقليل الانتاج لانهم ينتجون اكثر من الطلب.

| Ca = | 50 | y* = | 600 |
|---|---|---|---|
| b= | 0.75 | mult = | 4 |
| I = | 100 | Aut.= | 150 |

| y | C | I | C+I |
|---|---|---|---|
| 0 | 50 | 100 | 150 |
| 200 | 200 | 100 | 300 |
| 400 | 350 | 100 | 450 |
| 600 | 500 | 100 | 600 |
| 800 | 650 | 100 | 750 |
| 1000 | 800 | 100 | 900 |
| 1200 | 950 | 100 | 1050 |

⊙ رسمنا المرة الاولى الخط ٤٥ هو الخط الازرق .

⊙ ثم رسمنا الطلب الكلي و نلاحظ عندنا/ الاستهلاك الثابت C= 50

والاستثمار الثابت I= 100

⊙ نضع الجدول / في العمود الاول نضع y ، ثم العمود الثاني C ، ثم العمود الثالث I والعمود الرابع C+I. ⊙ نلاحظ I ثابت = 100 فلا يتغير مهما تغير الدخل .

⊙ C يتكون من شقين / الشق الاول مستقل عن الدخل. والشق الثاني / c+iيعتمد على الدخل .

نجمع الاستهلاك مع الاستثمار وينتج = 150 أي الطلب الكلي = 150 والدخل = صفر.

---

⊙ القاعده التي نطبقها في حل الجدول كالتالي /

العمود الاول ( y ): معطى في السؤال و يمثل الدخل .

العمود الثاني ( C ) : يمثل الاستهلاك الثابت + الاستهلاك الذي يعتمد على الدخل فنعوض في دالة الاستهلاك( c+i) . للدخل السابق

العمود الثالث ( I ) : يمثل الاستثمار الثابت

العمود الرابع ( c+i) : الاستهلاك + الاستثمار الثابت . ويمثل الطلب الكلي

نقطه التقاطع بين الطلب الكلي و الدخل أو الانتاج هي نقطه التوزان و توصلنا اليها من خلال الرسم

☐ خلاصة الكلام / عند التوازن تتطابق كمية الإنتاج مع الكمية المطلوبة .

بمعنى أن الطلب الكلي المتكون من الاستهلاك والاستثمار يتساوى مع الإنتاج.

أما ماعدا ذلك فلا يعتبر توازن.

محاضرة ١٢

⊙ المضاعف/ عدد يوضح مقدار التغير في الدخل نتيجة لتغير الانفاق الثابت.

توضيح / إذا تغير الثابت ( الاستثمار الثابت أو الاستهلاك الثابت) بمقدار ريال واحد فإن الدخل سيزيد بمقدار ٤ ريالات.

بإفتراض أن المضاعف = ٤، لكن لو المضاعف = ٥ ، فنقول إذا زاد الإنفاق بمقدار ريال يعني أن الدخل سيزيد بمقدار ٥ ريالات، لأن المضاعف هو مقلوب الميل الحدي للادخار، أي /

$$\frac{1}{1-b}$$

---

## ⊙ مضاعف الانفاق الثابت

$$Y^* = \frac{1}{1-b} \times ( Ca + I )$$

الدخل التوازني = المضاعف × الانفاق الثابت( الثوابت)

مثال رقمي/

إذا كان الميل الحدي في الاستهلاك b= 0.75،

فإن الميل الحدي للادخار = $1 - 0.75 = 0.25 = \frac{1}{0.25} = 4$

بمعنى زيادة ريال واحد في الاستهلاك الثابت او الاستثمار الثابت تؤدي لزيادة الدخل بمقدار ٤ ريالات .

و إذا كان Ca = 50 وَ I = 100

$$Y^* = 4 \times ( 50 + 100 )$$
$$Y^* = 4 \times ( 150 )$$
$$Y^* = 600$$

---

⊙ يمكن التعريف جبرياً عن مضاعف الانفاق الثابت كما يلي /

$$\Delta y = \frac{1}{1-b} \times (\Delta Ca + \Delta I)$$

$\Delta y$ التغير في الدخل ، $\Delta Ca$ التغير في الاستهلاك الثابت ، $\Delta I$ التغير في الاستثمار الثابت

⊙ مضاعف الاستثمار الثابت يساوي /

$$\frac{\Delta y}{\Delta i} = \frac{1}{1-b}$$

إذا إذا زاد الاستثمار بمقدار ١ فأن التغير في y سيزيد من مقدار أكبر من ريال واحد للمضاعف أكبر من واحد،

إذا المضاعف هو ١ مقسوماً على ١ – b هذه القاعده صحيحه دائماً في حالة عدم وجود ضرائب الدخل وعدم وجود القطاع الخارجي.

⊙ التغير في الاستثمار سيحدث زيادة في الانتاج و الدخل بمقدار /

$$\Delta y = \frac{1}{1-b}(\Delta i)$$

⊙ إذا اردنا أن نصور مضاعف الاستثمار من خلال الرسم/

الزيادة في الاستثمار تؤدي الى نقل دالة الطلب الكلي ( C+ I ) الى أعلى :

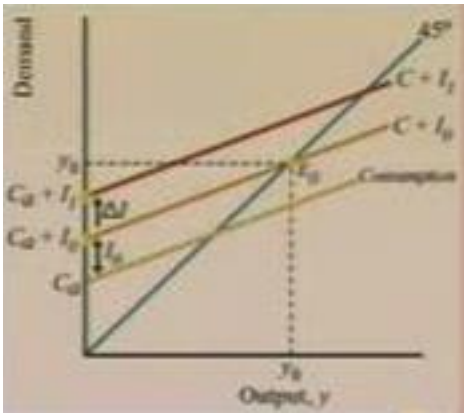


نلاحظ اننا رسمنا / دالة الطلب الكلي و هي ( C + I0)

وكان الدخل التوازني هو / Y0 هنا نقطة التوازن عند E0

لو الان قمنا بزيادة الاستثمار سنجد أن دالة الطلب الكلي ستنتقل إلى الاعلى اللي هو بالخط الاحمر (الخط الاعلى) بمقدار التغير بالاستثمار،

إذا نقطة التقاطع مع المحور الرأسي ستكون نفس مقدار التغير في الاستثمار،

ووضعنا النقطه هذه $I^1 + C^a$ فنجد أن التوازن في الحقيقه صار عند نقطة أخرى عند نقطه أعلى بالدخل التوازني لأن الزياده في الاستثمار ستولد زياده في الدخل أو في الإنتاج بمقدار أكبر.

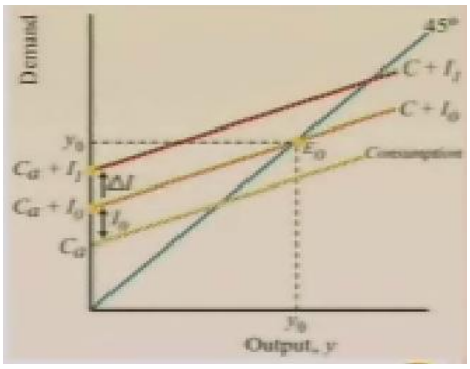


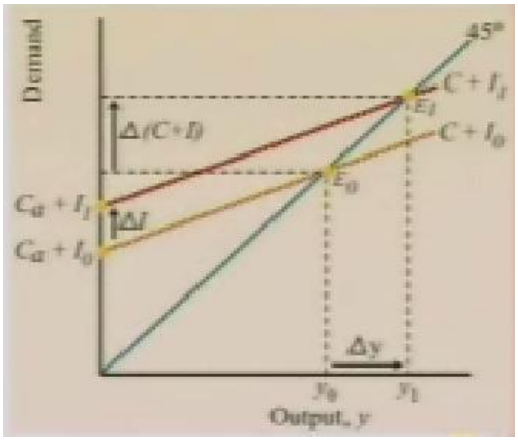


شرح الرسم

✍ شرح الرسم /

لاحظ الان النقطة تُظهر توزان جديده وهي $I^1$ أي أن المقدار الزياده في Y إنتاجية الدخل هي دلة Y لو تلاحظ انها كبيرة، بينما الزياده في الاستثمار هي دلة I وهو تغير بسيط، هذا التغير البسيط في الحقيقه ولد زياده كبيرة في الدخل،

ولهذا نجد أن الدخل قد ازداد من $Y^o$ إلى $Y^1$ والاستثمار زاد فقط من $I^o$ إلى $I^1$،

المسافه الرأسيهة تبين لك كم مقدار الزياده للاستثمار، إذا الان الدخل التوازني انتقلنا إلى نقطه $E^1$ هنا

الان صار التوازن الجديد هو عند $E^1$ بسبب بالحقيقه هي زيادة الاستثمارات،

وجدنا أن الدخل التوازني ازاداد بمقدار مضاعف، إذا الزياده في الاستثمار تؤدي إلى نقل دالة الطلب الكلي (C+I)إلى أعلى وبالتالي تحقق التوازن عند مستوى دخل أعلى اللي هو عند $E^1$،

✍ الزيادة في الدخل التوازني تفوق الزياده في الاستثمار، يعني هذا القول كان نقول أن المضاعف أكبر من ١، فبالتالي يكون الزياده في الدخل أكبر من الزيداه في الاستثمار، هذا هو قول المضاعف أكبر من ١.

⊙ مثال تطبيقي لأيضاح فكرة المضاعف/

| جولة الانفاق | الزيادة في الطلب | الزيادة في GDP والدخل | الزيادة في الاستهلاك |
|---|---|---|---|
| 1 | $10 | $10 | $8 |
| 2 | 8 | 8 | 6.4 |
| 3 | 6.4 | 6.4 | 5.12 |
| 4 | 5.12 | 5.12 | 4.096 |
| 5 | 4.096 | 4.096 | 3.277 |
| ... | ... | ... | ... |
| Total | 50 million | 50 million | 40 million |

قد يتسأل البعض ويقول / إذا زاد الانفاق الثابت سواء كان استهلاك أو استثمار بريال يفترض أن الدخل يزداد بمقدار ريال فقط، لماذا زاد بمقدار أكبر ! ، نقول انظر إلى الجدول.

في الجولة الاولى ( رقم ١) اول ماحصل هو الزياده في الطلب بمقدار ١٠ بمعنى أننا افترضنا أن الاستثمار هنا زاد بمقدار ١٠ فقط، هل الزياده في ١٠ تؤدي إلى الزياده في الدخل بمقدار ١٠ ام بمقدار أكبر؟،

نلاحظ هنا الان أن اول جوله في الزياده في الطلب زادت ١٠ دولارات تبعه زياده في الدخل بمقدار ١٠ ،

أما الاستهلاك فسيزيد إذا زاد الدخل بمقدار ١٠ لأنه عندنا جزء من الاستهلاك يعتمد على الدخل،

إذا ١٠ بالدخل، في ميل الاستهلاك انه ٨ من عشره سيكون عندنا ٨ من عشره في عشره يساوي ٨، إذا هذه الزياده ٨، إذا الجدول هذا (شريحه رقم ٥)يجب التأكيد على انه مبني على اساس أن الزياده في الاستثمار هو بمقدار ١٠ فقط وان الميل الحدي للاستهلاك هو ٨ من عشره، بالتالي لما زاد الاستثمار بمقدار ١٠ تبعه ازدياد في الدخل بمقدار ١٠، تبعه ازدياد في الاستهلاك بمقدار ٨، لأن الميل الحدي للاستهلاك هو ٨ من عشره يُضرب بـ عشره يعطيك ٨،

الان زاد الاستهلاك عندنا.فإذا زاد الاستهلاك وللمره الأخرى يكون عندنا جولة ثانيه وهي أن الطلب الكلي سيزيد بمقدار ٨، والـ ٨ هذه ستذهب أيضا كزياده في الدخل أو زياده في الإنتاج لانك تزيد الطلب ٨ سيقابله زياده في الإنتاج بمقدار ٨، ونقلب العمليه لا برضوا الاستهلاك سيزيد مرة أخرى، لكن لهذه المره ستكون الزياده اقل، سنضرب ٨ في الميل الحدي للاستهلاك اللي هو ٨ من عشره، ٨ ×٨ = ٦٤ يعني سيكون ٦.٤(٦ فاصله ٤ من عشره)وهذا هو الموجود عندنا، لاحظ أن الاستهلاك زاد فعلاً بمقدار ٦.٤ (٦ فاصله ٤ من عشره)هل توقف العمليه! لا، ٦.٤ يعني زياده في الطلب الكلي،

الجوله الثالثه، إذا تنتقل الزياده في الاستهلاك لزياده في الطلب الكلي ٦.٤، يقابلها زياده في الدخل أو في الإنتاج اللي هو ٦.٤، ثم مرة أخرى الاستهلاك يعتمد على الدخل سيكون هناك زياده لكن بمقدار اقل من مرة سابقه سيكون ضرب في الميل الحدي للاستهلاك الي هو ٨ من عشره ضرب ٦.٤ سيعطينا ٥.١٢ (يعني ٥ و١٢ بالمئه)، نذهب مرة أخرى للطلب الكلي ويزيد الطلب الكلي ٥.١٢، ٥.١٢ هي نفسها زياده في طلب الإنتاج ٥.١٢، والاستهلاك سيزيد برضو بمقدار ٤.٠٩٦ وهي أيضا ستذهب كزياده في الطلب الكلي، الذي يقابله نفس الزياده في الدخل والإنتاج، والاستهلاك مرة أخرى سيزيد ولكن بمقدار اقل، وهكذا

ستستمر العملية حتى تكون الوزياده في الاستهلاك يساوي صفر، وبالتالي سبكون في النهايه، الطلب سيزيد بمقدار ٥٠ مليون والزياده في الدخل سيكون بمقدار ٥٠ مليون والاستهلاك سيزيد بمقدار ٤٠ مليون.

إذا الزياده في الطلب الكلي اللي هو ٥٠ مليون، من اين اتت !!، اتت من الزيادات المتتابعه في االستهلاك اللي هي ٤٠ مليون مع الزياده الاصليه أو الاساسيه في الاستثمار هي ١٠ لأن ١٠ مليون مع ٤٠ مليون يعطيك ٥٠ مليون، إذا المضاعف هو الان يعني حنا وضعنا جدول وتوصلنا إلى النتيجه عن طريق الجمع، لكن ممكن إذا توصلنا إلى حل جبري ممكن الوصول إلى هذا الرقم الليهو ٥٠ ببساطه من خلال النظر إلى الكم المضاعف ثم نضربه بمقدار التغير، عندنا مقدار التغير في الانفاق الثابت هو ١٠ مليون، كم مقدار المضاعف هنا !!، المضاعف هنا هو ٥، و ٥ × ١٠ = ٥٠ مليون، قد تتسأل كيف عرفت أن المضاعف خمسة هنا !!، لماذا لا يكون ٤ كما في المثال الماضي. نقول الـ ٥ هذه اتت من ماذا؟ تعرفنا على الميل الحدي لاستهلاك هنا في هذا المثال الميل الحدي للمثال يساوي ٨ من عشره، أي أن الميل الحدي للادخار هو ١ ناقص ٨ من عشره ويساوي ٢ من عشره، المضاعف يساوي مقلوب من حدي للادخار، يعني ١ مقسوم على ٢ من عشره، يعني يساوي ٥، ولو اخذنا الـ ٥ والـ٥

وش معناها !!، معناها زاد الانفاق الثابت بمقدار ريال الدخل سيزيد بمقدار ٥ ريالات، طيب هنا اللي حصل الانفاق الثابت زاد بمقدار ١٠، ١٠ مليون نضربها بـ ٥ يعطيك ٥٠ مليون زياده في الدخل، إذا هذه فكره المضاعف.

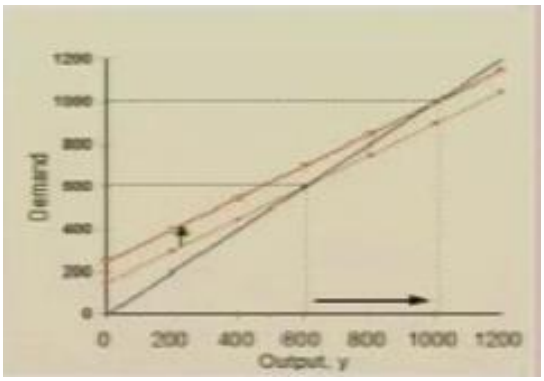


| | | | |
|---|---|---|---|
| $C_a$ = | 50 | $C_a$ = | 50 |
| b = | 0.75 | b = | 0.75 |
| I = | 100 | I' = | 200 |
| Aut = | 150 | Aut = | 250 |
| mult = | 4 | mult = | 4 |
| y* = | 600 | y* = | 1000 |
| 0 | 150 | 250 | |
| 200 | 300 | 400 | |
| 400 | 450 | 550 | |
| 600 | 600 | 700 | |
| 800 | 750 | 850 | |
| 1000 | 900 | 1000 | |
| 1200 | 1050 | 1150 | |

## ⊙ مضاعف الاستثمار /

نقول ليس هناك فرق بين مضاعف الاستهلاك الثابت أو مضاعف الاستثمار الثابت فهما نفس الشيء، فالزياده سواء كان سببها زياده في الاستهلاك الثابت أو كان سببها زياده في الاستثمار الثابت فالنتيجه واحدة.

و ستكون عباره عن الدخل التوازني / هو الزياده بمقدار مضاعف ، أي الزياده في الدخل ستساوي الزياده في مقدار الاستثمار مضروباً في المضاعف.

في المثال اللي امامنا (اعلاه) كما نلاحظ الـ C هواستهلاك الثابت= ٥٠ ،والميل الحدي للاستهلاك = ٠.٧٥ والاستثمار = ١٠٠، في الجهه اليمنى مالذي تغير في الواقع !، نلاحظ أن $C^a$ ثابته هي نفسها= ٥٠ والحد الاستهلاك = ٧٥ .

والمتغير هنا هو الاستثمار كان الاستثمار ١٠٠ والان صار الاستثمار ٢٠٠

إذا لأن نجمع الـ AUT المقصود فيها الانفاق الثابت، صار عندنا الاوكو يعني لوتون ونص الاوتو اللي صار عندنا في الجزء الاول اللي هو بالخط البنفسجي اللي هو عندما كان الاستثمار يساوي ١٠٠ نجد أن لوتون ونص مجموعها ١٥٠، أي أن الاستثمار ١٠٠ والاشتراك الثابت ٥٠، ٥٠+١٠٠=١٥٠،

MULT يعني المضاعف، و يساوي ٤، كيف عرفنا انه يساوي ٤ !!، طبعاً من خلال نظريتنا للميل الحدي للاستهلاك اللي هو يساوي ٠.٧٥، يعني الميل الحدي لادخار هو ٢٥ من مئه، مقلوب ميل الحدي للادخار يساوي ٤، الدخل التوازني هو يساوي ٦٠٠ ولانك لوضربت الـ ٤ المضاعف في الـ ١٥٠ اللي الثوابت لانفاق الثابت سيعطيك ٦٠٠ هذا هو التوازن، في المقابل في الجهه الأخرى عندما زاد الاستثمار إلى ٢٠٠ نلاحظ أن اللوتون ونص اللي هو الانفاق الثابت الان كان ١٥٠ وصار ٢٥٠ بينما الميل الحدي للاستهلاك لم يتغير فالبتالي المضاعف لم يتغير ٤ وإذا الدخل التوازني الان سيكون ١٠٠٠، ولهذا نلاحظ أن التوازن الان القديم اللي كان ٦٠٠ لا يصلح أن يكون دخلاً توازنياً مع زيادة الاستثمار إلى ٢٠٠، ولها كان عندنا دالة الطلب الاصليه كان التوازن عند ٦٠٠.

والتوازن مع وجود دالة الطلب الجديده التي الاستثمار يكون فيها في الحقيقه ٢٠٠، نجد أن التوازن تحقق عند الـ ١٠٠٠، وإذا نظرنا إلى الجدول سنجد أن الجدول أيضا يعطي في الحقيقه مانستطيع معرفة الدخل التوازني، هنا الرسم اوضح لنا الدخل التوازني فعلاً هو التقاء الطلب الكلي الجديد مع الخط ٤٥ درجه اللي هو بالازرق ولكن التوازن عند الـ ١٠٠٠، طيب لو اخذنا الجدول سنجد أن الجدول ياضا عندما يكون الدخل يساوي صفر سيكون الاستهلاك مع الاستثمار يساوي ١٥٠ لاستهلاك ٥٠ والـ ١٠٠ هي الاستثمار الثابت، نفس الشيء نجد في الحاله الثانيه تجد انه ٢٥٠، لأن الاستثمار الان في الحاله الثانيه تغير من ١٠٠ صار ٢٠٠ ونفس الشيء عندما زاد الدخل من صفر الى ٢٠٠ نجد أن الـ C +I اللي هو الاستهلاك + الاستثمار، الاول الاستثمار قبل الزياده كانت ١٠٠ بينما هو ٤٠٠ بعد زيادته بمقدار ١٠٠،

إذا لو ننتقل إلى ٦٠٠ نجد أن الـ ٦٠٠ حقق التوازن فعلاً في حالة لما كان الاستثمار يساوي ١٠٠، أما بعد ماكان الاستثمار يساوي ٢٠٠ لا تعتبر هذه نقطة توازن انما الطلب الكلي اللي هو ٧٠٠ سيكون أكبر من الدخل أو من الإنتاج التوازني الـ ٧٠٠ أكبر من ألـ ٦٠٠، إذا الـ ٦٠٠ توازن في حالة الاستثمار الاول اللي هو ١٠٠ لكنها ليست توازن في حالة الاستثمار الثاني

## محاضرة ١٣

أوضحنا في الرسم كيف يؤثر تغيّر الاستثمار زيادة الاستثمار في انتقال دالة الطلب الكلي إلى أعلى وبالتالي يتحقق التوازن كان في السابق يتحقق الدخل عند ٦٠٠ الآن يتحقق التوازن عند الدخل ١٠٠٠ ثم توصلنا إلى التوازن من خلال وضع الجدول الذي يشمل الدخل مع الطلب الكلي.

الزيادة في الاستثمار تتسبب في زيادة الدخل بمقدار أكبر.

الطلب الكلي عندنا نوعين الطلب الكلي الاول عندما كان الاستثمار يساوي ١٠٠ والطلب الثاني العمود الثاني عندما كان الاستثمار يساوي ٢٠٠ فتوصلنا إلى ٦٠٠ وقلنا عندما يكون الدخل يساوي ٦٠٠ نجد أن الطلب الكلي عندما كان الاستثمار يساوي ١٠٠ الطلب الكلي يساوي ٦٠٠ أي أن النقطه التوازنيه عندما يكون الاستثمار يساوي ١٠٠ ولهذا وضعنا نقطة توازن لتقاطع دالة الطلب الكلي الاولى الأصلية مع ٤٥ درجة عند ٦٠٠

بينما هذه النقطه لاتصلح أن تكون نقطة الطلب التوازنيه عندما يكون الاستثمار يساوي ٢٠٠ لأنها في مثل هذه الحالة سيكون الطلب الكلي عند ٧٠٠ وسيكون الإنتاج فقط ٦٠٠ فسيكون هناك فائض في الطلب وإذا كان هناك فائض في الطلب معنى ذلك مؤشر للمنتجين بأن يزيدوا في إنتاجهم إذاً هذا الواقع إنتاج ٦٠٠ لايحقق توازن لابد من زيادة الإنتاج لو زاد الإنتاج من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ نجد أن الطلب الكلي الذي يشمل الاستهلاك + الاستثمار الاصلي الذي يساوي ١٠٠ = ٧٥٠ بينما الطلب الكلي في حالة الاستثمار الجديد اللي هو ٢٠٠ نجد يساوي ٨٥٠ إذاً الطلب الكلي

مازال أعلى وعندما يزيد الطلب إلى ١٠٠٠ هنا نجد أن التوازن يتحقق حيث الطلب الكلي الجديد مع وجود استثمار يساوي ٢٠٠ يتساوى مع الإنتاج وعنده يتقاطع في الحقيقه حيث نلاحظ دورة الطلب الكلي الجديد مع خط ٤٥درجة أي ١٠٠٠ من الإنتاج يقابله ١٠٠٠ من الطلب الكلي إذاً هذه هي نقطة التوازن بينما لو قمنا بالزيادة من ١٠٠٠ إلى ١٢٠٠ سنجد أن الطلب الكلي الآن سيكون ١١٥٠ أقل من ١٢٠٠ وهذا مؤشر لمنتجينا بأن هناك مخزون وعليهم أن يقللوا من إنتاجهم حيث يعودوا مرة أخرى إلى النقطه التوازنيه التي يكون عندها الإنتاج = ١٠٠٠

إذاً كما قلنا الزيادة في الاستثمار تتسبّب في زيادة الدخل بمقدار أكبر من الاستثمار هذا أيضا تمثيل من خلال استخدام جدول بنفس الارقام الخط البرتقالي يمثل ٤٥ درجة والخط الازرق يمثل دالة الطلب وتقاطعهم عند ٦٠٠ فهذا إعادة بطريقة أخرى عندما كان الاستثمار يساوي ١٠٠

⊙ ننتقل إلى اقتصاد يتكّون من ثلاث قطاعات/

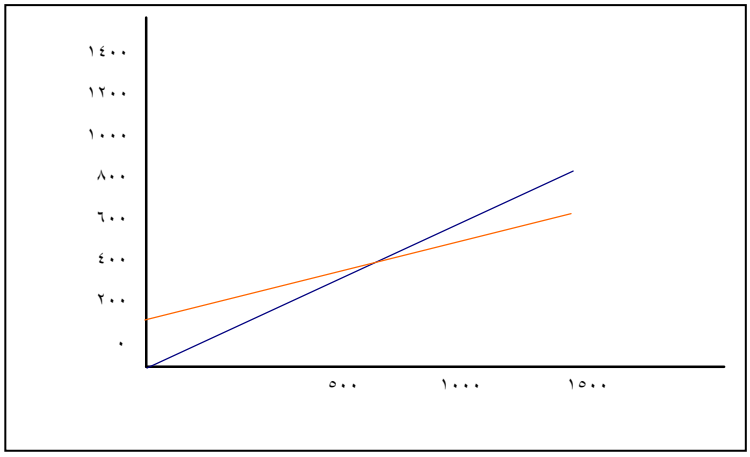


ننتقل إلى اقتصاد يتكّون من ثلاث قطاعات فيكون عندنا /الأنفاق الاستهلاكي والأنفاق الاستثماري ثم نضيف الأنفاق الحكومي . ودخل الحكومة يتمّثل بصوره رئيسية في الضرائب.

نبدأ إدخال الانفاق الحكومي للنموذج ثم ننظر ماذا يحدث إذا أردنا أن نرسم الانفاق الحكومي نجد إذا أفترضنا في هذا النموذج أن الانفاق الحكومي يعتبر مستقل عن الدخل يعني هو ثابت من ضمن الانفاق الثابت ورسمناه

G المقصود فيه government فرسمناه خط مستقيم موازي للمحور الأفقي فالأنفاق على المحور الرأسي الانفاق الحكومي وهذا معناه أن الانفاق الحكومي ثابت لايتغير إذا تغير حجم الإنتاج.

هنا الآن نلاحظ المكتوب الدالة الجبرية $Y = C + I + G$

Y يمثل الإنتاج

C يمثل الاستهلاك

I يمثل الاستثمار

إذاً من خلال تأثيرهما على الطلب الكلي على السلع والخدمات الانفاق الحكومي والضرائب يؤثران على مستوى GDP في الاجل القصير. إذاً تأثير الإنتاج الحكومي والضرائب يأتي من خلال تأثيرهما على الطلب الكلي وبالتالي يتأثر مستوى GDP هنا الآن نبدأ في التحدث عن استخدام السياسه الحالية إذا كان عندك إنفاق حكومي وعندك ضرائب صار مجال لإستخدام السياسية المالية.

السياسية المالية المقصود بها: هو التغيير في الانفاق الحكومي أو في الضرائب نجد تأثير على النشاط الاقتصادي فمثلآ لو كان الاقتصاد الكلي في حركة ركود فأنك حاول تدّعم الطلب الكلي سيزيد الانفاق الحكومي وبالتالي يكون اخراج الاقتصاد من الركود الذي يعاني منه ولهذا قلت عندما أتى كينز والاقتصاد في حالة اكتساد عظيم اقترح استخدام السياسه المالية التوسعيه يعني زيادة الانفاق الحكومي وخفض الضرائب هذا سيزيد الطلب الكلي فبالتالي سيخرج الاقتصاد من حالة الكساد الذي كان فيها.

هنا الآن إذا أردنا إضافة الانفاق الحكومي في الرسم سنجد أول مارسمنا هو دالة الاستهلاك في الخط الاصفر الفاتح هو دالة الاستهلاك ثم بعد ذلك فصلنا الدالة الطلب الكلي ليتمّثل في C+I كلها موازيه بعضها لبعض لاحظ دالة الاستهلاك ودالة الطلب الكلي الأول ودالة الطلب الكلي الثانية كلها متوازيه لماذا؟؟؟

لأن الميل واحد لكل الدوال والميل هو الحدي للإستهلاك كلها ميلها نفس الشي فلابد أن تكون متوازنه ولما دخلنا الانفاق الحكومي نجد دالة الطلب الكلي في الواقع هي باللون الاحمر تقطع المحور الرأسي عند a + I + G يعني قيمة الثوابت نجمعها ونضعها في المحور الرأسي ثم تنطلق دالة الطلب الكلي بميلها اللي هو الميل الحدي للإستهلاك نلاحظ ماذا حصل؟ اللي حصل أن التوازن تحقق عند مستوى أعلى إذا أدخلنا إنفاق حكومي وحدة دون ضرائب اللي سيحصل أن الدخل التوازني سيزيد كم مقدار الزيادة عندما يكون فيه انفاق حكومي يعتمد على عاملين:

العامل الأول: كم مقدار الانفاق الحكومي

العامل الثاني: كم مقدار المضاعف

مثلا لو أخذنا المضاعف = ٤ + الانفاق الحكومي = ١٠٠ نقول مقدار الزيادة في الدخل هو ٤ × ١٠٠ = ٤٠٠

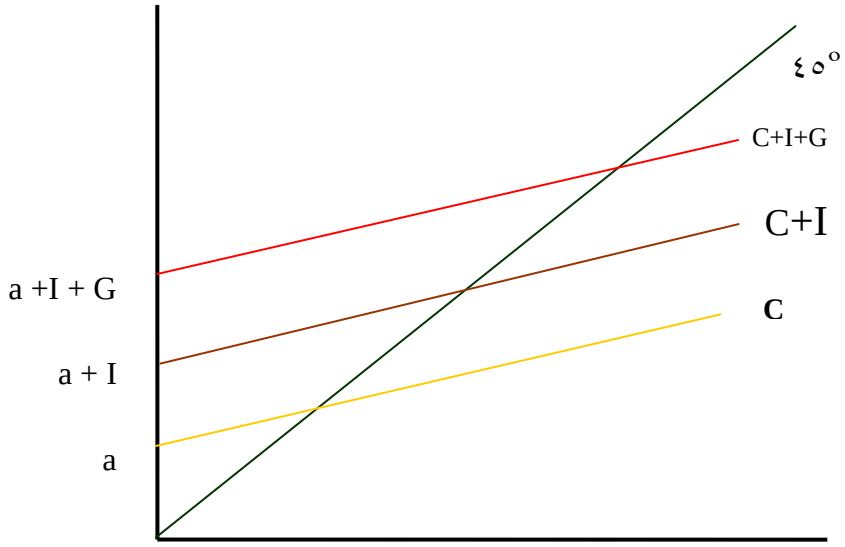


هنا الحل الجبري في ايجاد التوازن

عندنا طريقتين أولآ: طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي يعني Y = C + I + G

والطريقة الثانيه: الحقل = التسرب سيكون التسرب عندنا هو الادخار وإذا كان عندنا ادخار = الادخار + الضرائب هذا يعتبر تسرب والحقل سيكون الانفاق الحكومي هو الاستثمار

طريقة الطلب الكلي يساوي الإنتاج وضعنا Y=C a + by + I+G

هنا الآن نلاحظ قيمة الثوابت Ca اللي هو الاستهلاك الثابت وI هو الاستثمار الثابت وG هو الانفاق الحكومي الثابت إذا اخذنا Y كعامل مشترك كما عملنا المره السابقه .

ملاحظة (الرجاء مشاهدة الجدول من المحاضرة لسهولة الشرح مع النظر إليه لأنه لو كتب ما قال لن تستطيعوا فهمه كما هو موجود فلابد من الاستماع إلى الشرح مع النظر اليه )

إذا اردنا نوضّح بالرسم سيكون عندنا دالة الطلب الكلي من أحد مكوناته الانفاق الحكومي

| | | | |
|---|---|---|---|
| Ca = | 50 | | |
| b = | 75،0 | | |
| I = | 100 | | |
| G = | 0 | G = | 100 |
| AUT = | 150 | AUT = | 250 |
| Mult = | 4 | Mult = | 4 |
| Y* = | 600 | Y* = | 1000 |
| | | | |
| 0 | 150 | 250 | |
| 200 | 300 | 400 | |
| 400 | 450 | 550 | |
| 600 | 600 | 700 | |
| 800 | 750 | 850 | |
| 1000 | 900 | 1000 | |
| 1200 | 1050 | 1150 | |

الزيادة في الانفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة GDP التوازني بمقدار 4 اضعاف الزيادة في G

شرح الجدول من الدقيقة (١٧ إلى ٢٤)

الحلقة ١٤

⊙ مراجعه/ القطاع الحكومي يمثل جزء مهم ورئيسي من الطلب الكلي .

فالطلب الكلي يتألف من /الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي والأنفاق الحكومي وصافي الصادرات .

وكما نعلم أن الحكومة يكون لها ميزانية تسمى( الميزانية الحكومية ). و يكون لديها نفقات سواء إنفاق على المشاريع الحكومية ، البنية التحتية أو إنفاق على رواتب الموظفين أو إنفاق لبعض مشتريات السلع والخدمات سواء من داخل الوطن أو من خارج الحكومة .

---

في هذا العصر الحديث يعتبر الممول الرئيس للإنفاق الحكومي هو الضرائب ، فالحكومة تفرض ضرائب متنوعة الأجل تمويل الإنفاق العام.

وفى بعض الأحيان يتجاوز الإنفاق الحكومي الضرائب بمعنى أن الإنفاق الحكومي يكون أكبر من الضرائب التي تحصلت عليها الحكومة ، فتلجأ إلى البحث عن تمويل لهذا الإنفاق والصورة الحديثة في تمويل الإنفاق هو الاقتراض.

---

✎ ويتم الاقتراض في العصر الحاضر عن طريق طرح الحكومة للسندات فحواها أن الحكومة مدين لحامل هذا السند .

هذه السندات تصدرها الحكومة وتعطي من يشتريها فوائد ربوية وتبيع هذه السندات للإفراد وللبنوك وللمؤسسات وتستلم في مقابل ذلك نقود .

وهذه السندات لها فترات مختلفة يعني بعضها يصدر لفترة سنة وبعضها يصدر لفترات طويلة وتسمى بسندات الحكومة أو أوذونات الخزانة . وإذا لم تسدد الحكومة هذا الدين في هذه السنة سيتراكم هذا الدين وسيكون عندنا ما يسمى بدين العام.

✎ ونجد أن الدين العام في كثير من الدول وخاصة في أمريكا بلغ الدين العام مستويات عاليه جدا ، بل انه في هذه السنة يتوقع أن يكون الدين العام مساويا لناتج المحلي الأمريكي.

✎ أيضا بالنسبة للاقتصاد السعودي الدين العام كان في فترة من الفترات وخصوصا بعد أزمة الخليج أو تحرير الكويت كان هناك فعلا دين عام كبير جدا . وكان مقلقا ولكن ولله الحمد والمنة ، بدأت الحكومة في تخفيض هذا الدين العام حيث أصبح عندنا فوائض في السنوات الماضية .

☐ فإذا أنفقت الحكومة ريال واحد يتوقع أن يكون له تأثير مضاعف على الإنتاج والدخل .

فإذا كان المضاعف = (٤) إنفاق ريال واحد سيحدث زيادة في الإنتاج والدخل بمقدار (٤) ريالا .

ويجب ملاحظة أن مضاعف الإنفاق سواء كان استهلاكا ثابتا أو استثمارا ثابتا أو إنفاقا حكومياً هو نفسه .

ففي النموذج الكنزي البسيط قلنا أن/ المضاعف هو مقلوب الميل الحدي للادخار .

فإذا كان الميل الحدي للادخار هو (٢٠%) أو (٢،٠) فهذا يعني أن المضاعف للإنفاق الحكومي هو (١/٢،٠=٥)

كذلك مضاعف الاستهلاك الثابت (١/٢،٠=٥) نفس الشيء مضاعف الاستثمار (١/٢،٠=٥)

⊙ إن الضرائب تؤثر على الدخل من خلال تأثيرها على الاستهلاك فنجد إننا سندخل دالة الضرائب في دالة الاستهلاك . ألانها تؤثر على الاستهلاك و على الادخار . ثم بعد ذلك ننظر هل تأثير الضرائب هو عكس تأثير الإنفاق الحكومي على الإنتاج وعلى الدخل إذا أدخلنا الضرائب في النموذج .

✎ سنبدأ في البداية بفرض أن تكون الضرائب إجمالية ثابتة (أي لا تعتمد على الدخل يعني مثل الضريبة على الشخص لو قررت الحكومة فرض ضريبة على كل فرد ) .

وسنجد تأثير الضرائب على الاستهلاك عند اخذ الضرائب .

☐ التحويلات / هي كالإعانات التي تدفع للفقراء كإعانة الضمان الاجتماعي ، و تأثير التحويلات عكس تأثير الضرائب . فإذا كانت الضرائب تؤدي إلى تقليل الاستهلاك، فإن التحويلات تؤدي إلى زيادة الاستهلاك .

فنقول عند اخذ الضرائب والتحويلات في الحسبان فإن الدخل القومي يصبح الدخل الشخصي المتاح ***income disposable personal***

مثال / المعادله التالي

$$Yd = y - T$$

✎ T / تمثل صافي الضرائب والذي يعني (الضرائب – التحويلات)

و يمكن أن نكتب النموذج في صورة أخرى / yd=-T ونعني بها الضرائب الإجمالية (TR+) نقصد بها التحويلات .

⊙ في مدفوعات التحويلات الحكومية ، دالة الاستهلاك تصبح /

$$C = ca + byd$$

هو الاستهلاك الثابت.

☐ (+byd)لأن(b) هيا لميل الحدي للاستهلاك من الدخل المتاح عندنا (yd)كان في السابقyd( )و(y)نفس الشيء ما عندنا ضرائب مباشرة يعني ما فيه ضرائب على الدخل عندما ندخل ضرائب على الدخل سيكون هناك فرق بين yd وy

طيب ألان كما وضعنا yd في المعادلة الأولى يساويy-T فبدل من كتابة yd سنكتب هنا الان دالة الاستهلاك c=ca+b(y-T) ca الاستهلاك الثابت).

طيب هذا الان دالة الاستهلاك مع إضافة الضرائب إذا نجد أن الضرائب تدخل في دالة الاستهلاك يعني تأثيرها من خلال تأثيرها على الاستهلاك تأثيرها في خلال الطلب الكلي يأتي من خلال تأثيرها في دالة الاستهلاك ألان نريد أن ننظر الدخل التوازني في ضل وجود الإنفاق الحكومي والضرائب في الحلقة السابقة فقط فترضنا وجود الإنفاق الحكومي بدون ضرائب هنا ألان سنجمع بين وجود الإنفاق الحكومي ووجود الضرائب نفترض طبعا كما قلت قبل قليل أن الضرائب إجمالية ثابتة يعني لا تعتمد على الدخل كضريبة على الرأس أو ضريبة على الرقبة ألان الطلب الكلي نلاحظ.

y=c+I+G .

هي مكونات الطلب الكلي في للاقتصاد المغلق هي تتكون من (الاستهلاك الكلي) +(c I الاستثمار) G) +الإنفاق الحكومي) .

نجد عندنا الضرائب في هذا النموذج لكنها لا تدخل الضرائب كأحد مكونات الطلب الكلي إنما تدخل عن طريق تأثيرها في الاستهلاك هنا ألان كتبنا معادلة الاستهلاك c=ca+byd (ca) الاستهلاك الثابت و (byd)

ونعيدها مرة أخرى (yd=y-T) و(c) كما توصلنا إليها في الشريحة السابقة y-T c=ca+b

الان سنضع دالة الاستهلاك بصورتها هذه الأخيرة ألان سنضعها في ماذا في الدالة إلى هي المعادلة الأولى إلى كأحد مكونات الطلب الكلي فسنضع y بدل ما نضع c الاستهلاك فقط سنضع معادلة الاستهلاك ألان لاحظ كتبنا معادلة الاستهلاك Y=Ca+b(Y-T)+I+Gثم أضفنا I+G

بحكم أنها ثوابت يعني الاستثمار يعتبر ثابت والإنفاق الحكومي يعتبر أيضا ثابت لا يعتمد على الدخل الاستثمار طبعا كما سنعرف لاحقا نجد إنه في الحقيقة هناك عوامل تؤثر على الاستثمار من أهمها في الحقيقة سعر الفائدة لأن سعر الفائدة يعتبر تكلفة على المقترض إلي هو المستثمر فإذا ارتفع سعر الفائدة فان طلبة على الاقتراض سوف ينخفض لأنة سيرى أن تكلفة الاقتراض ارتفعت فسعر الفائدة يمثل تكلفة الاستثمار المستثمرين ينظر لها إذا كانت في الحقيقة أسعار الفائدة منخفضة يعني بالنسبة له تكلفة الاقتراض منخفضة أي تكلفة الاستثمار منخفضة فسيقدم على عمل مزيد من الاستثمارات أما إذا كان سعر الفائدة مرتفع يعني تكلفة الاستثمار مرتفعة فهو سوف يقلل من الاستثمارات لكن في ظل النموذج ألان سنفترض أن الاستثمار ثابت لأن Y=Ca+by-bT+I+G

Y=Ca+b(Y-T)+I+G Y=C+I+G

Y=Ca+by-bT+I+G

C=Ca+byd

y-by=Ca-bT+I+G

Yd=y-T

C=Ca+b(y-T)

بعد ضرب b إلى هو الميل الحدي للاستهلاك من الدخل المتاح بعد ضربه ب y و ca نقلناها كما هي b ضربناها ب y صار عندنا by وأيضاً ضربنا b في T

الآن هي خارج القوس يعني مضروبة فيما داخل القوس إذا I+ by - bT نزلناها كما هي G+

طيب بعد ذلك y إلى هو الدخل أو الإنتاج موجود في يسار المعادلة وعندنا by الموجودة في يمين المعادلة السابقة المعادلة فالمعادلة الحالية إلى ألان إمامنا إخراجنا y كله جعلنا y في الجهة ليسرى وصار عندنا y-by طبعا إشارة b تغيرت من الموجب إلى السالب ألاننا نقلناها إلي يسار المعادلة بينما البقية إلى هو Ca-bT+I+G كما هي

ثم بعد ذلك في الخطوة الأخرى سنأخذ y كعامل مشترك فإذ أخذنا y كعامل مشترك فنجد أن معامل y الأولى هو واحد بينما معامل y الثانية هو ناقص b أذان سيكون عندنا طبعا أخذنا y كعامل مشترك وبتالي سيكون عندنا:

ثم بقسمة الطرفين على

نحصل على المعادلة الأخيرة وهي =

مضروبا في مجموع الثوابت إلى هي/ ((Ca-bT+I+G) )

لاحظ (١-b) هو الميل الحدي للادخار إذا قسمنا (1) علي (١-b) نسمي هذا المضاعف في مثالنا السابق إذا كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي (٨،٠)يعني (b) يساوي (٠.٨) يكون مقام (١)سالب (٠.٨)يعني (٢،٠)إلى هو الميل الحدي للادخار إذا قسمنا (١/٠.٢) يعطينا (٥) يعني المضاعف يساوي (٥) ثم نضرب (5) هذي في مجموع الثوابت إلى هو (Ca-bT+I+G) كلها في الحقيقة نأخذها كما هي الثوابت إلا فقط الضريبة في الحقيقة أن الضريبة نضربها في الميل الحدي للاستهلاك إلى هو (b-) فإذا كانت الضريبة تساوي (١٠٠) و (b=٨،٠ ) نضرب (٨،٠) في (١٠) في (١٠٠) يكون عندنا (٨٠) وبالتالي يكون عندنا في الحقيقة تأثير الضرائب على الاستهلاك هو فقط (80)

بينما المتبقي إللي هو (٢٠) يؤثر علي الادخار بعبارة أخرى ليس كل الضريبة تأتي علي حساب الاستهلاك بل جزء منها يأتي علي حساب الادخار

يوجد شريحة هنا /

## مضاعف الضريبة الإجمالية الثابتة : MULTIPLIE OF ALUMP-SUM TAX

$$y^{*} = \frac{1}{1-b}(C_{a} - bT + I + G)$$

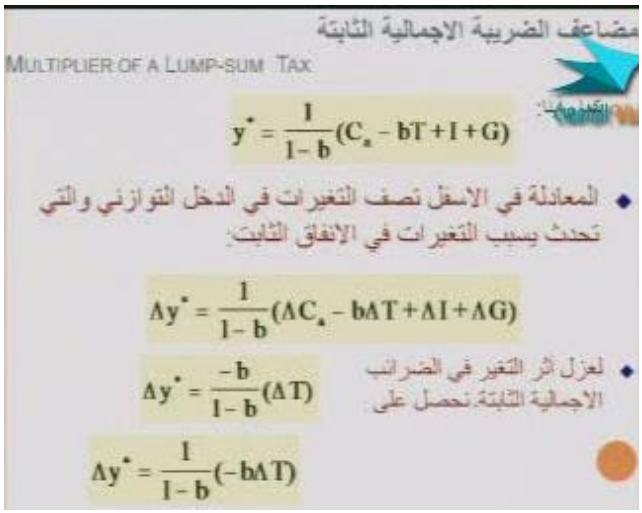


طيب مضاعف الضريبة الإجمالية الثابتة كما رأينا قبل قليل=(y) كما في الشريحة واحد على واحد ناقص (b)

قلنا واحد على واحد ناقص (b) هذاهو المضاعف

(b) هو ميل الحدي للاستهلاك

(١-b) هو الميل الحدي للادخار

وقلنا مرارا المضاعف بشكله البسيط هو مقلوب الميل الحدي للادخار

يعني في مثالنا السابق (١/٠.٢)= (٥) أي المضاعف يساوي (٥) بمعنى إذا زاد الاستهلاك الثابت بمقدار ريال الدخل سوف يزداد بمقدار (٥) وكذلك إذا زاد الاستثمار بمقدار ريال فان الدخل سيزداد بمقدار (٥)

ولإنفاق الحكومي لو زاد بمقدار ريال سوف سيزداد بمقدار (٥)بينما لو زادت الضرائب بمقدار ريال ماذا سيحصل الدخل سينخفض الدخل بمقدار (٨٠ هللة ) لانا سوف نضرب (٠.٨) في (١) سيعطينا (٠.٨) من ريال يعني (٨٠هللة)

بعبارة أخرى لو فترضنا أن الضرائب الإجمالية الثابتة تساوي (١٠٠)سواء (١٠٠مليون) أو (١٠٠مليار) أو ما لي ذلك

إذا ضربنا (b-b) في (١٠٠) بافتراض أن الميل الحدي للاستهلاك = (٠.٨) سنجد (٠.٨) ضرب (١٠٠)

سيعطينا = (٨٠)أي سالب (٨٠)فبتالي نجد أن تأثير الضرائب يعتبر على الدخل تأثير سلبي تأثير معاكس وأيضاً مقدار تأثيرها أو ما نسميه مضاعف الضرائب الإجمالية الثابتة نجد انه في الواقع هو(-b) علي(١)(-b)

يعني إذا قلنا أن(b) هي(٠.٨)(١)(-b)(2،0)يكون ناقص (٠.٨على ٠.٢) يساوي (-٤) أي أن أي زيادة في الضرائب بمقدار ريال واحد سيؤدي إلى تخفيض الدخل بمقدار (٤ريالات) .

المعادلة في الأسفل تصف التغيرات في الدخل التوازني والتي تحدث بسبب التغيرات في الإنفاق الثابت هنا الان كتبنا المعادلة السابقة وجعلنا دلتا (y)يعني التغير في =(y) المضاعف ()مضروب في التغير في الثوابت سواء كان التغير في الاستهلاك الثابت أو في الضرائب الثابتة أو في (I)أو في التغير (G)

لكننا هنا بحكم إننا نركز الكلام حول مضاعف الضريبة الإجمالية الثابتة نفترض أن التغير حدث في ما ذا في الضرائب الإجمالية ولهذا في الخطوة الأخرى قلنا التغير في =(y) (-b)على (١-b-)مضروبا في دلتا (T)

هذا الأجل عزل أثر التغير في الضرائب الإجمالية الثابتة عن بقية الثوابت الأخرى طيب المضاعف إذا مضاعف الضرائب في الواقع سيساوي (-b)على واحد ناقص (-b)مقسوما على واحد ناقص (-b)يعني ناقص الميل الحدي للاستهلاك مقسوما على الميل الحدي للادخار هذا مضاعف المضاعف الضرائب الإجمالية الثابتة قبل قليل

ألان لو كان الضرائب التغير في الضرائب يساوي (١٠٠).

المعادلة في الأسفل تصف التغيرات في الدخل التوازني والتي تحدث بسبب التغيرات في الإنفاق الثابت:

والميل الحدي للاستهلاك= (٨،٠) سيكون عندنا المضاعف (٨،٠) على واحد ناقص (٨،٠) إلى هو (٢،٠)

سيساوي ناقص (٤)ناقص أربعة إذا ضربناها في (١٠٠) سنجد أنها ستؤدي فرض ضريبة إجمالية بمقدار (١٠٠)

ستؤدي إلى تخفيض الدخل بمقدار (٤٠٠) إذا هنا ألان كما قلنا ختاما نقول أن المضاعف إلى هو التغير في الدخل

نتيجة التغير في الضريبة يساوي:

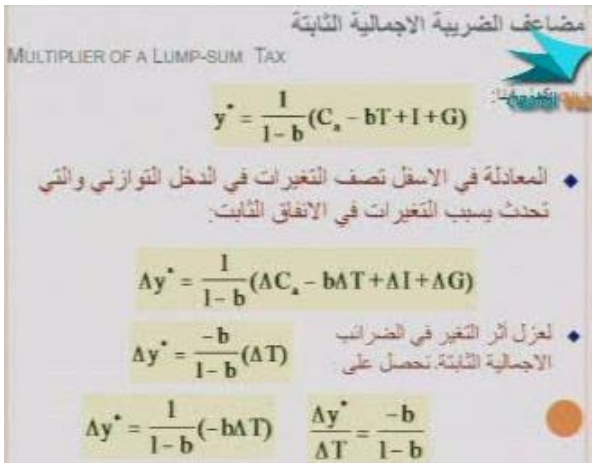

## محاضرة ١٥

توقفنا في الحلقة السابقة حول مضاعف الضرائب الإجمالية الثابتة وقلنا أن المضاعف هو فكرة المضاعف ما هو، هو مقدار التغير في الدخل نتيجتا التغير أحد مكونات الإنفاق الخاص إذا كنا نتكلم عن مضاعف الإنفاق الحكومي نقول مقدار التغير في الدخل نتيجتا التغير الأنفاق الحكومي إذا كنا نتكلم عن مضاعف الاستثمار نقول مقدار التغير في الدخل نتيجتا التغير الاستثمار إذا كنا نتكلم عن مضاعف الاستهلاك نقول مقدار التغير في الدخل نتيجة التغير الاستهلاك الثابت أو الاستهلاك التلقائي مضاعف الضرائب الإجمالية الثابتة هو مقدار التغير في الدخل نتيجتا التغير الضرائب الإجمالية الثابتة

توصلنا أن المضاعف الضرائب في الواقع هو أولا بالسالب بمعنى انه إذا زادة الضرائب الدخل سوف يقل ينخفض هذه نقطة، نقطة أخرى أن مضاعف الضرائب يعتبر اقل من مضاعف الإنفاق الحكومي

في مثالنا السابق عندما قلنا مثلا الميل الحدي للاستهلاك = (٨،٠)يعني ذلك أن الميل الحدي للادخار (١-٨،٠)=٢،٠

المضاعف الإنفاق الحكومي (١÷٢،٠=٥)

فإذا ضربت الإنفاق الحكومي فكان الإنفاق الحكومي ازداد بمقدار (١٠٠)تضرب (١٠٠×٥=٥٠٠)

يعني هذي مقدار الزيادة في الدخل بينما الضرائب إذا زادة الضرائب بمقدار (١٠٠)كيف ستؤثر على الدخل قلنا.

أولا/ ستؤثر تأثير سلبي يعني تأثير معاكس يعني بدل ما يزيد الدخل ينخفض بسبب زيادة الضرائب.

ثانيا/ أن مضاعف الضرائب هو (b-)مقسوم على (١b-)بمعنى إذا كانت(b) )الميل الحدي أللاستهلاك تساوي (٨،٠)وقسمناه على (b-1)

إلى هو (٢،٠)نجد أن المضاعف سيساوي (-٤)إذا مضاعف الإنفاق الحكومي (+٥)مضاعف الضرائب (-٤)فإذا كانت الزيادة في الضرائب بمقدار (١٠٠).

يكون (-٤×١٠٠=٤٠٠)يعني أن الدخل سينخفض بمقدار (٤٠٠)

بسبب زيادة الضرائب بمقدار (١٠٠)طيب إذا علم هذا سنذهب إلى نقطة نسميها الميزانية المتوازنة يعني لو قمنا بزيادة الإنفاق الحكومي مثلا بمقدار (١٠٠)

ومولنا هذا الإنفاق عن طريق زيادة الضرائب بنفس المقدار (١٠٠)(١٠٠)زيادة في الإنفاق الحكومي و(١٠٠)زيادة في الضرائب.

س/ هل ستؤدي إلى تأثير ايجابي أو سلبي في الدخل؟ ننظر للشريحة (دقيقه ٥٩،٤)

مضاعف الضريبة الإجمالية الثابتة ممكن أن ننظر له من خلال الجدول ثم نعود إلى النقطة التي أشرت لها قبل قليل المضاعف الميزانية المتوازنة هذا المضاعف الضريبة الإجمالية الثابتة نلاحظ أننا إذا فرضنا ضريبة إجمالية ثابتة من خلال الرسم ستؤدي إلى نقل دالة الطلب الكلي إلى أسفل بنفس مقدار الضريبة الإجمالية ولهذا إذا نظرت غالى الرسم نجد أن هناك سهم يعني أن الطلب الكلي إلى في الخط الأصفر دالة الطلب انتقلت إلى الأسفل يعني إلي في الخط الأصفر بعد الضريبة بعد وجود الضرائب الإجمالية بينما إلي في الخط البرتقالي هو في الحقيقة الطلب الكلي قبل إدخال الضرائب يعني مع وجود الإنفاق الحكومي فقط بدون ضرائب في الجدول

أيضا إذا أردنا أن ننظر إلى الجدول نجد أن عندنا هنا اليسار أن:

(ca)إلي هو الاستهلاك الثابت يساوي (٥٠) و(b) إلي هو الميل الحدي للاستهلاك يساوي (٧٥،٠) والاستثمار يساوي (١٠٠) ولإنفاق الحكومي يساوي (١٠٠)و (T) إلي هو صافي الضرائب تساوي (صفر) هذا سنقارنه بالعمود الأخر الذي سيكون الإنفاق الحكومي يساوي (١٠٠)كذلك الضرائب تساوي (١٠٠)هنا الآن قبل إدخال الضرائب نجد (Aut) إلي هو مجموع الإنفاق الخاص يساوي (٢٥٠)كيف أتت (٢٥٠)جمعنا (٥٠)إلى هو الاستهلاك الثابت مع (١٠٠)استثمار مع (١٠٠)الأنفاق الحكومي مجموع هذه الثوابت (٢٥٠)المضاعف هو (mult)يساوي (٤)

المضاعف = (٤). س/ لماذا المضاعف =(٤)؟

نقول إذا كنا نستخدم نموذج البسيط هنا لا وجود الضرائب الدخل المضاعف يساوي ماذا مقلوب الميل الحدي أللادخار هنا الميل الحدي للاستهلاك (٧٥،٠)طيب الميل الحدي للادخار هو (٢٥،٠)مقلوب (٢٥،٠)

هو لو قسمت (١÷٢٥،٠)

كأنك تقسم (١٠٠÷٢٥)يعني يساوي (٤)

عني هنا المضاعف يساوي (٤)الدخل التوازني كم يساوي أحنا قلنا الدخل التوازني يمكن إيجاده في الواقع عن طريق ضرب المضاعف ضربه بماذا بإجمالي الثوابت.

الثوابت عندنا كم الثوابت عندنا (٢٥٠)إذا ضربنا (٤×٢٥٠)يعطينا ماذا يعطينا (١٠٠٠)

إذا هذا الدخل التوازني قبل إدخال الضرائب. أما في العمود الأخر بعد إدخال الضرائب نجد الإنفاق الحكومي كما هو (١٠٠)الاستثمار كما هو (١٠٠)الاستهلاك الثابت (٥٠)

فقط إلى تغير علينا هو إدخال الضرائب أو صافي الضرائب حيث تساوي (١٠٠)(. (Aut)

إلي هو إجمالي الثوابت يساوي (١٧٥)لماذا تغيرت إجمالي الثوابت كانت الثوابت عندنا (٢٥٠)يعني نقص بمقدار (٧٥)

لماذا إلي تغير عندنا فقط هو الضرائب ألان الثوابت مع وجود الضرائب يعني تساوي الاستهلاك الثابت (٥٠)+ الاستثمار الثابت (١٠٠)+ الإنفاق الحكومي (١٠٠)هذي (٢٥٠)لكن

(b-). (لا-)إلي هو (٧٥،٠)مضروبا في الضرائب (١٠٠)(٧٥،٠) يعني ناقص (٧٥)فيكون عندنا (٢٥٠)

إلى هو الثوابت إلي كانت عندنا موجودة قبل إدخال الضرائب ناقص (٧٥)يساوي عندنا في النهاية الثوابت يساوي (١٧٥).

المضاعف (mult)عندنا هنا كم يساوي (-٣)مضاعف ايش مضاعف الضرائب الإجمالية الثابتة يساوي (-٣)

لماذا نقول أن قاعدة المضاعف الضرائب الإجمالية الثابتة =(الميل الحدي أللاستهلاك مقسوما على الميل الحدي للادخار)

الميل الحدي للاستهلاك عندنا (٧٥،٠)إذا يكون عندنا مضاعف الضرائب الحكومية (-٧٥،٠)مقسوما على الميل الحدي للادخار إلي هو (٢٥،٠)(-٧٥،٠÷٢٥،٠)

حاصل القسمة يعطينا (-٣)هذا هو المضاعف يعني إذا قمنا بزيادة الضرائب بمقدار (١٠٠)

ستؤدي إلي تقليص الدخل التوازني بمقدار (٣٠٠)هذا هو الحاصل نجد الدخل التوازني كم يساوي (٧٠٠)

فسواء نظرنا إلى الثوابت جمعناها مع بعض يطلع عندنا (١٧٥)ثم ضربناه في المضاعف الأصلي إلى كان عندنا في السابق (١٧٥)ضربناها في (٤)كم سيعطينا. سيعطينا (١٧٥×٤)سيعطينا (٧٠٠).

أو الطريقة الأخرى إننا نقوم بإيجاد الدخل التوازني السابق إلي هو (١٠٠٠)

ثم نطرح منه التغير في الدخل التوازني بسبب الضريبة يعني زودنا الضريبة بمقدار (١٠٠)

نضربها في مضاعف الضرائب (-٣)يكون (-٣٠٠)نطرح (-٣٠٠)من (١٠٠٠)سيعطينا (٧٠٠)

يعني الدخل التوازني مع وجود الضرائب الإجمالية الثابتة صار ألان (٧٠٠)إذا فرض الضريبة الإجمالية الثابتة يقلل من الدخل التوازني وهذا في النموذج السابق عندما أدخلنا الإنفاق الحكومي فقط كان الدخل التوازني يساوي (١٠٠)

هنا الآن مع إدخال الضرائب الإجمالية الثابتة نجد أن الدخل التوازني يساوي (٧٠٠). نذهب إلى النقطة التي أشرت إليها قبل قليل إلي هو مضاعف الميزانية المتوازنة. مضاعف الميزانية المتوازنة كما قلت قبل قليل

كيف سيكون ما هو المقصود بالمتوازنة المقصود فيها (أن التغير في الإنفاق يساوي التغير في الضرائب)

يعني إذا قمت بزيادة الأنفاق الحكومي بمقدار (١٠٠)فأنت ستقوم بزيادة الضرائب بمقدار (١٠٠)

حتى تكون مولت الزيادة من الإنفاق الحكومي وبتالي لا تغير في الحقيقة في وضع الميزانية إذا كانت في وضع متوازن في السابق ستبقى متوازنة لأنك قمت بزيادة الإنفاق بنفس مقدار الزيادة في الضرائب الإجمالية سؤال الآن/ إذا قمنا بزيادة الضرائب بنفس مقدار زيادة الإنفاق الحكومي يعني قمنا بتمويل الزيادة من الإنفاق الحكومي بمقدار مساوي في الضرائب يعني الإنفاق الحكومي زاد بمقدار (١٠٠)الضرائب زادة بمقدار (١٠٠)

نعرف أن تأثير الإنفاق الحكومي ايجابي يعني سيؤدي إلى زيادة الدخل وتأثير الضرائب سيكون سلبي يعني سيقلل الدخل

هل النتيجة الصافية زيادة الدخل التوازني أو يبقى ثابتا الدخل التوازني أو ينخفض.

طبعا الإجابة على ذلك يجب أن نذكر بالمضاعف الإنفاق الحكومي مضاعفة أكبر المضاعف الإنفاق الحكومي كما قلنا أعلى الميل الحدي للادخار في مثالنا الرقمي السابق عندما قلنا أن الميل الحدي للادخار يساوي (٠،٢٥)يعني المضاعف الإنفاق الحكومي هو (٤)إذا قمنا بزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار (١٠٠)يعني (٤×١٠٠)هذي زيادة في الدخل تساوي (٤٠٠)طيب الضرائب أحنا زودنا الضرائب بمقدار (١٠٠)مضاعف الضرائب =(- الميل الحدي للاستهلاك (b) ) في مثالنا الرقمي ناقص (٠،٧٥)مقسوما على الميل الحدي للادخار إلي هو (٠،٢٥)سيساوي (-٠،٧٥÷ ٠،٢٥= -٣)

طيب زودنا الضرائب بمقدار (١٠٠)(١٠٠)مضروبا (-٣)يعني أن الدخل سيقل أو سينخفض بمقدار (٣٠٠)

إذا عندنا الإنفاق الحكومي أدى إلي زيادة الدخل بمقدار (٤٠٠) الضرائب أدت إلى تخفيضه إلى (٣٠٠)

النتيجة النهائية هي زيادة صافية في الدخل بمقدار (١٠٠)أي بنفس مقدار الإنفاق الحكومي زاد الدخل بمقدار (١٠٠)وهذا راجع إلى أن المضاعف الإنفاق الحكومي أكبر من مضاعف الضرائب وهذا بدوره يعود إلى ماذا يعود بدوره إلى أن الضريبة ليست كلها تأتي على حساب الاستهلاك بل جزء منها يأتي على حساب الادخار. يوجد شريحة (دقيقة ٤٨،١٦). فمثالنا هنا الرقمي عندما قلنا أن الميل الحدي للاستهلاك (٠،٧٥)هي (٠،٧٥)تأتي على حساب الاستهلاك وما تبقى إلى هو0) ،25)

يأتي على حساب الادخار إذا مضاعف الإنفاق الحكومي أكبر من مضاعف الضرائب مضاعف الإنفاق الحكومي (٤)مضاعف الضرائب (-٣)عندما جمعنا المضاعفين لاحظ

Δy/ΔG=1/(1-b)مضاعف الإنفاق الحكومي إلي هو(yΔ) على1)=(GΔ) )على (١-b)إذا جمعنا معها زائدا (yΔ))على(Δyعلى(T)Δإلي هو مضاعف الإجمالية الثابتة نجد انه يساوي(-b) )على (١-b)

Δy/ΔG=Δy/(1-b)زائدا

Δy/ΔT=(-b)/(1-b) (الثابتة الإجمالية الضرائب مضاعف)(مضاعف الإنفاق الحكومي)

هنا ألان إذا جمعنا المضاعفين معا سنجد مضاعف الإنفاق الحكومي إلى اليسار (١)مقسوما على (١-b)

زائد مضاعف الضرائب إلي هو(-b) )على (١-b)مجموعهما للمقام هو نفس الشيء أخذنا المقام الموحد (١-b).

ثم جمعنا (١-b)فحصيلته يساوي (١)

1/(1-b)+(-b)/(1-b)=(1-b)/(1-b)=1

ماذا يعني (١)يعني أن مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي (١)أي إذا قمنا بزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار (١٠٠)وقمنا بزيادة الضرائب بمقدار (١٠٠)فان النتيجة النهائية هو زيادة الدخل بمقدار (١٠٠)فالتغير في الدخل نتيجتنا التغير الإنفاق الحكومي مع الضرائب تغيرهما معا سيعطينا في الواقع مضاعف يساوي (١)إذا دائما إذا تم زيادة الضرائب بنفس زيادة الإنفاق الحكومي نجد أنة سيؤدي إلى زيادة في الدخل ولذا نسمي هذه السياسة المالية سياسة توسعيه نعم قمنا بزيادة الإنفاق الحكومي يعتبر سياسة مالية توسعية زيادة الضرائب سياسة مالية انكماشية لكن مجموع السياستين هي في الحقيقة سياسة مالية توسعية وهذا يعود إلي أن مضاعف الأنفاق الحكومي أكبر من مضاعف الضرائب هذا يعني أن زيادة الأنفاق الحكومي بمقدار ريال واحد والممول بزيادة الضرائب الإجمالية الثابتة بريال واحد

يؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار ريال واحد.

ننتقل إلى تطبيق معدل الضريبة على مستوى الدخل هنا الآن

سننتقل من الضرائب الإجمالية إلى ضريبة الدخل يعني عندما يكون عندنا ضريبة إجمالية ثابتة لا الآن يكون عندنا ضرائب تعتمد على الدخل ونسميها ضرائب الدخل ونفترض أن(T) )الموجودة في النموذج هي معدل الضريبة إذا كما نلاحظ(T) )

الآن كتبناها كدالة تساوي(T) )إلى هو معدل الضريبة مضروبا في(y) )إلي هو الدخل(Yd) )الآن إلى هو الدخل المتاح يساوي(y) )الدخل الناقص(T) )إلي قلنا هي صافي الضرائب إذا وضعنا(T) )ألانها تساوي(TY) )

نكتب تساوي(Y-TY) )يعني بدل(T) )نكتب(TY))وعليه(Yd=y-ty) )نأخذ(y) )

كعامل مشترك سيكون عندنا (١)إلي هو معامل(y) )الأولى و(T)-)إلى هو معامل(y) )

الثانية فيكون عندنا .((y (1-t)) هنا الآن نكتب دالة الاستهلاك(C =Ca+byd) )إذاً(yd) )

الآن سنعوض في المعادلة السابقة إلى هي أخر ما توصلنا إليه بدل(yd) )نضع(y (1-T) )هنا

((C=Ca+b-١)y)(T)بدل(yd) )وضعنا (١-t)مضروبا في(y) )

إذا هنا ننظر كيف تؤثر ضرائب الدخل الضرائب المباشرة على الدخل كيف تؤثر على دالة الاستهلاك ومن خلال تأثيرها في دالة الاستهلاك يتأثر الطلب الكلي ألان الطلب الكلي جزء أساسي منه هو الاستهلاك الكلي فإذا تأثر الاستهلاك الكلي تأثر الطلب الكلي هنا الميل الحدي أللاستهلاك يساوي(b (1-t) )

هذا نسميه الميل الحدي للاستهلاك من الدخل بينما(b )لوحدها هي الميل الحدي للاستهلاك من الدخل المتاح وضع معدل الضريبة إذا سيخفض الميل الحدي أللاستهلاك المعدل من أجل ضريبة الدخل إذا صار عندنا ألان الميل الحدي أللاستهلاك من الدخل المتاح إلى هو(b )وعندنا الميل الحدي للاستهلاك من الدخل إلى هو(b ) مضروبا في (١-t)

ولاشك الميل الحدي للاستهلاك من الدخل يعتبر اقل من الميل الحدي للاستهلاك من الدخل المتاح بمعنى أن(b ) لوحدها أكبر من(b )مضروبا (١- t)((1-t)b

## الحلقة ١٦

**في البداية تذكير بما ورد في الحلقة السابقة/

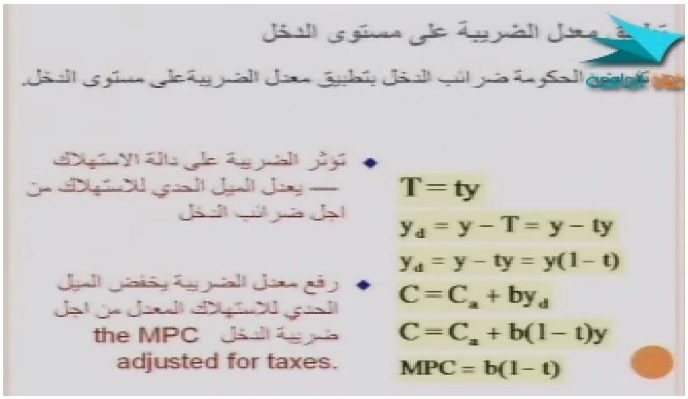

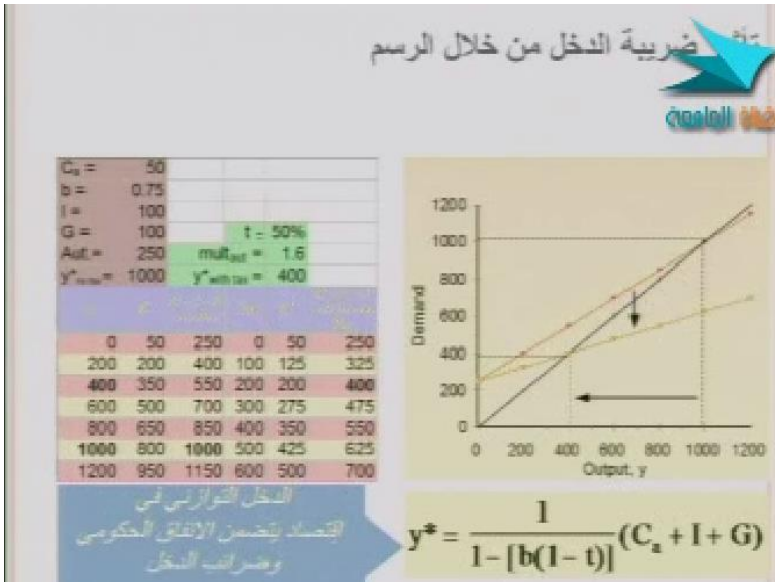


ننتقل إلى الجزأ الثاني :

ضريبة الدخل ،، من خلال الرسم

هنا نلاحظ أن ضرائب الدخل أدت إلى انحدار منحنى الطلب الكلي إلى الأسفل،

في حين أن نقطة تقاطعه مع المحور الرأسي لم تتغير وإنما الذي تغير هو الميل، لأن ميل دالة الطلب الكلي كان في السابق هو **b "الميل الحدي للاستهلاك"** أما الآن وبعد إدخال ضرائب الدخل أصبح **الميل b(1-T)**

وهذا يعني انخفاض ميل دالة الطلب الكلي وبالتالي انحدرت إلى الأسفل.

إذا هنا الواضح بالخط الأصفر هو دالة الطلب الكلي بعد إدخال ضرائب الدخل، وبنظرنا إلى الجدول الذي يشرح لنا ما في الرسم، هنا الآن مقارنة بين حالتين **الحالة الأولى** بدون وجود ضرائب دخل،

**الحالة الثانية** مع وجود ضرائب دخلكما هو موضح في الرسم:

**Ca** = الاستهلاك الثابت،

**b**= الميل الحدي للاستهلاك،

**I**=الاستثمار،

**G**=الأنفاق الحكومي،

**Aut**=مجموع الثوابت،

**??** $Y^*$=الدخل التوازني.

في الجهة الأخرى المضللة باللون الأخضر

**T**=معدل الضريبة، **Mult Player** = $\frac{1}{1-[b(1-t)]}$

المضاعف وطريقة حسابه "يعني هذا أن **المضاعف** يعني مقلوب الميل الحدي للادخار من الدخل"

لاحظ الآن من خلال الرسم وقارن بين الدخل التوازني قبل ضرائب الدخل

حيث تقاطع دالة الطلب الكلي (اللون الأحمر)و(اللون البرتقالي)مع خط ($45^0$)

المنطلق من نقطة الأصل، نجد أن نقطة تقاطعهما عند (١٠٠٠)

حيث أن الدخل =١٠٠٠ والطلب الكلي=١٠٠٠ إذا هي نقطة توازن

بينما النقطة الأخرى "دالة الطلب الكلي" (اللون الأصفر)مع خط ($45^0$)

نجد تقاطعهما عند (٤٠٠)وهذا يعني أن الدخل التوازني بعد فرض ضريبة دخل ٥٠%

انخفض من (١٠٠٠)إلى (٤٠٠)"مقدار الانخفاض (٦٠٠).

*إذا **الدخل التوازني** في اقتصاد يتضمن **الإنفاق الحكومي** و**ضرائب الدخل**

- نتحول الآن من الاقتصاد المغلق إلى الاقتصاد المفتوح

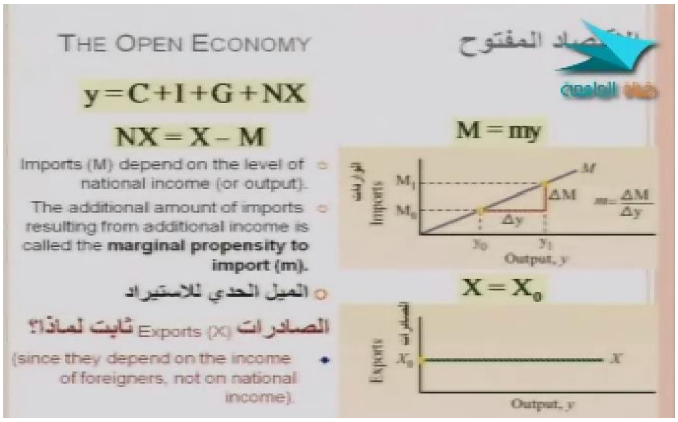


**الاقتصاد المفتوح**: هو الانفتاح على العالم الخارجي وبالتالي يصبح هناك صادرات وواردات.

**الاقتصاد المغلق**: هو اقتصاد لا يسمح بدخول واردات وليس فيه أي صادرات.

**صافي الصادرات NX = الصادراتX – الوارداتM**

*الصادرات لا تعتمد على دخل الدولة المنتجة وإنما تعتمد على دخول الدول المستهلكة، بعكس الواردات التي تعتمل على دخل دولتنا، وهنا نصل إلى أن صادراتنا هي عبارة عن واردات الدول الأخرى وارداتنا هي عبارة عن صادرات دول أخرى.

**الخلاصة:** صافي الصادرات"الميزان التجاري" = الصادرات – الواردات

*يعني في حالة كانت قيمة الصادرات أكبر من الواردات فسيصبح رقم الصادرات موجب ونقول أن الميزان التجاري في حالة "فائض"، وفي حالة تساوى الصادرات والواردات فنقول أن الميزان التجاري في حالة "توازن"، وأخيراً في حالة كانت قيمة الواردات أكبر من الصادرات فسيكون الميزان التجاري في حالة "عجز".

**Y**= الطلب الكلي،

**NX**= صافي الصادرات،

**M**=الواردات،

**m**= الميل الحدي للاستيراد

**الميل الحدي للاستيراد**"للواردات"= مقدار التغير في الواردات نتيجة التغير في الدخل.

وهنا لو أردنا عمل مقارنه من خلال الشكل أعلاه نضع **الواردات** في المحور الرأسي و**الدخل** في المحور الأفقي، ورسمنا دالة الواردات كعلاقة طردية بين الواردات والدخل "يعني بزيادة الدخل تزيد الواردات" فهي قد تكون واردات للاستهلاك أو واردات لأجل الاستثمار أو لأجل الإنفاق الحكومي فكما ذكرنا سابقاً أن المشتريات الحكومية يذهب جزء منها للشراء السلع من الخارج.

وكما تلاحظ أن **ميل دالة التغيرات=التغير في الاستيراد ÷ التغير في الدخل**

وأيضاً نلاحظ في الرسم أننا وضعنا الصادرات كثابت "**خط مستقيم**" لا يتغير بتغير الدخل لأنه لا يعتمد عليه نهائياً بل تعتمد على دخل الدولة المستوردة.

- الآن ننتقل لمعرفة ماذا سيحدث "**للدخل التوازني**" مع إدخال الاقتصاد المفتوح

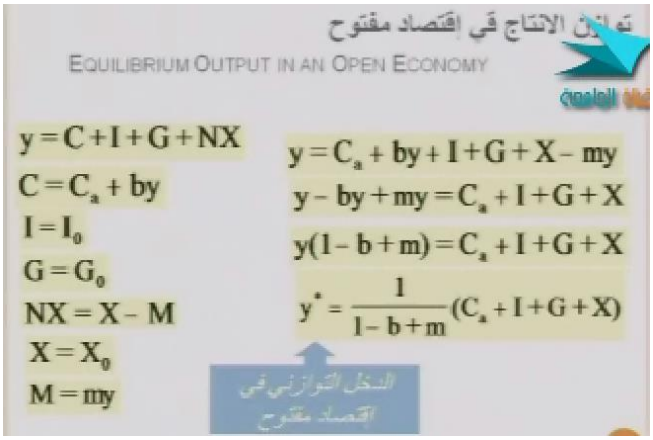


**$I=1_0$** الاستثمار ثابت لأن لا علاقة له بالدخل، **$G=G_0$**

الإنفاق الحكومي أيضا ثابت ولا علاقة له بالدخل، **$X=X_0$** الصادرات ثابت لا علاقة له بالدخل.

ومن المعادلة السابقة سنلاحظ أن:

**(المضاعف ( $Y^*$ )في الاقتصاد المفتوح أقل من المضاعف في الاقتصاد المغلق)**

وفي الحلقة القادمة سنعطي مثالاً رقمياً لنوضح الفرق بين المضاعف في كلا الاقتصادين.

## محاضرة ١٧

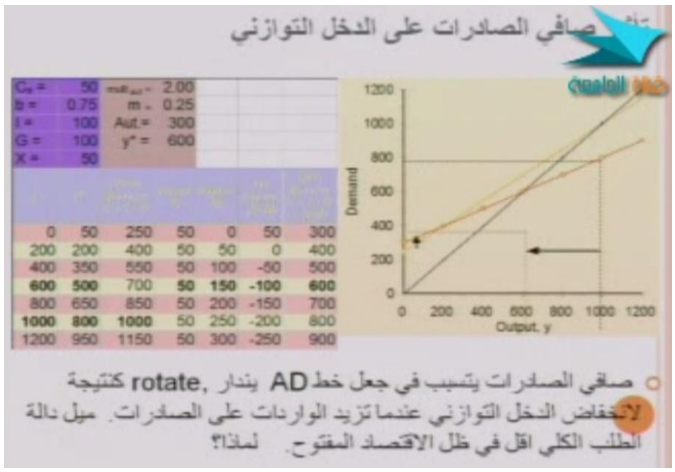


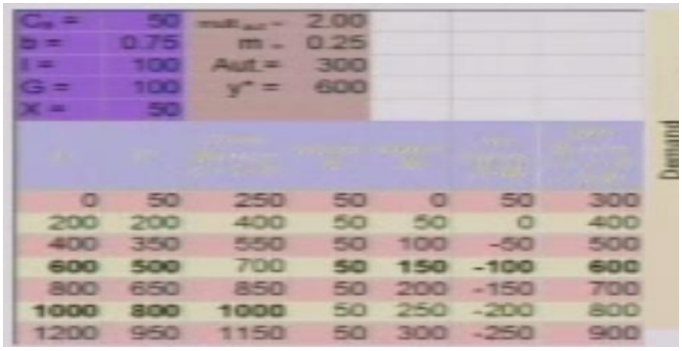

السياسات الاقتصاديه الحكوميه /

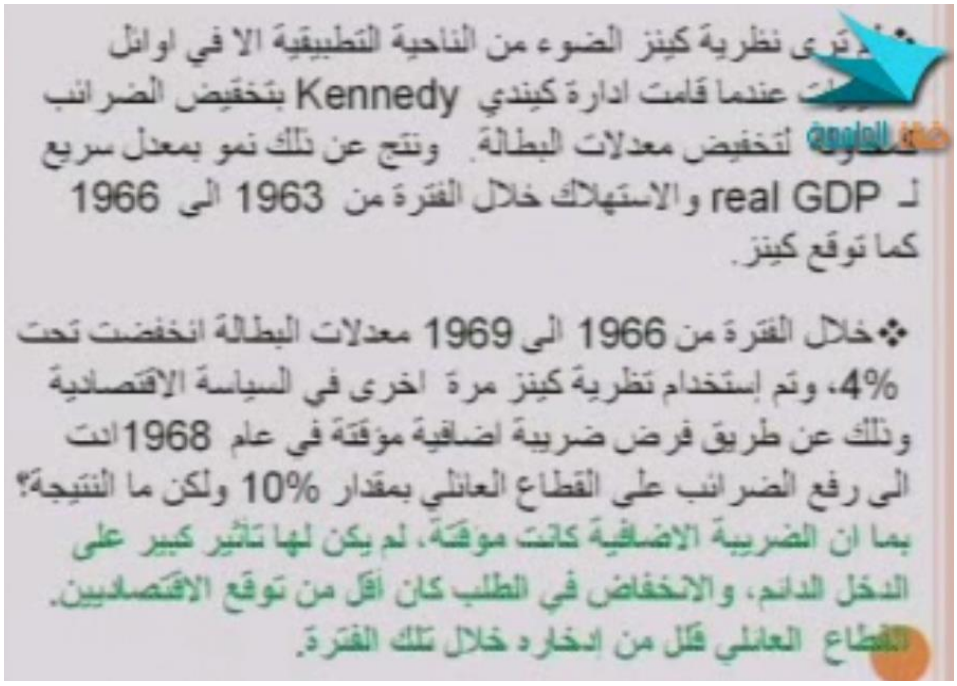
❖ تجربة نظرية كينز الضوء من الناحية التطبيقية الا في اوائل
الستينيات عندما قامت ادارة كيندي Kennedy بتخفيض الضرائب
لتخفيض معدلات البطالة. ونتج عن ذلك نمو بمعدل سريع
لـ real GDP والاستهلاك خلال الفترة من 1963 الى 1966
كما توقع كينز.
❖خلال الفترة من 1966 الى 1969 معدلات البطالة انخفضت تحت
4%، وتم إستخدام نظرية كينز مرة اخرى في السياسة الاقتصادية
وذلك عن طريق فرض ضريبة اضافية مؤقتة في عام 1968 ادت
الى رفع الضرائب على القطاع العائلي بمقدار 10% ولكن ما النتيجة؟
بما ان الضريبة الاضافية كانت موقتة، لم يكن لها تأثير كبير على
الدخل الدائم، والانخفاض في الطلب كان اقل من توقع الاقتصاديين.
القطاع العائلي قلل من ادخاره خلال تلك الفترة.

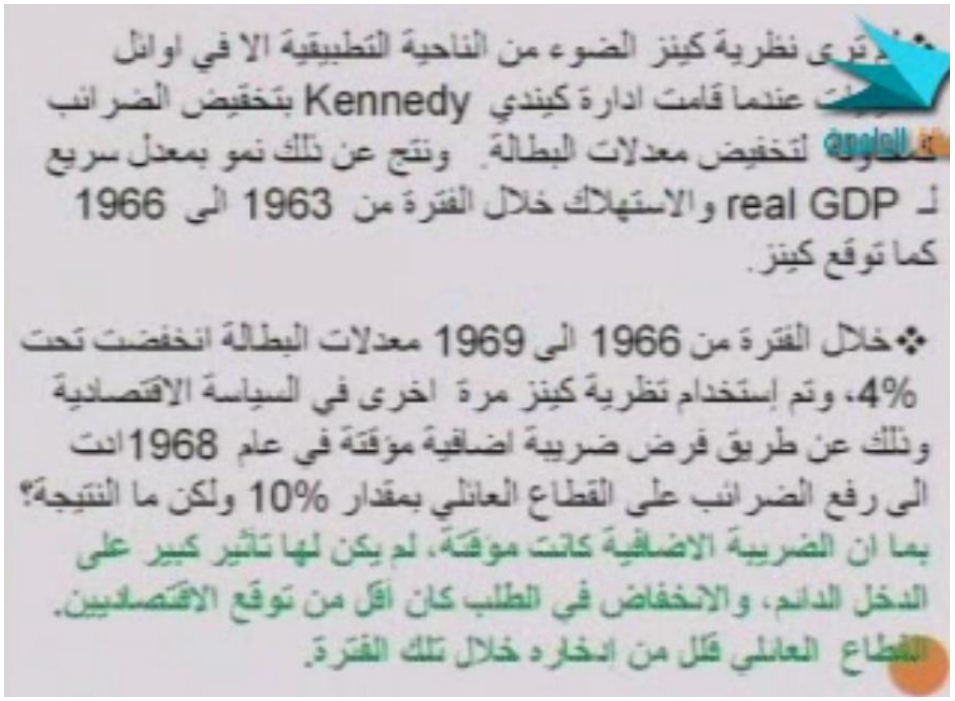
❖ تجربة نظرية كينز الضوء من الناحية التطبيقية الا في اوائل
الستينيات عندما قامت ادارة كيندي Kennedy بتخفيض الضرائب
لتخفيض معدلات البطالة. ونتج عن ذلك نمو بمعدل سريع
لـ real GDP والاستهلاك خلال الفترة من 1963 الى 1966
كما توقع كينز.
❖خلال الفترة من 1966 الى 1969 معدلات البطالة انخفضت تحت
4%، وتم إستخدام نظرية كينز مرة اخرى في السياسة الاقتصادية
وذلك عن طريق فرض ضريبة اضافية مؤقتة في عام 1968 ادت
الى رفع الضرائب على القطاع العائلي بمقدار 10% ولكن ما النتيجة؟
بما ان الضريبة الاضافية كانت موقتة، لم يكن لها تأثير كبير على
الدخل الدائم، والانخفاض في الطلب كان اقل من توقع الاقتصاديين.
القطاع العائلي قلل من ادخاره خلال تلك الفترة.

## الحلقـة ١٨

بدأ التطبيق الفعلي لنظرية كينز في عصر الرئيس الأمريكي كندي في الستينيات عندما خفض معدلات الضريبة لأجل حل مشكلة البطالة المرتفعة . ونتج عن ذلك زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ، وتبعه زيادة في الاستهلاك ومن ثم انخفاض في معدلات البطالة.

بمعنى أن السياسة المالية التوسعية أتت ثمارها وأدت إلى تخفيض معدلات البطالة.

و خلال ١٩٦٦الى ١٩٦٩ كانت المشكلة هي انخفاض في معدلات البطالة مصحوبا بارتفاع في معدلات التضخم فكان الحل هو استخدام سياسة مالية انكماشية .

وقد اقترح فرض ضريبة اضافيه مؤقتة في عام ١٩٦٨والنتيجه بما أنها مؤقتة و ليست دائمة لم تعطي النتيجة المتوقعة .

فلم يكن لها تأثير كبير على الدخل الدائم وانخفاض الطلب كان اقل من توقع الاقتصاديين. بمعنى أن الطلب الاستهلاكي انخفض انخفاض بسيط ، لأن الذي يؤثر كثيرا على المستهلكين هو : هل التغير في الدخل الدائم مؤقت أم دائم ؟

و بما أن الضريبة تعتبر تغيير مؤقت في الدخل الدائم. فالمستهلكون استمروا في نفس نمط استهلاكهم السابق ونتج عن ذلك أن الاستهلاك لم ينخفض.

ثم بعد ذلك حدث انخفاض في الطلب كان اقل من توقع الاقتصاديين حيث أن القطاع العائلي قلل من ادخاره خلال تلك الفترة ، لتعويض نقص الاستهلاك .

فالاستهلاك الكلي لم يستجب لفرض الضريبة الاضافيه ولهذا كان الانخفاض بسيط

⊙ في عام ١٩٨١ كان هذا في وقت (ريقان) طُبق تخفيض كبير في الضرائب . و استخدمت نظرية (الكنزيه) :

لأن كنز يرى أن تأثير الضرائب يأتي من خلال التأثير في الطلب الكلي.

و قد استخدمت الضرائب لتكون جانب العرض الكلي وليس جانب الطلب الكلي إذا تعتبر من النظريه (ألكنزيه)في هذا العام خرجت مدرسة تسمى (اقتصادي جانب العرض) يركزون على العرض الكلي، فاقترحوا تخفيض معدلات الضرائب حتى يكون تحفيزا لجانب العرض .

⊙ فيقولون عندما تخفض الضريبة على اجر العامل ، فإن العامل سوف يعمل أكثر و بالتالي العرض الكلي سيزيد.

ويكون هناك تحفيز لزيادة المدخرات ، وبالتالي تحفيز لزيادة تكوين الرأس مالي مما ينتج عنه الزيادة في العرض الكلي .

أيضا نعيش في هذه الفترة الأزمة لاقتصادية العالمية . فمنذ أن بدأت ألازمه الاقتصادية العالمية في منتصف العام الماضي ٢٠٠٨ إلى الآن هناك في الحقيقة إنفاق حكومي من معظم دول العالم لإنعاش الاقتصاد.

فنجد الاقتصاد الأمريكي قدم إنفاق حكومي هائل يصل إلى ثمانمائة مليار يعني قريب إلى التلريون ، لأجل إعطاء ثقة في الاقتصاد لأن ما حصل في الأزمة المالية العالمية هو انعدام للثقة فتجد المستثمرين احجمو عن الاستثمار،والبنوك أحجمت عن الإقراض .

وبالتالي لابد من تدخل حكومي فقامت الحكومات في مختلف دول العالم وعن طريق التنسيق فيما بينها لمعالجة هذه الأزمة .

فربما لو لم يكن هناك تدخل من الحكومات فستظل ألازمه العالمية فترة طويلة ربما إلى أربع سنوات وأكثر.

ولكن نظرا إلى التنسيق بين هذه الدول والانفاق الحكومي الكبير أعاد شياءا من الاقتصاد .

ولهذا يقول الاقتصاديون أن نظرية (كنز)دائما تكون صحيحة في ضل الأزمات ألاقتصادية .

لأن في الأزمات الاقتصادية تنعدم الثقة حتى أننا رأينا أن السياسة النقدية لم تثمر لم تنعش الاقتصاد العالمي خفضت معدلات الفوائد إلى أن وصلت إلى الصفر ومع ذلك فما زال الخوف وعدم الثقة في الاقتصاد هو السائد في هذا الوقت فقامت الحكومات فعلا بزيادة الإنفاق الحكومي وإعادة الثقة في الاقتصاد نرى الآن ونحن في الربع الرابع منذ تداعيات ألازمه المالية العالمية بدأنا نحس بشيء من التعافي في الاقتصاد العالمي نجد أن بعض الدول العالمية كألمانيا مثلا وفرنسا حققت نمو مفاجئ في الناتج المحلي الإجمالي هذا الربع الذي هو من عام ٢٠٠٩ .

كذلك اليابان حقق نمو مفاجئ في الحي دي بي . أمريكا أيضا التي تعتبر أكبر اقتصاد عالمي حقق انخفاض في الربع الثاني من عام ٢٠٠٩ في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١% . ولكن هذا الانخفاض يعتبر مما كان متوقعا،كان المتوقع أن يكون أكبر من ١% فكون الانخفاض يعتبر اقل من المتوقع .

معناه أن هناك تحسن في الاوظاع العالمية وكارثة الأزمة العالمية عمت وشملت الدول ألناشئه والبعيدة عن الاقتصاد الأمريكي على خلاف ما حصل في الكساد العظيم في عام ١٩٢٩ . هناك في الحقيقة الأزمة العالمية كانت مقتصرة بشكل رئيسي على أمريكا أما هذه الزمه نظرا لوجود الترابط بين بعضها البعض فتأثرت لتأثر الاقتصاد الأمريكي .

وبعد ذلك نهب لموضوع ذي صله في الواقع وهو المثبتات الشاليه ومهمتها في الحقيقة جعل التقلبات في الناتج المحلي اقل ما يمكن لأننا لو تتبعنا النمو في الناتج المحلي لمعظم دول العالم نجده في تقلبات حادة فالمثبتات الاليه تحاول أنا تقلل من التقلبات الحادة،مثل ضرائب الدخل وهي تعتبر من ضمن المثبتات الاليه إذا هي ضرائب معينة وتحويلات

أيضا التي تدفع كتعويضات البطالة والظمآن الاجتماعي كلها تعتبر من المثبتات الاليه كيف تعمل ضرائب معينة وتحويلات تعمل كمثبتات أليه للاقتصاد عندما يكون الدخل مرتفعا تحصل الحكومة إرادات ضريبية مرتفعه وتدفع الحكومة تحويلات منخفظه مما يقلل الاستهلاك الانفاقي يعني عندما يكون الاقتصاد في حالة رواج تدفع الحكومة ضرائب كبيرة

وكذلك لاتنفق إلا مبالغ قليله بحكم أن الاقتصاد في حالة رواج فنجد أن معدل البطالة منخفضة

وبالتالي لا تدفع الحكومة المبالغ قليله فهنا عندما يكون هناك رواج اقتصادي تقوم الحكومة بتجميع ضرائب كبيرة وتعطي إعانات وتحويلات قليله إذا هذا سيؤثر على الاستهلاك الكلي وبالتالي سيقل الطلب الكلي ويعود الاقتصاد إلى الانخفاض تدريجيا

وهذا يحد من الارتفاعات الكبيرة في الاقتصاد هذا في جانب الرواج الاقتصادي لما يكون على العكس من ذلك عندما يكون الدخل منخفضا عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود اقتصادي تجمع الحكومة ارادات ضريبيا منحفضا وتدفع تحويلات تزيد ما بحوزة المستهلكين يعني يكون في حالة الركود الاقتصادي في زياده في اعطاء الاعانات وتعويضات البطالة وكذلك الضرائب التي تؤخذ تكون اقل هذا محفز لزيادة الاستهلاك ومحفز لزيادة الطلب الكلي وبالتالي محفز إلى أن الاقتصاد لاينزل إلى مستويات اقل

مما هو عليه فبالتالي يكون عملية التقلب تكون اقل مما يمكن أو اقل مما يحصل فعلا بدون هذه المثبتات الآلية، وكنتيجة لهذه المثبتات فإن معدل النمو في الجي دي بي كان أكثر استقرارا بعد الحرب العالمية الثانية بسبب تزايد دور الضرائب ومدفوعات التحويلات بدرجة كبيرة.

هنا الان في ضل الازمة العالمية ماذا يحصل نجد انخفاض كبير في الاستهلاك الكلي الحكومة تدفع تعويضات للذين لايجدون عمل تدفع لهم اعانات وتحويلات فيقومون بشراء السلع الاستهلاكية وهذا ينعش الطلب الكلي فابالتالي العرض يلبي حاجة الطلب وهكذا يكون الخروج من عملية الركود الاقتصادي يكون اسرع.

⊙ بعد ذلك ننتقل إلى الطلب الكلي والعرض الكلي قبل أن نبداء في هذا يجب أن ننوه على اننا الان في هذا النموذج ابتداءا من الطلب الكلي والعرض الكلي سندخل الأسعار في الاعتبار نحن عندما تكلمنا في النموذج الكنزي البسيط تكلمنا عن الطلب الكلي ولم نتكلم عن الأسعار .

لأن كنز يفترض أن الأسعار ثابتة لأن عندما اتى وقت الكساد العظيم كان الاقتصاد العالمي يعاني من معدلات بطالة مرتفعة جدا حوالي ٢٥% ومستوى الإنتاج منخفض جدا فهناك انكماش كبير في الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى ٣٠% .

⊙ منحنيات العرض الكلي والطلب الكلي علاقتها بالتقلبات الاقتصادية / انها هي الادوات المستخدمة في التحليل الكلي .

ولفهم جوانب رئيسيه من التقلبات الاقتصادية في كل من المدى الطويل والمدى القصير في حالة اردنا أن نعرف لماذا تحصل التقلبات الاقتصادية لابد أن نعرف ماذا يحصل للطلب الكلي والعرض الكلي في المدى القصير والطويل .

و إذا ارادنا أن نقارن بين (كنز) و(كلاسك) / فإن نظرية كنز تقوم على الاجل القصير ولهذا عندما رد على كلاسك/

We are all dead. لماذا نهتم بالأجل الطويل يجب ان نهتم بالاجل القصير هنا ماذا يشير

الاجل القصير في مفهوم الاقتصاد الكلي يشير إلى الفترة الزمنية التي يكون التغير الأسعار قليل جدا أو لا تتكيف تماما لمواجهت التغير في الطلب

عندما نقول الاجل القصير يعني أن الأسعار فيها شبه ثابته يعني انها لا تتغير أو انها تتغير ببطء شديد يعني لا تتكيف لمواجه التغير في الطلب

في الاجل الطويل أما إذا كانت تتغير تغير كبير لا نكون نحن في الاجل القصير ،،،، بعد ذلك التقلبات الاقتصادية هي التي تولد الدورة الاقتصادية.

الدورة الاقتصادية تمر بمراحل في فترة الانتعاش عندما يكون الاقتصاد ينمو ثم بعدما يصل إلى شبه التوظف الكامل نقول الاقتصاد في حالة رواج وازدهار فافق الازدهار . و دائما نخشى من التضخم لانه يصاحب فترة الرواج والازدهار .

بعد ذلك لايمكن أن يستمر في حالة واحدة فبعد هذه الفتره يتبعها فترة ركود أو انكماش في الانشطه الاقتصادية ثم بعد هذه الفتره يصل الاقتصاد إلى القاع .نحن الان في ضل الازمه العالميه . نقول هل فعلا وصلنا إلى القاع ام مازال للانخفاض بقيه ومازال

الاقتصاديات تتدهر أكثر فأكثر فإذا وصلنا إلى القاع معناه أن بعد هاذا أن لاقتصاد سيبداء بالانتعاش مرة أخرى ونسميها (Recovery). وهذا ياخذ فترة نعود إلى دورة أخرى رواج وبعده الركود وهكذا.

## الحلقـة ١٩

**الركود/** هو الفترة التي ينخفض فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لفصلين متتاليين.

و يبدأ عندما يصل الإنتاج الذروة وينتهي عندما يصل الإنتاج القاع.

**الكساد/** هو الفترة الطويلة من الانخفاض في الناتج أو الركود الحاد.

خلال فترة الكساد الكبير من ١٩٢٩م إلى ١٩٣٣م وخلال تلك الفترة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد انخفض بنسبة تزيد عن ٣٣% وارتفعت البطالة بنسبة ٢٥%.

في الولايات المتحدة كانت هناك ٢٠ حالة من الركود قبل الحرب العالمية الثانية، من بينهم اثنان ذا ركود حاد في عام ١٨٦٣ وعام ١٩٢٩ أما بعد الحرب العالمية الثانية فكان هناك أحد عشر ركوداً عانت منها أمريكا. وأعنفها هو هذا الركود الذي حدث بسبب الأزمة المالية العالمية، وأحدث انخفاضا في GDP لأربعة فصول متتالية حتى الآن.

---

### ⊙ الدورة الاقتصادية Business cycle /

لقد قسم الاقتصاديون الدورة الاقتصادية إلى مراحل أربع:

١. مرحلة الانتعاش recovery / حيث يبدأ النشاط الاقتصادي بالزيادة المتماثلة في الإنتاج وانخفاض معدلات البطالة وارتفاع الأجور والتوسع في التسهيلات الائتمانية وتناقص حجم المخزون من السلع ومن ثمّ الزيادة في الدخل.

٢. مرحلة الرواج أوالرخاء أو الازدهار Boom / حيث تمثل أعلى نقطة في الدورة الاقتصادية وتتميز هذه المرحلة:

١- بارتفاع في الأسعار.
٢- انخفاض أكبر في معدلات البطالة.
٣- توسع في الاستثمار.
٤- تعظيم لاستخدامات الطاقات الإنتاجية.

٣. مرحلة انكماش Contraction / إذ يتراكم المخزن نتيجة تناقص الطلب ومن ثمّ تتراجع الأرباح، وترتفع معدلات البطالة وتتناقص مستويات الأجور، ويظهر عجز عدد متزايد من المقترضين عن سداد القروض المستحقة عليهم من قبل البنوك، الأمر الذي يدفع إلى تقليص حجم الائتمان، كل هذا يسهم في تراجع الدخل على مستوى الاقتصاد.

٤. حالة الكساد Depression: تراجع أكبر ولفترة زمنية أطول في مستوى الإنتاج يرافقه تراجع حاد في مستوى التشغيل وارتفاع في مستوى البطالة.

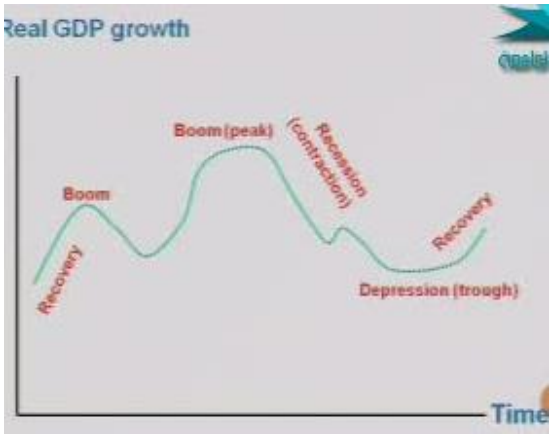


هناك شرح للرسم في المحاضرة من ١٢:١٥

مراحل الدورة الاقتصادية/

حالة الانتعاش Recovery : ارتفاع في مستوى الإنتاج يرافقه عادة انخفاض في مستوى البطالة.

حالة الازدهار BOOM: ارتفاع أكبر في مستوى الإنتاج يرافقه عادة انخفاض أكبر في مستوى البطالة، وارتفاع في مستوى التشغيل (إرتفاع مستوى الأسعار).

حالة الانكماش recession: تراجع في مستوى الإنتاج وانخفاض في مستوى التشغيل وارتفاع في مستوى البطالة.

حالة الكساد Depression: تراجع أكبر ولفترة زمنية أطول في مستوى الإنتاج يرافقه تراجع حاد في مستوى التشغيل وارتفاع في مستوى البطالة.

---

⊙ الأسعار شبه الجامدة وجانب الطلب في الاقتصاد/

- الأسعار تعطي الإشارات الصحيحة لجميع المنتجين في الإقتصاد، وأن الموارد تستخدم بكفاءة.
- إذا كانت الأسعار بطيئة التكيف فإن الإشارات الصحيحة لا تعطي للمنتجين والمستهلكين بالسرعة الكافية.
- تكون أجور العمال في كثير من الأحيان لزجة (بطيئة التغير) بسبب:
  - عقود طويلة الأجل .
  - تكون محمية من الانخفاض بسبب قوانين الحد الأدنى للأجور.
- إذا كانت الأجور لزجة فإن التكاليف والأسعار بالنسبة للشركات ستكون لزجة، كذلك أن وجود الأسعار اللزجة تقف في طريق تعزيز قدرة الاقتصاد على تنسيق النشاط الاقتصادي وتحقيق توازن الطلب والعرض في الاقتصاد.
- عادة تسمح الشركات للطلب، تحديد مستوى الإنتاج في الأجل القصير، أما البعيد المدى فإن الأسعار تتعدل تماماً للتغيرات في الطلب.
- في المدى القصير تناقش الشركات العقود التي تُبْقِي أسعار المدخلات ثابتة والتغييرات المفاجئة في الطلب ستُلبي من خلال التغيرات في الإنتاج مع تغييرات طفيفة في الأسعار.
- الاقتصاد الكنيزي يعود إلى أن تحديد الإنتاج في الأجل القصير يعتمد بشكل أساسي على التغيرات في الطلب.
- منحنى الطلب الكلّي يمثل مجموع الطلب على الناتج المحلّي الإجمالي كدالة معتمدة على مستوى الأسعار.
- الطلب على الناتج المحلي الإجمالي يضم الطلب على السلع والخدمات من جانب جميع القطاعات الاقتصادية : قطاع الأسر (الاستهلاك)، قطاع الأعمال (الإستثمار)، القطاع الحكومي (الإنفاق الحكومي)، والأجنبي (صافي الصادرات).
- مستوى الأسعار يشير إلى متوسط كل الأسعار في الاقتصاد والتي تقاس بالرقم القياسي للأسعار.

## الحلقـة ٢٠

توقفنا في الحلقة السابقة حول فكرة منحنى الطلب الكلي وقلنا هنا أدخلنا المستوى العام للأسعار الذي يقيس متوسط أسعار كل السلع والخدمات. فالطلب الكلي يحكي العلاقة بين الكمية المطلوبة من كل السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد وبين المستوى العام للأسعار.

منحنى الطلب الكلي سالب الميل، وهناك أسباب تجعل منحنى الطلب الكلي على كافة السلع والخدمات في الاقتصاد سالب الميل ، نبرز أهمها:

١. أثر الثروة wealth effect /

عندما ينخفض السعر في المستوى العام للأسعار فإن كمية النقود الموجودة في الاقتصاد سوف تزيد . و يحس الأفراد أن لديهم ثروة أكثر وبالتالي سيزيد طلبهم على السلع والخدمات المختلفة . إذاً نلاحظ أنخفض سعر النتيجة و أدى إلى زيادة الكمية المطلوبة من السلع والخدمات المختلفة بسبب انخفاض المستوى العام للأسعار. أدى إلى زيادة الثروة الموجودة لدى الناس . لأن الأفراد يهتمون بالقيمة الحقيقية للنقود وليس القيمة الاسمية .

⊙ أنخفاض الأسعار يعني القيمة الحقيقية للنقود ازدادت وبالتالي الثروة ازدادت.

---

٢. تأثير انخفاض سعر الفائدة /

نقول بشكل عام أثر سعر الفائدة كيف يعمل؟ / عندما ينخفض المستوى العام للأسعار أي كمية النقود الموجودة في الاقتصاد سوف تزيد وبالتالي فإن الأسعار سوف تنخفض . وإذا انخفضت أسعار الفائدة فإن الاستثمارات ستزيد .

لأن أسعار الفائدة تعتبر تكلفه على المستثمر وتكلفه على المقترض . إذاً انخفاض المستوى العام للأسعار يؤدي إلى زيادة النقود الموجودة في الاقتصاد و هذا يؤثر على انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وكذلك زيادة الاستهلاك لأنه كما قلنا هناك جزء كبير من الاستهلاك خاصة استهلاك السلع المعمرة يعتمد على سعر الفائدة فإذا انخفض سعر الفائدة يزيد الاستهلاك إذاً نحن نعلم أن مكونات الطلب الكلي منها الاستثمار والاستهلاك إذاً زاد الاستثمار وزاد الاستهلاك إذاً الطلب الكلي سوف يزيد أي أن الكمية المطلوبة من السلع والخدمات سواء للاستهلاك أو للاستثمار سوف تزيد إذاً هذا مبرر أخر، لماذا طبيعة العلاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار وبين الكمية المطلوبة من كافه السلع والخدمات.

٣. أثر التجارة الخارجية /

عندما تنخفض الأسعار تكون السلع المحلية مغرية للشراء والمواطنون سوف يشترون السلع المحلية لأنها منخفضة السعر .

وبالتالي سوف يحلون السلع المحلية محل السلع المستوردة بسبب انخفاض بالأسعار . فعندما تنخفض الأسعار وتؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة هذا سيجعل الطلب على العملية المحلية قليل وبالتالي سينخفض سعر العملة إذا انخفض سعر العملة يعني هذا حافز لشراء السلع المحلية لأن السلع الأجنبية ستكون في التكاليف مرتفعة الثمن لأنه عندما تنخفض قيمة العملة يكون عملته في الحقيقة عندما يريد أن يشتري سلع من الخارج ستكون أسعارها بالسلع المحلية مرتفعه وبالتالي هو سوف يحاول أن يحل السلع المحلية محل السلع المستوردة إذاً الطلب الكلي سيزيد وهذا نسميه تأثير التجارة الخارجية.

---

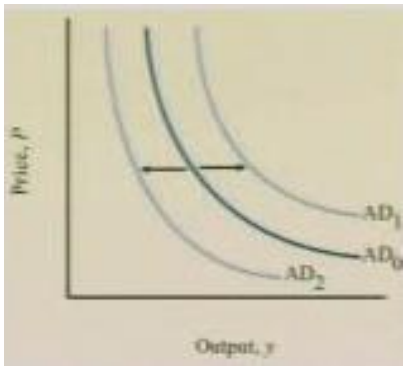


⊙ ما هي العوامل التي تؤدي إلى نقل الطلب الكلي سواء إلى أعلى أو إلى أسفل؟

للتذكير / مكونات الطلب الكلي / الطلب الاستهلاكي – الطلب الاستثماري

طلب الإنفاق الحكومي – طلب التجارة الخارجية أو صافي الصادرات .

---

العوامل التي تؤدي إلى نقل الطلب الكلي هو:

١. زيادة الاستهلاك الثابت ستؤدي إلى نقله إلى أعلى.
٢. زيادة الاستثمار الثابت ستؤدي إلى نقله إلى أعلى .
٣. زيادة الإنفاق الحكومي . ستؤدي إلى نقله إلى أعلى
٤. تخفيض الضرائب، يؤدي إلى نقله إلى أعلى .
٥. زيادة الصادرات يؤدي إلى نقله إلى أعلى، نقله إلى أسفل هو نفس العوامل و لكن بدل أن يكون زيادة سيكون هناك انخفاض .
٦. زيادة كمية النقود الموجودة في الاقتصاد، إذا تم زيادة عرض كمية النقود .

☐ وهناك فرق بين عرض النقود الاسمي وعرض النقود الحقيقي/

عرض النقود الاسمي / هو زيادة كمية النقود الموجودة في الاقتصاد .

بينما عرض النقود الحقيقي / تكون نفس الكمية موجودة ولكن انخفض المستوى العام للأسعار فزادت القوة الشرائية لهذه النقود هنا لو كان السبب في زيادة عرض النقود هو زيادة في كمية النقود هذا يؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي، أما إذا كانت الزيادة في عرض النقود الحقيقي قد تكون بسببين/

السبب الأول : أنها تزيد كمية النقود الموجودة في الاقتصاد أو انخفاض المستوى العام للأسعار إذاً مرة أخرى يجب التفرقة بين زيادة العرض الحقيقي للنقود وبين زيادة لعرض الاسمي للنقود، العرض الاسمي يزيد كمية النقود الموجودة في الاقتصاد، أما العرض الحقيقي قد يكون بسبب العرض الاسمي للنقود.

السبب الثاني : انخفاض المستوى العام للأسعار، لأنه إذا انخفض المستوى العام للأسعار معنى ذلك أن العرض الحقيقي سوف يزيد بتعبير رياضي/

$$\text{العرض الحقيقي للنقود } Ms = \frac{\text{كميه النقود المعروضة}}{\text{المستوى العام للاسعار}}$$

بينما العرض الاسمي للنقود هو / كمية عرض النقود، إذاً :

إذا كانت الزيادة في العرض الاسمي للنقود فإنه سيؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي إلى أعلى .

⊙ إذاً هناك ستة عوامل ستؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي إلى أعلى هي /

١ . زيادة الاستهلاك الثابت، ٢ . زيادة في الاستثمار الثابت، ٣ . الزيادة في الإنفاق الحكومي ٤. انخفاض الضرائب

٥ . زيادة صافي الصادرات ٦ . زيادة العرض الاسمي للنقود.

⊙ هناك ستة عوامل ستؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي إلى أسفل هي /

١ . انخفاض الاستهلاك الثابت، ٢ . انخفاض الاستثمار الثابت، ٣ . انخفاض الإنفاق الحكومي ٤. زيادة الضرائب

٥ . انخفاض صافي الصادرات ٦ . انخفاض العرض الاسمي للنقود.

---

وبهذا نستطيع أن نقول أن السياسة المالية يمكن أن تؤدي إلى منحنى الطلب الكلي فإذا كان هناك سياسة مالية توسعية سوف تؤدي إلى نقل الطلب الكلي إلى أعلى، يعني زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب .

و السياسة المالية الانكماشية عكسها تماما بمعنى تخفيض الإنفاق الحكومي، زيادة الضرائب، هذه تؤدي إلى نقل الطلب الكلي إلى اليسار .

سؤال / هل السياسة النقدية تستطيع أن تنقل منحنى الطلب الكلي؟

نعم، لأن السياسة النقدية هي التي تؤثر في العرض الاسمي للنقود، فإذا قامت بزيادة العرض الاسمي للنقود فإن منحنى الطلب الكلي سينتقل إلى أعلى ، وإذا قلصت العرض الاسمي للنقود منحنى الطلب الكلي سينتقل إلى اليسار.

نعود للشريحة السابقة ونمعن النظر في الرسم .

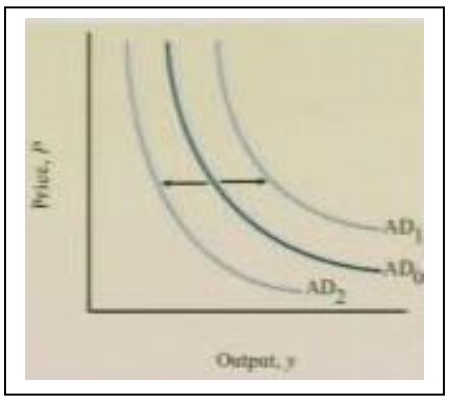


⊙ نلاحظ أن الطلب الكلي Aggregate demand

الأصلي AD0 ماذا حصل له؟

هناك سهم يؤدي إلى انتقاله إلى أعلى لماذا؟

بسبب العوامل التي تؤدي إلى نقله إلى الأعلى التي ذكرناها سابقا.

وهناك سهم أخر يؤدي إلى نقله إلى اليسار لماذا؟

بسبب العوامل التي ذكرناها سابقا.

ونلاحظ أن الطلب الكلي هو علاقة بين ما هو موجود في المحور الراسي/ price.p هذا نسميه المستوى العام للأسعار.

والمحور الأفقي هو الإنتاج/ Output.

---

للتأكيد: منحنى الطلب يحكي العلاقة بين المستوى العام للأسعار الموجود في المحور الراسي وبين كمية الإنتاج أو مستوى الإنتاج الموجود على المحور الأفقي.

⊙ العرض الكلي Aggregate Supply :

منحنى العرض الكلي / يصف العلاقة بين مستوى الاسعار و الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي .

سننظر الى اثنين من منحنيات العرض الكلي ، احدهما على المدى الطويل ( منحنى العرض الكلي الكلاسيكي)

و على المدى القصير ( منحنى العرض الكنيزي ) .

---

منحنى العرض الكلاسيكي/ هو منحنى العرض على المدى الطويل ، عندما يكون الاقتصاد عند مستوى العمالة الكامله .

مستوى الانتاج عند العمالة الكاملة لا يعتمد على مستوى الاسعار ، بل على عوامل العرض من رأس المال و العمل

والتكنولوجيا و هذا هو السبب في جعل منحنى العرض الكلاسيكي عموديا .

⊙ [توضيح الدكتور ]

عند مستوى العمالة الكاملة يعني جميع عناصر الإنتاج موظفة في الاقتصاد فلا يوجد لدينا بطالة فيكون العرض الكلي عموديا.

مستوى الإنتاج عند العمالة الكاملة لا يعتمد على مستوى الأسعار، أي أن الإنتاج ثابت عند مستوى التوظف الكامل بغض النظر عن ما هو مستوى الأسعار . إذاً منحنى العرض الكلي أو مستوى الإنتاج عند العمالة الكاملة

يعتمد على عوامل العرض/ و هي رأس المال ، العمل ، التكنولوجيا فقط ،

وهذا هو السبب في جعل منحنى العرض كلاسيكيا عموديا،

إذاً منحنى العرض الكلاسيكي يكون عموديا لأن محدداته في الواقع هي عناصر الإنتاج سواء العمل أو رأس المال أو المستوى التقني ولن يتغير مستوى العرض لكي إلا بتغير محدداته الأساسية.

⊙ كيف نرسم منحنى الرض الكلي؟

منحنى العرض الكلي كما قلنا عموديا ويحكي العلاقة بين المستوى العام للأسعار الموجود على المحور الراسي .

وكذلك مستوى الإنتاج هو عموديا لأنه في الحقيقة وصلنا إلى مستوى التوظيف الكامل فجميع عناصر الإنتاج موظفة .

إذاً هذا منحنى العرض الكلي الكلاسيكي طويل الأجل.

لو أردنا أن نجمع مع منحنى العرض الكلي منحنى الطلب الكلي حتى يتحدد التوازن ، في الرسم الأخر وضعنا منحنى العرض الكلي الكلاسيكي مع منحنى الطلب الكلي.

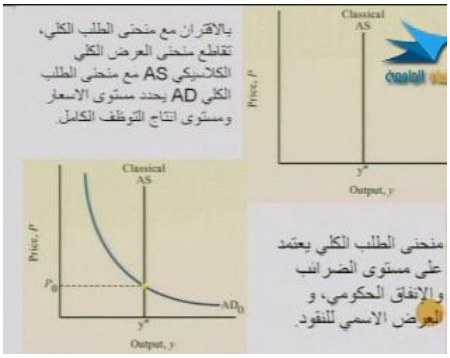


⊙ ما هي وظيفة المنحنى الطلب الكلي؟

وظيفته تحديد المستوى العام للأسعار، لأن مستوى الإنتاج محدد بواسطة عوامل العرض الأساسية :كمية العمل و كمية رأس المال والمستوى التقني .

فبالتالي الوظيفة الوحيدة عند المدرسة الكلاسيكية للطلب الكلي هو تحديد مستوى الأسعار، فلو زاد الطلب الكلي يعني انتقل إلى أعلى بسبب العوامل التي ذكرناها أما زيادة الإنفاق الحكومي أو زيادة الاستهلاك الثابت أو بقية العوامل الأخرى، هذا سيؤدي وفقا للمدرسة الكلاسيكية إلى إحداث ارتفاع المستوى العام للأسعار أي إحداث تضخم فقط.

☐ نؤكد على أن / المدرسة الكلاسيكية تقول يجب أن تبتعد الدولة عن التدخل في الاقتصاد، دع الاقتصاد يعمل بحرية كاملة هذا هو منهج المدرسة الكلاسيكية.

فوظيفة الطلب الكلي هو تحديد المستوى العام للأسعار،

أما تحديد مستوى الإنتاج فهو متحدد بالعوامل الأصلية لمنحنى العرض والتي هي عوامل أو عناصر الإنتاج الموجودة في الاقتصاد / من العمل ورأس المال والمستوى التقني.

[ خلاصة القول ]

في ظل المدرسة الكلاسيكية حيث يكون منحنى العرض الكلي عموديا، أي عند مستوى التوظف الكامل حيث لا وجود للبطالة هنا تكون وظيفة الطلب الكلي فقط تحديد المستوى العام للأسعار أما ماعدا ذلك فليس له أي دور ولهذا المدرسة الكلاسيكية تقول العرض يخلق طلبه الخاص. إذاً وفق المدرسة الكلاسيكية يجب التركيز على جوانب العرض وفي الحقيقة مشكلتنا هي مشكلة العرض الكلي أما لطلب الكلي فلا يوجد أي مشكله فيه خلافا للمدرسة الكنزية كما سنرى لاحقا.

## الحلقـة ٢١

⊙ السياسة المالية / هي التي تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال تغيير الإنفاق الحكومي أو الضرائب .
فلو افترضنا أن الاقتصاد أو أن السياسات السياسة المالية تريد أن تزيد من الطلب الكلي بمعنى تكون سياسة مالية توسعيه ننظر ستقوم بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو هما معاً .

و وفقاً للنموذج الكلاسيكي؟ نقول الطلب الكلي سينتقل إلى أعلى كما هو موجود في الشريحة وعندما انتقل لم يحدث أي زيادة في الإنتاج لأن الاقتصاد عنده مستوى التوظف كامل .و الذي سيحصل هو ارتفاع في المستوى العام في الأسعار أي سيكون هناك تضخم و هذه في السياسة المالية التوسعية.

☐ لو كان سياسة مالية انكماشية يعني تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب و ستؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي إلى أسفل وبالتالي مستوى الإنتاج و مستوى التوظف لن يتغيران. وسيحدث انخفاض في مستوى العام للأسعار فقط.
إذا نلاحظ أن السياسة المالية ليس لها أي جدوى ولهذا الكلاسيك يطالبون بابتعاد الحكومة سواءً السياسة المالية أو النقدية عن الاقتصاد.

⊙ السياسة النقدية / هي التي تؤدي إلى تغير في عرض النقود .
فإذا قامت السلطات النقدية (البنك المركزي) أو السياسة النقدية في زيادة عرض النقود هذا سيؤدي إلى نقل منحنى العرض الكلي إلى أعلى والنتيجة / حصول ارتفاع في المستوى العام للاسعار . بدون زيادة في مستوى التوظف و الانتاج.

ولهذا نجد أن كلاسيك يركزون على حيادية النقود. فمصطلح النقود محايدة عند الكلاسيك .
✎ ما معنى نقود محايدة؟ يعني أن زيادة النقود لن تؤدي إلى إحداثِ تغيرات في المتغيرات الحقيقية الاقتصادية .
بعبارة أخرى إذا زاد عرض النقود فإن الإنتاج لن يتأثر لأنه من ضمن المتغيرات الحقيقية .
كذلك مستوى العمالة و الأجر الحقيقي لن يتغير . و نقصد فيه الأجر الاسمي/

$$\text{الاجر الاسمي} = \frac{w}{p}$$ أي الاجر الحقيقي (ثابت) مقسوما على المستوى العام للاسعار

أن أي زيادة في النقود لن تحدث أي تغير في المتغيرات الحقيقية سواء مستوى الناتج أو مستوى العمالة أو الأجر الحقيقي .
ولكن ستقوم بزيادة في المستوى العام للأسعار وفي الأجر النقدي W . إذا تأثير النقود المحايدة يقتصر فقط على المتغيرات النقدية ولا تؤثر على المتغيرات الحقيقية ( والمتغيرات النقدية هي المستوى العام للأسعار والأجر النقدي ).
لو افترضنا أن عرض النقود زاد ١٠% وفقاً لحيادية النقود هذا سيؤدي إلى زيادة الأجر النقدي بزيادة ١٠% وزيادة المستوى العام للأسعار بمقدار ١٠% والنتيجة هو عدم تغير الأجر الحقيقي.

على سبيل المثال/ لو كان الأجر النقدي هو ١٠ ريالات والمستوى العام للأسعار هو ١ . وقامت السلطات النقدية بمضاعفة عرض النقود ( أي لو كان عرض النقود مائة مليار جعلته مائتي مليار) .

النتيجة أن الأجر بدل ما يكون ١٠ يكون ٢٠ والمستوى العام للأسعار بدل ما يكون ١ يكون ٢

إذا الأجر الحقيقي في الحالة الأولى وفي الحالة الثانية بقي ثابت ١٠.

وعندما نقول نقود محايدة نعني النقود لا تؤثر على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد ولكن فقط تؤثر على المتغيرات النقدية، وهذا مرتبط بأن المدرسة الكلاسيكية تنادي بابتعاد الحكومة عن التدخل في النشاط الاقتصادي يعني هي تقول دع الاقتصاد يعمل بحرية تامة والمرونة الكاملة في الأسعار والأجور هي التي ستجعل الاقتصاد يعدل تدريجيا إلى أن يصل إلى مستوى التوظف الكامل أما إذا تدخلت الدولة فأنها سوف تضر في الاقتصاد هذه وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية.

الزيادة في الطلب الكلي لا تغير مستوى الإنتاج في الاقتصاد ولكن فقط تؤثر على مستوى الأسعار.

النتيجة الرئيسية من النموذج الكلاسيكي على المدى الطويل الناتج يتحدد فقط من خلال عرض رأس المال والعمالة وليس عن طريق التغيرات في الطلب الكلي.

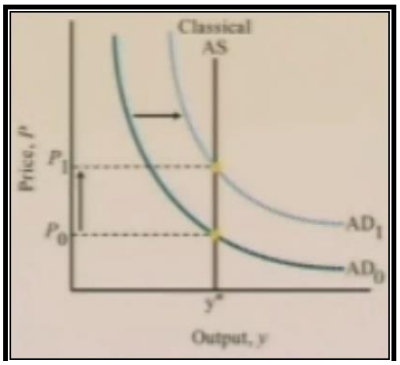


هنا في الرسم كما نلاحظ / رسمنا منحنى طلب كلي AD0 وانتقاله إلى AD1

و النتيجة أن مستوى الإنتاج y لم يتغير . و المستوى العام في الأسعار زاد من P0 إلى P1

الآن هذا الانتقال قد يكون كما قلنا بسبب سياسة مالية توسعيه أو بسبب سياسة نقدية توسعيه لكن النتيجة هو فقط حدوث تضخم أي زيادة في المستوى العام للأسعار.

منحنى العرض الكنزي: منحنى العرض الكلي لكينز هو منحنى مستوياً نسبياً لأن الشركات في المدى القصير تعدل الإنتاج أكثر من تعديل الأسعار.

و إذا عدنا إلى المدرسة الكنزية وجدنا أن الاقتصاد في افتراضه أن الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل وبالتالي عندما يكون هناك زيادة في الطلب سيحدث في الحقيقة زيادة مقابلة في الإنتاج بدون الحاجة إلى ارتفاع الأسعار ولهذا رسمنا المنحنى العرض الكلي.

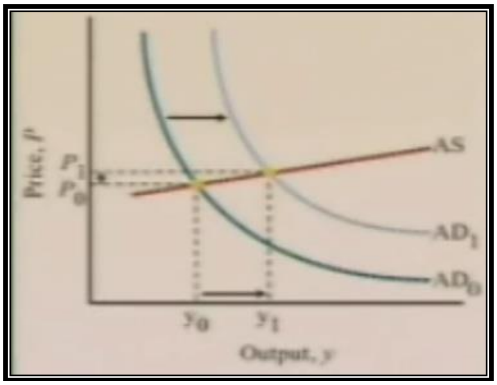


في بعض الأحيان نرسمه خط أفقي خط مستقيم موازي المحور الأفقي لكن أن اقتربنا أكثر إلى الواقع وجعلناه أكثر انبساطا فتلاحظ أن منحنى العرض الكلي قريب للأفقي ولكنه ليس أفقياً بمعنى أن ميله موجب .

وهنا الآن نجد أنه وفقاً للمدرسة الكنزيه نتيجة لأي زيادة في الطلب سيتبعها زيادة مماثله في كمية الإنتاج فالاستجابة ستكون أكبر في الكميات وليس في الأسعار بمعنى أن عملية التعديل تأتي من خلال تغير الكميات .

بينما بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية لأن الإنتاج ثابت فالتغيرات والتعديلات تأتي من خلال التغير في المستوى العام للأسعار .

هذا وفقاً للمدرسة الكنزيه ولقد لاحظنا أنها تركز على الأجل القصير وعندما خرجت نظرية كنز في الثلاثينيات كان الاقتصاد في وضع كساد عظيم وبالتالي المحاولة تسعى إلى إخراجه من حالة الكساد العظيم الذي هو فيه فكان الاقتراح هو استخدام سياسة مالية توسعيه.

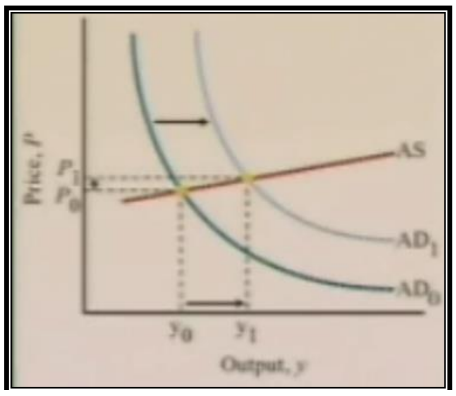


نلاحظ هنا / في منحنى العرض الكنزي كما قلنا منحنى العرض يعتبر مستوي نسبياً يعني قريب لأن يكون أفقياً وبالتالي أي تغير في الطلب الكلي عندما انتقل الطلب الكلي من ***AD0*** إلى ***AD1*** أحدث زيادة كبيرة في مستوى الإنتاج.

قارن ***y1*** ب ***y0*** هناك زيادة كبيرة في مستوى الإنتاج ولهذا هنا يأتي وجهة نظر كنز يجب أن نحفز الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب هذا سيؤدي إلى نقل الطلب الكلي وبالتالي إخراج الاقتصاد من حالة الركود الذي يمكن أن يكون قد وقع فيه .

فهنا لو افترضنا ***y0*** هي مستوى إنتاج معين ولاحظ المخططون في الاقتصاد أن الاقتصاد بعيد عن مستوى التوظف الكامل هناك مستوى بطالة كبير فبالتالي اقترحوا استخدام سياسة مالية توسعيه وفقاً للمدرسة الكنزيه، منحنى الطلب الكلي سينتقل الآن إلى أعلى بسبب زيادة الإنفاق الحكومي و نلاحظ أن الزيادة زيادة كبيرة في y والتأثير على المستوى العام للأسعار هو تأثير لا يكاد يذكر لأن المستوى العام للأسعار ارتفع ارتفاع ضئيل هذه وجهة نظر المدرسة الكنزية.

التوازن في النموذج الكينزي لا يعني بالضرورة التوازن عند مستوى التوظف الكامل.

لانه عند الكلاسيك لا توازن إلا بالتوظف الكامل أما عند الكينز غالباً يكون التوازن عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل.

(إذا النقطة الجوهرية التي يجب التركيز عليها أنه وفقاً للمدرسة الكلاسيكية التوازن يحدث فقط عند مستوى التوظف الكامل أما التوازن عند المدرسة الكنزيه فإن التوازن يكون في الغالب عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل).

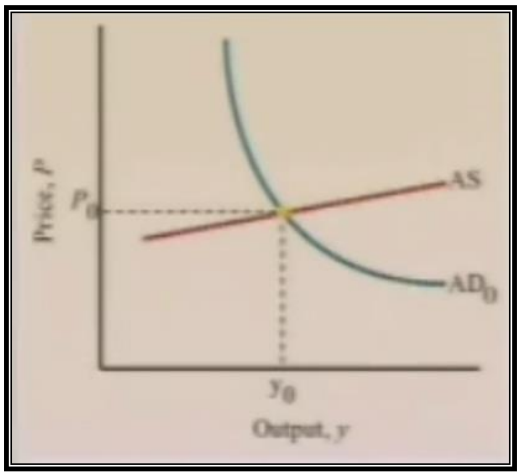


لأن الأسعار لا تتكيف بشكل كامل على مدى فترات زمنيه قصيرة ليس من الضروري أن يبقى الاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة.

شرح/ وفقاً لتفسير كينز الأسعار لا تتكيف بشكل كامل على مدى فترات زمنيه قصيرة إذا ليس من الضروري أن يبقى الاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة.

المدرسة الكلاسيكية عندما بنوا نظريتهم هم افترضوا أن الأسعار والأجور مرنه مرونة كاملة فهي تتعدل تلقائياً خلاف ما تراه المدرسة الكنزية.

من ضمن الخلاف بين المدرسة الكينزيه والمدرسة الكلاسيكية أن الأسعار في الواقع العملي ليست مرنه مرونة كاملة كما يفترض الكلاسيك . فالأسعار كما قلنا مثلاً لو أخذنا الأجور نجد أن الأجور تتغير ببطء بسبب وجود العقود التي تبرمها المنشئات والشركات مع العمال وبسبب وجود سياسة أو قوانين الحد الأدنى من الأجور فإذا كانت الأجور تتعدل ببطء شديد فنفس الشيء بالنسبة للأسعار فالمرونة الكاملة في الواقع التي يفترضها الكلاسيك ليست موجودة على الواقع ولهذا كينز يقول أن التوازن ممكن أن يحدث في الحقيقة عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل لأن الأسعار ليست مرنه مرونة كاملة وكذلك الأجور ليست مرنه مرونة كاملة حتى تحدث الانتقال مباشرة إلى التوازن عند مستوى التوظف الكامل).

التغيرات في الطلب ستؤدي إلى التقلبات الاقتصادية بعيدا عن مستوى العمالة الكاملة وذلك في حالة الأسعار اللزجة (وهي التي تتغير ببطء شديد)ومنحنى العرض الكينزي.

إذا فقط في الأجل الطويل عندما تكون الأسعار تتعدل تماما سوف يعمل الاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة.

هنا نلاحظ في الرسم:

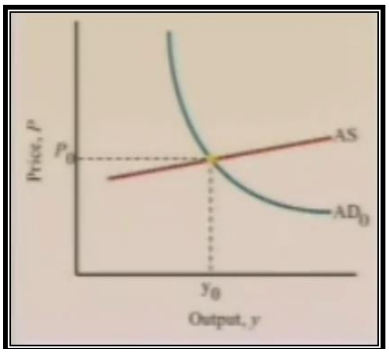


⊙ نقطة التقاء العرض الكلي مع الطلب الكلي هي نقطة التوازن و،كما قلنا في الغالب /

✎ أن هذه النقطة تكون عند مستوى توظف أقل من مستوى التوظف الكامل بمعنى أن هناك بطالة .

وبالتالي يقترح كينز لتحفيز الطلب الكلي لأن كينز مبنى نظريته على أساس أن الطلب الكلي هو الأساس .

ولهذا يقول الطلب الكلي هو الذي يخلق عرضه الخاص فيجب أن يكون التركيز عند كينز على الطلب الكلي.

⊙ أما عند كلاسيك / يجب التركيز على العرض الكلي .

لاحظ في الحقيقة أن كل مدرسه تركز جانب وتهمل الجانب الآخر كينز يقول يجب التركيز على الطلب الكلي لأنه لو كان هناك ركود فبسبب ضعف في الطلب الكلي وإذا كان عندنا رواج وتضخم فهو بسبب زيادة الطلب الكلي فالطلب الكلي هو أساس التقلبات الاقتصادية وعليه يجب أن نحفز الطلب الكلي ونزيد من الطلب الكلي حتى نخرج من الركود الاقتصادي لأن تكلفة الركود الاقتصادي كبيرة جدا. سيكون هناك بطالة مرتفعه وبالتالي سيعطل عددا من عناصر الإنتاج سواء كان من العمل أن من غيره من عناصر الإنتاج الأخرى.

فقط في الأجل الطويل، عندما تكون الأسعار تتعدل تماما سوف يعمل الاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة.

---

⊙ ماذا يحدث عندما تحدث التغيرات من جانب العرض /

✎ نسمى التغيرات التي تحدث للعرض / صدمات .

إذا كانت صدمات إيجابيه معناه / انتقال منحنى العرض لليمين .

وإذا كانت صدمات سلبيه (الغير مفضله) معناه / انتقال منحنى العرض لليسار. وهي صدمات العرض المعاكسة.

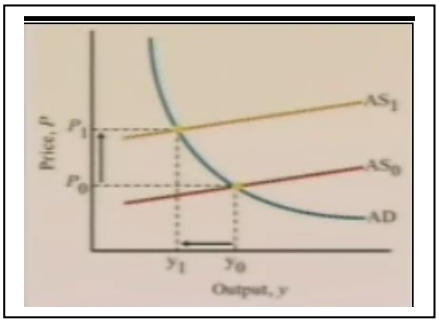


✎ نجد أنه بسبب صدمات العرض المعاكسة انتقل إلى اليسار والنتيجة /

هي انخفاض في مستوى الإنتاج وارتفاع في المستوى العام للأسعار

هذه الصدمات آثارها على الاقتصاد آثار سيئة جداً

لأنها ستجمع بين التضخم وبين البطالة .

أمثله عليها: في بعض الأحيان تكون صدمات العرض المعاكسة بسبب ارتفاع في أسعار البترول. فالبترول يعتبر كسلعة وسيطة يستخدم في كثير من الصناعات . وقد يكون بسبب القطاع الزراعي يكون هناك في بعض الأحيان الفيضانات بالتالي سيكون له تأثير سلبي على المحصول وبالتالي يكون عرض القطاع الزراعي أقل.

**الحلقة٢٢**

نعود إلى الشريحة مرة أخرى لنسلط الضوء على الرسم ونقارن بين نقطة التوازن الأصلية قبل حدوث صدمات العرض وبين النقطة الجديدة عندما ينتقل منحنى العرض الكلي إلى اليسار:

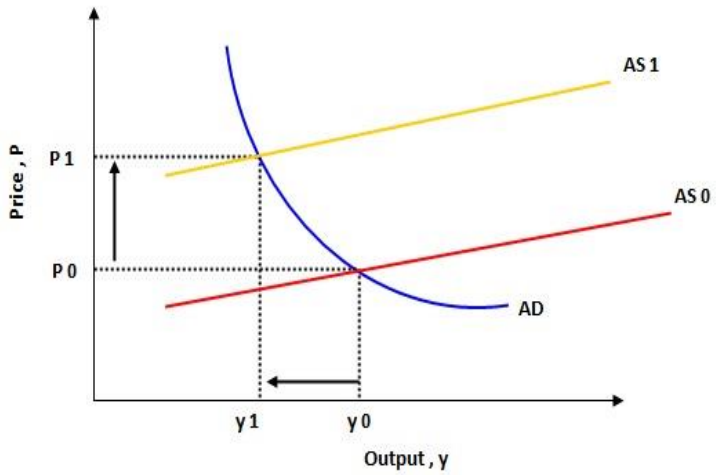


⊙ صدمات العرض المعاكسة :

صدمات العرض الخارجية / هي الأحداث التي تنقل منحنى العرض الكلي الكينزي.

سواء نقلته إلى اليمين أو إلى اليسار، صدمات العرض المعاكسة ستنقله إلى اليسار، ولهذا سنقول بأنه:

نتيجة لصدمات العرض العكسية فإنها تؤدي إلى خفض الإنتاج، وانخفاض فرص العمل، وارتفاع الأسعار.

لاحظ النتائج تؤدي إلى خفض الإنتاج و إذا انخفض الإنتاج انخفض مستوى العمالة . و يعني زيادة معدلات البطالة وارتفاع الأسعار.

إذا في مثل هذه الحالة يحدث ما يسميه الاقتصاديون التضخم الركودي، وهذا أسوء حال، أي يكون عندك تضخم وبطالة في نفس الوقت ونسميه (Stagflation) هذا يجمع بين التضخم والبطالة حيث يعالج كلا الأزمتين والمرضين مرض البطالة التي معدلاتها مرتفعة ومرض معدلات التضخم مرتفعة، وتحدث هذه عندما يكون هناك انتقال في العرض الكلي إلى أعلى بسبب صدمات العرض المعاكسة.

وأعطينا مثال لصدمات العرض المعاكسة وهو يحصل في بعض الأحيان عندما يحدث ارتفاع كبير في أسعار السلع الوسيطة مثل أسعار البترول التي تستخدم في إنتاج الكثير من السلع، نلاحظ إذا المقارنة هنا واضحة جدا.

وكانت نقطة البداية هي التقاء العرض الكلي الأصلي باللون الأحمر مع الطلب الكلي الذي هو باللون الأزرق ونقطة التوازن تكون عند (Y0) مع (P0).

ثم بعد ذلك عندما حصلت صدمات عرض معاكسة أدت إلى نقل العرض الكلي إلى اليسار نجد أن النتيجة هي ارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم(P1) ).

وكذلك انخفاض في مستوى الإنتاج إلى (Y1) أي ارتفاع في معدلات البطالة.

## ⊙ صدمات العرض الايجابية (المفضلة) Favorable Supply Shocks:

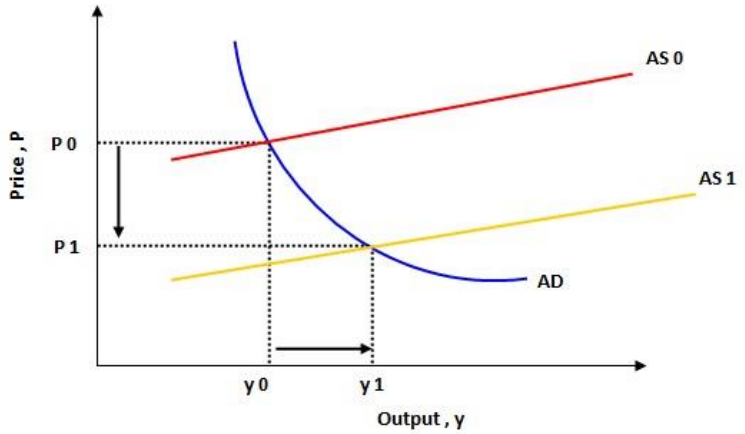


نجد أنها عكس صدمات العرض المعاكسة، كيف؟

نلاحظ الرسم أن وضع التوازني الأصلي عند (Y0) مستوى الإنتاج ، و(P0) مستوى العامل للأسعار.

هذا تقاطع منحنى العرض الكلي باللون الأحمر مع منحنى الطلب الكلي الذي هو باللون الأزرق.

بعد ما حصلت صدمات العرض الايجابية أدت إلى نقل منحنى العرض الكلي إلى اليمين حيث التقاء الطلب الكلي مع العرض الكلي الجديد الذي باللون الأصفر وصار مستوى الإنتاج (Y1) مع المستوى العام للأسعار (P1) .

⊙إذا هذه الحالة تعتبر نقطة التوازن الجديدة حيث يكون عندنا مستوى التوظف ازداد ومستويات البطالة انخفضت ومعدلات التضخم انخفضت.

وهذه الظاهرة تعتبر ايجابية ، فكل الأثرين هما اثرين ايجابيين زيادة الإنتاج يعني انخفاض مستوى البطالة وكذلك انخفاض في المستوى العام للأسعار أي انخفاض معدلات في البطالة.

ولهذا صدمات العرض الايجابية تعتبر أنها تحسن من الأوضاع الاقتصادية وتؤدي إلى حدوث انتعاش اقتصادي مع انخفاض في مستويات الأسعار . ولا شك أن هذا كله مرغوب سواء كان انخفاض المستوى العام للأسعار أو زيادة مستوى الإنتاج وما يتبعه من انخفاض معدلات البطالة، إذا هذه هي الآثار من صدمات العرض الايجابية المفضلة.

⊙ تلخيص/

✎ صدمات العرض الايجابية تؤدي إلى تحقيق الأفضل المرغوب في العالم : زيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار.

✎ صدمات العرض المفضلة تسمح للاقتصاد أن ينمو بسرعة دون تحمل مخاطر ارتفاع التضخم.

لأنه لا يوجد تضخم إنما انخفاض للمستوى العام للأسعار. وعند الحديث عن النموذج الكينزي (منحنى العرض الكينزي) فنتحدث عن الآجل القصير.

الأن ننتقل تدريجياً من الأجل القصير إلى الأجل الطويل (From Short-run to Long-run Equilibrium):

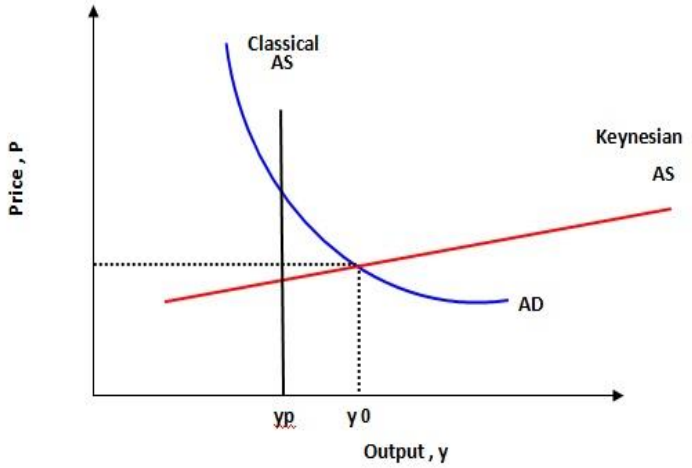


هل الاقتصاد يعمل عند مستوى أعلى من التوظف الكامل؟

على افتراض أن عندنا / (Y) هو منحنى العرض الكلي الكلاسيكي عند (YP) .

و عندنا (Y0) أي أن منحنى العرض الكينزي يقاطع منحنى الطلب الكلي عند مستوى الإنتاج (Y0) و عند السعر.

الآن يلاحظ أن الوضع ماذا يعني بالنسبة لنا؟

إذا كان (YP) هو إنتاج مستوى التوظف الكامل يعني أن التوازن الكينزي هنا وقع عند مستوى إنتاج أعلى من مستوى التوظف الكامل، وهذا التوازن أجل قصير، هل يمكن أن يستمر هذا التوازن في الأجل القصير؟

إذا كان نقطة التقاطع منحنى العرض الكلي الكينزي مع منحنى الطلب الكلي عند مستوى إنتاج أعلى من مستوى التوظف الكامل هذا لن يستمر طويلا بل سيكون هناك ضغوط على الأسعار في الارتفاع لأن الآن المنشات توظف المزيد من العمال وبالتالي تريد أن تستقطب هؤلاء فترفع الأجور لأجل أن تستقطب المزيد من العمال وبالتالي تكاليف المنشات ترتفع وتضطر إلى رفع المنتجات وتبدأ الأسعار بالارتفاع تدريجيا ولن يستقر هذا الوضع التوازني.

إذا كان التوازن الكينزي يحدث عند مستوى إنتاج أعلى من مستوى التوظف الكامل فهذا لن يستقر، هناك قوة ستعمل لعودة الاقتصاد إلى التوازن عند مستوى التوظف الكامل، وهذه القوة هي ما يحدث في ارتفاع في الأجور وتكاليف المنشات ثم ارتفاع في أسعار المنتجات . و هذا سيؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي الكينزي تدريجيا إلى أن نصل إلى التوازن العام وهو مستوى التوظف الكامل.

نعود إلى الرسم مرة أخرى ونلاحظ ماذا يحدث عند الانتقال من الأجل القصير إلى الأجل الطويل ما يلي:

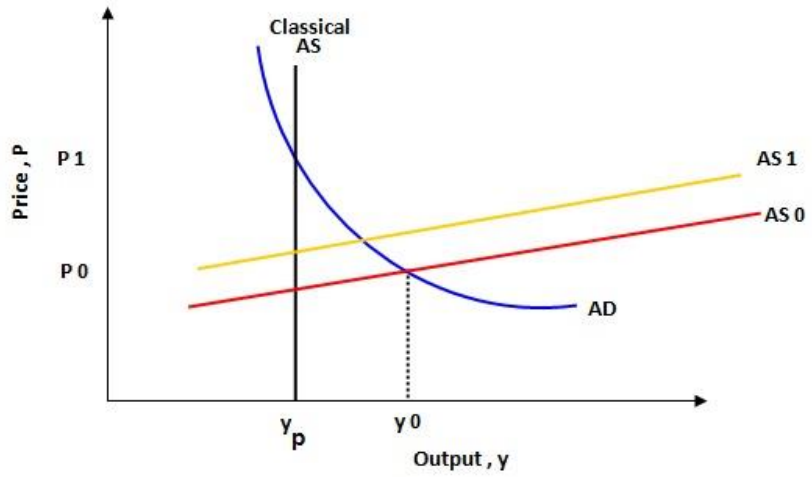


(Y0)تعتبر أكبر من (Yp) . وعندها سيبدأ العرض الكلي الانتقال تدريجيا/

من aggregate supply 0 إلى aggregate supply 1

بسبب إذا كان الاقتصاد يعمل عند أعلى مستوى التوظف الكامل فإن المنشات ستدفع أجور أعلى لإغراء العمال للعمل أو عمل المزيد من ساعات العمل و بالتالي تكاليف المنشات سترتفع وبالتالي الأسعار سترتفع فنلاحظ أن العرض الكلي انتقل إلى أعلى بسبب ارتفاع في تكاليف الإنتاج.

هل سيستقر الوضع هنا؟ لا، الانتقال للعرض الكلي سيستمر ولن يتوقف حتى نصل للتوازن عند مستوى التوظف الكامل.

و الشركات سوف تتنافس فيما بينها من أجل توظيف المزيد من العمال وكذلك المواد الأولية في الإنتاج وبناءا على ذلك الأجور والأسعار سوف ترتفع عبر الوقت.

هذا سيحدث ويؤدي إلى أن منحنى العرض الكينزي ينتقل إلى أعلى أو إلى اليسار وهذا ما حصل .

ونلاحظ الآن انتقل من aggregate supply 0 إلى aggregate supply 1،

ومنحنى العرض الكلاسيكي كما هو ثابت والحالة هذه سوف تستمر إلى أعلى مادام أن الإنتاج يعتبر أعلى من مستوى التوظف الكامل، وسيستقر الوضع..... هنا..!!

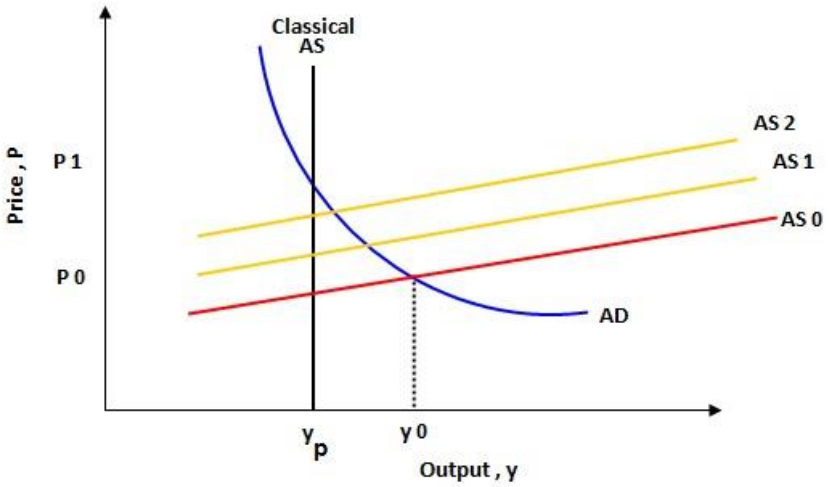


كما نلاحظ الانتقالات استمرت /

العرض الكلي انتقل من aggregate supply 0 إلى aggregate supply 1 إلى aggregate supply 2، والعملية لن تتوقف إلى هذا بل ستسمر إلى أن نصل إلى النقطة aggregate supply 3 لمنحنى العرض الكلي الكينزي عنده الآن يكون الوضع التوازني استقر ومستوى التوظف الكامل (YP) .

وعبر الوقت انتقلنا إلى التوازن الكلاسيكي لكن في الأجل الطويل، إذا نقول بأن:

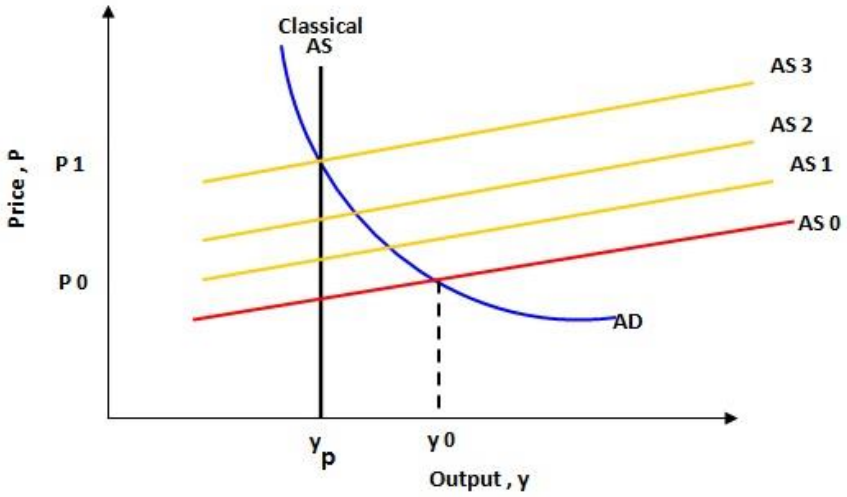


منحنى العرض الكلي الكينزي سيستمر في الانتقال إلى اليسار حتى يتقاطع مع منحنى الطلب الكلي عند مستوى التوظف الكامل.

التعديلات في الأسعار والأجور في النهاية ستنقل الاقتصاد من توازن الأجل القصير الكينزي إلى توازن الأجل الطويل الكلاسيكي.

- هنا نلاحظ أنه حصلت تعديلات في الأسعار والأجور لكنها بعد فترة طويلة .
- ولكن في الأجل القصير يمكن أن يحدث التوازن عند مستوى اقل أو أعلى من مستوى التوظف الكامل ولكنه يبقى توازن مؤقت .
- تعمل الآليات الذاتية التي تحدث سواء تغيرات في الأجور أو الأسعار إلى عودة الاقتصاد إلى مستوى التوظف الكامل الذي يكون به الكلاسيكي.

⊙ إذا يمكن اختصار نقطة الانتقال من توازن المدرسة الكينزية إلى توازن المدرسة الكلاسيكية أي الانتقال من توازن الأجل القصير الكينزي إلى توازن الأجل الطويل الكلاسيكي /

بأن أي توازن في الأجل القصير قد يحدث عند مستوى اقل من مستوى التوظف الكامل وقد يحدث عند مستوى أعلى من مستوى التوظف الكامل، لكن هل سيدوم هذا التوازن؟

لا يمكن أن يستمر ستعمل القوى الذاتية التي تحدث من خلال أما زيادة في العرض أو زيادة في الطلب .و ستعمل على أن يعود الاقتصاد تدريجيا إلى مستوى التوظف الكامل.

فلاحظنا أننا بدأنا في نقطة توازن كينزي عند مستوى توظف أعلى من التوظف الكامل فماذا حصل؟

النتيجة أن المنشات تتنافس فيما بينها على استقطاب المزيد من العمال وتوظيف رؤوس الأموال والمواد الأولية الأخرى فتضطر أن تدفع أجور وعوائد لعناصر الإنتاج أعلى من ذي قبل لتحفيزهم على عمل المزيد .

وهذا في الواقع سيؤدي إلى ارتفاع في تكاليف المنتجات والتي ستؤثر على المنشأتستؤثر برفع الأسعار وبالتالي منحنى العرض سينتقل تدريجيا من منحنى العرض الكلي قصير الآجل انتقالات متعددة .

ولن يتوقف الانتقال مادام أن الإنتاج عند التوازن الكينزي أعلى من مستوى الإنتاج عند التوظف الكامل بل ستستمر ويستمر الارتفاع في الأسعار إلى أن يتقاطع منحنى العرض الكلي الكينزي مع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي الكلاسيكي، عندها سنكون وصلنا إلى وضع التوازن عند مستوى التوظف الكامل ويكون فعلا الاقتصاد الآن في حالة توازن الأجل الطويل.

⊙ حاولنا أن نربط بين المدرسة الكينزية والمدرسة الكلاسيكية:

✎ الكلاسيك يقولون / التوازن لا يمكن أن يحدث إلا عند مستوى التوظف الكامل .

بينما الكينز يقولون/ التوازن يمكن أن يحدث عند مستوى أقل وهو في الغالب من مستوى التوظف الكامل ويمكن أن يحدث عند مستوى أعلى من مستوى التوظف الكامل .

✎ المدرسة الكلاسيكية يرون (عدم الحاجة إلى تدخل الدولة) لأن الدولة في نظرهم تفسد في الاقتصاد أكثر مما تصلح. أما المدرسة الكينزية فهي تنادي بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد لأنها فعلا فعلة الركود الاقتصاد بحاجة إلى تحفيز الطلب الكلي فإذا قامت الحكومة بزيادة الإنفاق سواء إنفاق على البنية التحتية أو شراء سلع وخدمات هذا سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والخروج من الركود الاقتصادي.

⊙ عندما نتتبع التاريخ عبر الوقت ماذا يحدث لاقتصاديات دول العالم؟

نجد أن الاقتصاد لدول العالم يمر بالدورة الاقتصادية بشكل مستمر ويعزو كينز أن سبب حدوث مثل هذه الدورة الاقتصادية – هي انخفاض في النشاط الاقتصادي ثم ارتفاع تدريجي ثم رواج ثم عودة مرة أخرى للانخفاض.

كلها بسبب التقلبات التي تحصل في الطلب الكلي، ولهذا ركز نظريته على الطلب الكلي وأهميته بينما نجد في المقابل المدارس الاقتصادية الأخرى تقول أن الدورات الاقتصادية تحدث لأسباب أخرى غير الطلب الكلي فلاحظنا أن الصدمات التي تحدث في العرض والعوامل التي تؤدي إلى نقل العرض الكلي إلى أعلى أو إلى أسفل كلها في الواقع ستؤدي إلى تقلبات في الإنتاج وإحداث الدورة الاقتصادية...

⊙ مختصر / إن المدارس الاقتصادية في الغالب تكون أما جذورها كلاسيكية أو جذورها كينزية .أي هناك من يحبذ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهناك من لا يرى أهمية لوجود وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادية، فمثلا لو أخذنا كما قلنا في الحلقة السابقة اقتصادي جانب العرض جذورهم في الواقع هي مدرسة كلاسيكية لأنهم يركزون على جانب العرض والنقديين أيضا أي الاقتصادي النقدي فجذورهم الأساسية هي كلاسيكية ونظرية التوقعات الرشيدة جذورهم كلاسيكية مع التعديل مع تطور الوقت والاستفادة من التجارب للدول يكون هناك تطوير للأبحاث الاقتصادية بينما هناك أتباع المدرسة الكينزية سواء الكينزيون الجدود فجذورهم كينزية.

---

## الحلقـة ٢٣

### ⊙ الأهداف التي يطمح الاقتصاد الكلي لتحقيقها /

١- التوظيف الكامل للعمالة: العمالة هي الأساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد فتسعي الحكومات لعمل كل ما في شانه من تعليم وتدريب وتأهيل القوى العاملة . و يعني أن الاقتصاد حقق هدف توظيف ما لديه من العمالة و بذلك فأن الاقتصاد في حالة رواج و ازدهار . أما إذا تعطلت بعض من موارد الاقتصاد وكان هناك معدل بطالة مرتفعه فإن هذا سيؤدي إلى إلحاق ضرر كبير في الاقتصاد . فالبطالة سوف يصاحبها ركود اقتصادي كبير أي أن هناك سيكون انكماش في الأنشطة الاقتصادية .و تحقيق هذا الهدف سوف يفسر القول في موضوع البطالة وقياسها و الآثار السلبية لها .

---

٢- تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي: والذي يعتمد بالدرجة الأولى على عناصر الإنتاج المتاحة في الاقتصاد . فإذا وظفت جميع العناصر وبأعلى كفائه ممكنة فسيؤدي إلى تزايد معدلات النمو الاقتصادية . و نحن لا نهدف لتحقيق نمو اقتصادي مرتفع خوفا من وجود التضخم وإنما الهدف هو تحقيق مستويات جيده من النمو الاقتصادي حتى نتلافى مشكله أو ظاهره التضخم.

---

٣- المحافظة على استقرار الأسعار : والمقصود أن الاقتصاد الكلي يسعى إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية جيده ولكن بدون تضخم أو على الأقل مستويات التضخم تكون معقولة .

ونقصد بمعدلات التضخم /هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار فهو لا يعني ارتفاع في سعر سلعة معينة وإنما يعني في المجمل أسعار السلع ترتفع .لهذا نقول المستوى العام للأسعار هو متوسط الأسعار كافه السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد .

إذا كنا قلنا أن البطالة تعتبر مرض فالتضخم يعتبر مرض آخر وأيضاً نحاول نربط بين البطالة من جهة والتضخم من جهة أخرى لأن بما إنهما مرضين هل يمكن في الحقيقة نعالج واحد أو نعالجهما معا سنجد انه في الغالب عندما نقوم بعلاج أحد المرضين سيزداد المرض الأخر بمعنى إذا أردنا أن نحل مشكله البطالة سنجد انه في الغالب معدلات التضخم سوف ترتفع وإذا أردنا أن نعالج موضوع التضخم سيكون لدينا موضوع البطالة أو موضوع مرض البطالة سوف يتفاقم .

---

⊙ وبهذا فإن العلاقة بين التضخم والبطالة تسمى / بظاهرة منحنى فيليبس حيث يحكي علاقة عكسية بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة ..... أي أن ارتفاع معدلات البطالة سيكون مصحوبا بانخفاض عام للأسعار أي انخفاض التضخم.

٤- تحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار في أسعار الصرف وميزان المدفوعات :

إذا كان الاقتصاد وهذا هو الغالب في العصر الحاضر مفتوحا .أي ليس الهدف في الحقيقة استقرار الأسعار المحلية بل أيضا أسعار العملات يجب أن تكون مستقره لنتعامل مع العالم الخارجي ونتاثر بما يحصل في العالم الخارجي من خلال عمليه التصدير والاستيراد .

فالاقتصاد الكلي يسعى إلى استقرار أسعار الصرف لانه لو كانت أسعار الصرف متقلبة فهذا سيكون له آثار سلبيه كبيرة على الاقتصاد. لأن معناها أن هناك صعوبة في عملية تقدير أسعار الصرف وستكون التكلفة التي يولدها تقلبات سعر الصرف كبيرة جدا . وسوف يعرقل عمليه التصدير وعمليه الاستيراد فالهدف دائما أن تكون أسعار الصرف مستقره لا شك في مصلحه الاقتصاد المحلي ومصلحه الاقتصادية العالمي أيضا.

⊙ دائما عندما تكون أسعار الصرف غير مستقره ومتقلبة تجد أن العملة تفقد وظيفتها فنجد أن الدول التي تعاني من تضخم متصاعد. تضخم جامح، تحاول إنها تتخلص من عملتها وتحاول أن تحصل على العملات الصعبة لأن الاحتفاظ بالعملة التي في الحقيقة أسعارها متقلبة بمعنى أنها تنخفض باستمرار..

الاحتفاظ فيها في الحقيقة سوف يفقدها قيمتها لأن القيمة الحقيقية منها سوف تقل وهذا حصل في كثير من الدول مثال الليرة اللبنانية في أوقات مضت نجد أن أسعارها تنخفض باستمرار بسبب تزايد المعروض النقدي منها.. فتدهورت قيمه الليرة وأصبح الناس لا يريدون الاحتفاظ بهذه العملة لأنها تفقد قيمتها فاستبدلوها في الحقيقة بالعملة الصعبة أيضا ميزان المدفوعات..

✎ ميزان المدفوعات/ هو سجل لكافه المعاملات التي تجري بين دوله وبقيه دول العالم .

فنسجل في ميزان المدفوعات فنسجل فيه الصادرات والواردات وما نسميه بالميزان التجاري والتحويلات التي تأتي سواء من أو إلى العوائد التي يحصل عليها إفراد الشعب من الفوائد أو من أرباح الأسهم أيضا يسجل فيه عمليه الخدمات..

⊙ الخدمات تعتبر جزء لا يتجزأ من ميزان المدفوعات فالخدمات قد تكون تسجل في جانب الدائن أو المدين فكما أن عندنا سلع صادرات وواردات نفس الشيء الخدمات هناك صادرات وواردات فعندما تقدم خدمه يعني شركه من الشركات مثل شركه القطاع الاقتصادي المحلي تقدم خدمه للقطاع الخارجي وتأخذ مقابل ذلك فهذا لاشك انه يسجل في جانب الدائن لميزان المدفوعات لهذه الدولة كذلك أيضا عمليه حركه رؤوس الأموال يعني انتقال الأموال من أجل شراء سندات أو أسهم هذا أيضا يسجل في ميزان المدفوعات.

فعمليه استقرار ميزان المدفوعات يعتبر مهم جدا لأنه إذا كان هناك في الحقيقة عمليه عجز في ميزان المدفوعات سيكون هناك ضغط على العملة المحلية بالانخفاض . و معنى ذلك عجز يعني أن جانب المدين أكبر من جانب الدائن بمعنى انك تشتري سلعا وخدمات أكبر من ما تبيع فلاشك هذا سيؤدي إلى عمليه سحب العملة الصعبة الموجودة لديك فهذا ضغط على ميزان المدفوعات وبالتالي على العملة المحلية في الانخفاض وهو ما نسميه (Devaluation of The currency) /

يعني تخفيض قيمه العملة فعمليه استقرار ميزان المدفوعات وعملية استقرار أسعار العملات لاشك يعتبر مهم وهدف من أهداف الاقتصاد الكلي.

⊙ العمالة الكاملة/ كيف تحقيق الهدف السابق؟ كيف نقيس البطالة؟ ماذا يترتب على وجود هذه البطالة؟ ما هي الآثار السلبية لوجود هذه البطالة؟

التوظيف الكامل للعمالة /

يعتبر الانسان من اهم الموارد الاقتصادية التي قلما تستغني العملية الانتاجية لاي منشأة عنه . و تستثمر الدول الكثير من الاموال في سبيل تنمية هذا المورد و تأهيلة من اجل الاسهام في الانتاج .

أما اذا عطل هذا العنصر ، فإنه يحمل الدول تكاليف تكمن في تلك الاموال التي انفقت في تعليمه وتدريبه و تأهيله و تفويت فرصة على فئة الشباب لاكتساب مهارات تسهم في مسيرة التنمية التي يقصدها المجتمع.

كما ان عدم توفير العمل له يجعله يعتمد عالة على المساعدات الحكومية والتي تعطي له من دون مقابل و هذه المساعدات تؤثر سلبا على الحافز على العمل . و تعني البطالة عدد العاطلين عن العمل الذين يبحثون عنه.

عندما يكون العامل عاطلا فهو يحتاج إلى مصروف .والدولة تسن قوانين تعوض عن البطالة وهذه التعويضات عن البطالة لتضمن استمرار هذا الشخص يعيش سليما . وخلال هذه الفترة يبحث عن عمل فعملية تعويض البطالات لاشك أنها تكلف ميزانيات الدول الكثير من الأموال وكلما طالت فترة البطالة كلما تزايدت التكاليف على الحكومة .

ولهذا الحكومة تضع قوانين معينة بحيث أن هذه تعويضات البطالة لا تستمر طويلا لأنها إذا استمرت طويلا فالشخص سيتقاعس ويتكاسل عن العمل وبالتالي يقبل هذه التعويضات وإن كانت بسيطة وبالتالي لا يكون هناك دافع ولا حافز من أجل البحث عن العمل ولهذا القوانين تحاول أن تضع فترة محدودة لهذه التعويضات حتى أن الأشخاص لا يحبذون التقاعس وعدم البحث عن عمل إذاً هذا من الآثار السلبية للبطالة وهي المبالغ التي تدفع للعاطلين عن العمل " تعويضات البطالة "

⊙ تعريف البطالة/ هي عدد العاطلين عن العمل والذين يبحثون عنه .أولاً هم العاطلين عن العمل والشرط الثاني هو يبحثون عن العمل.. أما إذا كانوا لا يبحثون عن العمل متقاعسين فهؤلاء لا يعتبرون من ضمن البطالة.

⊙ قانون قياس معدل البطالة /

$$\text{معدل البطالة } U = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل الذين يبحثون عنه}}{\text{قوة العمل}} \times ١٠٠$$

قوة العمل / اجمالي الذين يعملون والذين لا يعملون ممن هم في سن العمل ويبحثون عن عمل

مثال : اذا كان الاقتصاد يتكون من ٢٠٠.٠٠٠ شخص ، منهم ١٢٢.٠٠٠ موظف ، و منهم ٨٠٠٠ عاطل .

ما مقدار قوة العمل ؟ و ما نسبة القوة العاملة ؟ و ما نسبة البطالة ؟

القوة العاملة = عدد الموظفين + عدد العاطلين عن العمل = ١٢٢.٠٠٠ + ٨٠٠٠ = ١٣٠.٠٠٠

$$\text{نسبة القوة العاملة} = \frac{200.000}{130.000} = ٦٥\ \%$$

$$\text{لحساب نسبه البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل الذين يبحثون عنه}}{\text{قوة العمل}} \times ١٠٠ = \frac{8000}{130.000} \times ١٠٠ = ٦.١٥\%$$

المحاضرة ٢٤

⊙ تصنف البطالة في الاقتصاد إلى أربعة أنواع: البطالة الاحتكاكية، والبطالة الهيكلية، البطالة الدورية، والبطالة الموسمية.

## ١/ البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment):

تنتج عن ظروف تمر بها أسواق العمل نظرا للتغيرات الديناميكية التي يتعرض لها الاقتصاد، إذ يصبح بعض العمالة في طور تغيير وظائفهم، فيصبحوا عاطلين عن العمل لبعض الوقت. فعندما تغلق بعض المنشآت أبوابها، أو تخفض حجم نشاطها، ينعكس ذلك على حجم العمالة الأمر الذي يفضي بتعطيل البعض عن العمل، والبحث عن وظائف بديلة.

والبطالة الاحتكاكية تعني وجود وظائف شاغرة في الاقتصاد ولكن لا يعرف الراغبون في العمل أين مكان وجودها. وهذا يعني وجود فجوة بين العمالة والوظائف نتيجة غياب المعلومات عن الوظائف ومكان توفرها.

والحل لهذا النوع من البطالة هو توفير المعلومات الكافية وإتاحتها بأقل تكلفة ممكنة وبسرعة فائقة.

---

## ٢/ البطالة الهيكلية (Structural Unemployment):

البطالة الهيكلية تنتج عن عدم تناسب المهارات والقدرات التي تملكها العمالة مع متطلبات سوق العمل. ولمواجهة هذا النوع من البطالة لابد من إعادة تدريب وإعادة تأهيل العاطلين عن العمل، وذلك بهدف تأهيلهم لتلبية احتياجات سوق العمل للعمالة ذات خصائص مختلفة عما سبق.

فالمنشات تطلب مهن معينة والعمال الذين هم عاطلين عن العمل لديهم تخصصات أخرى لا تلبي رغبة المنشات.

وفي بعض الأحيان عملية إعادة تأهيلهم سهلة تحتاج إلى وقت قصير، ولكن في بعض الأحيان قد تحتاج إلى وقت طويل وبالتالي يتعذر إعادة تأهيلهم.

ويجب على الجامعات أن تركز على هذه الجوانب فليس من المنطقي إهدار الموارد وأن تقوم الجامعات في تخريج الأعداد الكبيرة من الطلاب وهم لن يجدوا عمل في تخصصهم، إذاً للحد من البطالة الهيكلية لا بد أن نعتني بعملية التدريب والتأهيل والتعليم التي تناسب حاجة السوق فندرس السوق يحتاج إلى ماذا؟ ثم نركز على عملية التدريب والتأهيل المناسبة.

## ٣/ البطالة الدورية (Cyclical Unemployment):

ويقصد بها العمالة التي تصبح عاطلة عن العمل نتيجة تغيرات دورية تنتج في الطلب على المنتجات، كأن يتناقص الطلب من قبل المستهلكين أو المستثمرين أو القطاع الحكومي أو من مزيج منهم.

نحن نعرف مكونات الطلب الكلي هو الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري والطلب الحكومي وكذلك صافي الصادرات فهذا في الحقيقة إذا انخفض أحد هذه المكونات الأربعة يعني انخفض الطلب الحكومي أو انخفض الطلب الاستهلاكي أو الطلب الاستثماري هذا سيولد انخفاض في الأنشطة الاقتصادية وسيتولد لدينا ما يعرف بالبطالة الدورية .

لهذا عندما تكلمنا عن الدورة الاقتصادية نجد أن الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض الأنشطة الاقتصادية والركود الاقتصادي هذا سيولد ما نسميه البطالة الدورية وعندما يكون هناك انتعاش في الدورة الاقتصادية فإن البطالة الدورية سوف تتقلص .

أي انخفاض الطلب الكلي سيولد مثل هذا النوع من البطالة الدورية وارتفاع الطلب الكلي سيقلل من البطالة الدورية.

إذاً البطالة الدورية مرتبطة بالطلب الكلي هل الطلب الكلي في الحقيقة في حالة انخفاض ستتولد البطالة الدورية

وإذا الطلب الكلي في حالة تزايد البطالة الدورية ستتقلص.

إذاً يمكن القول بأن البطالة الدورية تكون موجودة أو تتولد من خلال ما يحصل من الاضطرابات في الطلب الكلي عندما يكون هناك انخفاض في الطلب الكلي سنجد أن البطالة الدورية معدلاتها سوف تزيد وعندما يكون الطلب الكلي في حالة انتعاش وتتصاعد متزايد هنا البطالة الدورية سوف تقل هذا هو النوع الثالث من البطالة.

## ٤/ البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment):

بخلاف البطالة الدورية التي ترتبط بالدورة الاقتصادية، فإن بعض القطاعات الاقتصادية ذات صبغة بحيث تنشط في مواسم معينة وتهدأ في أخرى، الأمر الذي ينعكس على حجم العمل وإعداد العمالة فيها ومن الأمثلة على هذا قطاع الزراعة.

نجد أن قطاع الزراعة هناك مواسم يزيد فيها بعض الإنتاج الزراعي وبالتالي هناك حالة ماسة إلى توظيف المزيد في قطاع الزراعة وبعد مرور فترة والحصول على جني الثمرات نجد أن هناك بطالة للعمال الذين يعملون في القطاع الزراعي.

سؤال/ هل العامل المحبط يعتبر من ضمن البطالة؟ الجواب لا.. لا يعتبر من ضمن البطالة فهو أصلا ليس من ضمن القوة العاملة لأنه توقف عن البحث عن العمل.

سؤال / هل الذي يعمل بعض الوقت part time ويرغب العمل كامل الوقت يعتبر عاملا عاطلا؟

أيضا من الصعوبة التفريق بين العامل والعامل الغير مستغل Underutilized عندنا الآن بعض الأشخاص يعملون part time بعض الوقت وهناك أشخاص يعملون ربما كل الوقت لكنهم لم يُستَغلوا الاستغلال الأمثل كأن يكون مثلا هو في تخصص معين ونستخدمه في مجال ليس له أي صلة بتخصصه هل استغليته استغلال أمثل؟ بكل تأكيد لا، فمثل هؤلاء.. الشخص الذي يعمل عمل جزئي لكن رغبته إنه يعمل عمل كامل والشخص الآخر الذي يعتبر Underutilized لم يستغل ولم يُوظف التوظيف الذي يتناسب مع قدراته وإمكانياته هذا.. هل يعتبر في الحقيقة عاطل عن العمل؟

سنجد في الحقيقة أن عند عملية حساب البطالة هناك صعوبة أن حسبناه من ضمن البطالة فهذا يعتبر مقياس غير دقيق هل يعمل عمل جزئي؟ هو يرغب بالعمل الكامل لكنه لم يجد، والشخص الآخر الغير مستَغل وغير موظف التوظيف الجيد الذي يتناسب مع قدراته وإمكانياته، إذاً هذه من ضمن العقبات والمشاكل التي تواجهنا عند حساب البطالة.

أيضا من الصعب رسم خط فاصل بين البطالة الاحتكاكية والهيكلية، هل العاملين في "الاقتصاد القديم" قادرين في العثور على وظائف في "الاقتصاد الجديد "؟ عندنا يوجد اقتصاد قديم واقتصاد جديد، الاقتصاد القديم يحتاج إلى مؤهلات معينة وتدريب معين لما يكون عندنا اقتصاد جديد أو تطور في صناعة جديدة فنأخذ مثلا عملية القفزة.

أول كانت هناك طباعة عبر الآلات اليدوية والطباعة العادية وكان هناك أشخاص متخصصين في الطباعة .

أما الاقتصاد الحديث استخدام الحاسب فالأشخاص القدامى هؤلاء إذا أرادوا أن يلتحقوا بالاقتصاد الجديد لا بد أن يعاد تأهيلهم حتى يستطيعوا أن يستخدموا الحاسب ويمارسوا عملية الطباعة بشكل منظم وجيد .

المحاضرة ٢٥

⊙ المعدل الطبيعي للبطالة:

عندما يكون الاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة فان معدل البطالة ليس مساويا للصفر، بل يعني أن معدل البطالة يساوي المعدل الطبيعي للبطالة. والمعدل الطبيعي للبطالة يتكون من البطالة الاحتكاكية والهيكلية.

وهي البطالة التي توجد عند تساوي الناتج المحلي الإجمالي الفعلي مع الناتج المحلي الإجمالي الكامن .

ونقصد بالإنتاج المحلي الإجمالي الكامن الذي يقيس الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ( مقدرة الاقتصاد)..

كم مقدوره في إنتاج السلع والخدمات فإذا وصلنا إلى الطاقة الإنتاجية نقول وصلنا إلى الإنتاج الكامن.

وهذا يعني لا وجود للبطالة الدورية.

⊙ معدل البطالة الطبيعي / هو الذي يكون عنده معدل البطالة الدورية مساويا للصفر .

عندما يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منخفضا بالنسبة لاتجاه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي طويل الأجل، فان معدل البطالة الفعلي يفوق المعدل الطبيعي للبطالة، وبناء على ذلك ترتفع البطالة الدورية. يعني عندنا الطاقة الإنتاجية للاقتصاد محدودة فإذا كان الاقتصاد في الحقيقة يسجل معدلات إنتاج حقيقي أقل من الطاقة الإنتاجية أو الإنتاج الكامن هنا نجد أن البطالة في الحقيقة ستتولد سيكون عندنا بطالة دورية.

أما إذا استمر النمو الاقتصادي سريعا جدا، فأن معدل نمو الاقتصاد سوف يتجاوز مستوى الإنتاج الطبيعي والبطالة الدورية ستنخفض.

✎ كيف نعمل على تخفيض البطالة الطبيعية؟

مثلا إذا قلنا البطالة الطبيعية في أمريكا بين ٤ و٥.٥ و في أوربا بين ٧ و١٠ بالمائة.. هذي تعتبر معدلات طبيعية للبطالة ومقبولة. و لتخفيض معدل البطالة الطبيعي...لابد من إحداث تغييرات هيكلية تشمل:

١. تحسين انتقال العمال من خلال نظام معلومات أفضل يربط بين سوق العمل.

فسبب وجود البطالة الاحتكاكية هو غياب المعلومات فالعمال ليس لديهم معلومات كافية.. أين تقع أماكن الوظائف الشاغرة وهذه ستؤدي إلى تخفيض البطالة الاحتكاكية.

٢. تطوير مستوى التدريب والتعليم المهني. بما يتناسب مع حاجة سوق العمل لأجل تخفيض معدلات البطالة الهيكلية.

٣. تقليل التمييز في التوظيف بأشكاله المختلفة.

سواء كان بالتمييز بين الرجل والمرأة وفي بعض الأحيان يكون هناك تمييز حسب اللون كما في أمريكا ضد السود فأحيانا مؤهلات الشخص الأسود تفوق مؤهلات الأبيض ويقوم صاحب العمل بتوظيف الأبيض ويهمل أو لا يوظف الأسود.. في حال إلغاء التمييز في التوظيف هذا سيؤدي إلى تقليص معدلات البطالة الطبيعية.

٤. التخلص من الحد الأدنى للأجور.

قد يكون هناك طلب على العمال ولكن المنشأة لا تستطيع دفع الحد الأدنى للأجور، فلو كان الحد الأدنى للأجور ٢٠٠٠ ريال والمنشأة لا تستطيع دفع إلا ١٥٠٠ ريال ، هذا سيؤدي إلى أن المنشأة تحجم عن التوظيف وبالتالي سيكون عندنا بطالة بسبب الحد الأدنى للأجور.

والشخص سوف سيتمر عاطلا وهذا يؤدي إلى تزايد معدلات البطالة، فالحد الأدنى للأجور يؤدي إلى تزايد معدلات البطالة الطبيعية فلأجل تخفيض معدلات البطالة الطبيعية لابد أن تقوم الحكومات أما بتخفيض معدلات الحد الأدنى للأجور أو إلغائها..

٥. تحرير التجارة من كافة القيود.

لأجل تخفيض معدل البطالة الطبيعي يجب تحرير التجارة من كافة القيود (المقصود هنا بالتجارة التجارة الدولية) يعني إلغاء كافة الجمارك . فإذا خفضت في الحقيقة معدلات الجمارك أو ألغيت يعني أن هناك حرية تامة لانسياب السلع بين الدول وبالتالي هذا سيقلل من معدلات البطالة الطبيعية لأنه لو كان هناك اقتصاد معين يعتمد بشكل رئيسي على التصدير فإذا كان هناك عقبات كبيرة أمام التصدير المنشأة لا تستطيع أن تتوسع في الإنتاج وبالتالي سيكون هناك عاطلين عن العمل أما إذا ألغيت كافة القيود التي تعترض انسياب السلع بين الدول،، هنا هذه الشركة تستطيع أن تتوسع لأنها تستطيع أن تصدر وببساطة ما تريد تصديره وبالتالي تستطيع أن توظف المزيد من العمال وبالتالي معدلات البطالة الطبيعية سوف تنخفض.

⊙ معدل البطالة الطبيعية في أوربا بين ٧% و ١٠%، لاحظ أن معدلات البطالة الطبيعية في أوربا كبيرة لماذا؟

هذا يعود إلى أسباب كما ذكرنا العوامل الخمسة في اختلاف بين أوربا وأمريكا فنجد مثلا نقابات العمال في أوربا لها مقدرة أكبر، عملية الحد الأدنى للأجور في أوربا معدلاته مرتفعة يعني تحاول النقابات العمالية إنها تحمي معدلات الحد الأدنى للأجور هذه العوامل جعلت معدلات البطالة الطبيعية في أوربا مرتفعة.

---

⊙ **العلاقة بين التضخم والبطالة:**

منحنى *فليبس* / يحكي علاقة عكسية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم .

فإذا أردت أن تحارب وتكافح التضخم يجب أن تكون على استعداد لقبول معدلات مرتفعة من البطالة وفي المقابل إذا أردت أن تخفض معدلات البطالة يجب أن تكون على استعداد لقبول معدلات مرتفعة من التضخم فعملية علاج أحد المرضين سيكون على حساب المرض الآخر.

عندما يكون الاقتصاد في حالة رواج، فإن معدلات البطالة منخفضة، وسوف تجد الشركات صعوبة في توظيف العمال، بل أن المنافسة بين الشركات سوف تؤدي إلى إحداث زيادات في الأجور يتبعها زيادات في الأسعار أي أن الرواج المتزايد سوف تحدث ارتفاعا عاما في الأسعار بالنسبة للاقتصاد بأكمله أو التضخم.

⊙ منحنى فيليبس (Phillips curve) / استهداف تخفيض التضخم، سوف يكون على حساب القبول بمعدل أعلى من البطالة في حين أن السعي لتقليل معدلات البطالة سوف يكون على حساب القبول بمعدلات عاليه للتضخم. التضخم يحدث فقط عندما يقع الاقتصاد قريبا من الطاقة الإنتاجية حيث يبدأ معدل التضخم في الارتفاع وذلك بسبب الفجوة الإنتاجية وهي الفجوة بين المستوى الفعلي للناتج المحلي الإجمالي والطاقة الإنتاجية. إذا كان المستوى الفعلي أكبر من الطاقة الإنتاجية التضخم يتصاعد.

إذاً نتذكر عند كنز.. عندما كان الكساد العظيم كان هناك معدلات البطالة مرتفعة جداً (فربما أنها تجاوزت ٣٠%) هنا الاقتصاد يعمل بأقل من ثلثي طاقته فأقترح للخروج من هذه المشكلة،، *تحفيز الطلب الكلي*.

إذا حفزنا الطلب الكلي سيستجيب الإنتاج وبالتالي معدلات البطالة سوف تنخفض في ذلك الوقت لم تكن في الحقيقة مستويات الأسعار (أو الارتفاع في المستوى العام للأسعار) تشكل أي مشكلة بحكم أن الاقتصاد في الحقيقة بعيد عن مستوى التوظف الكامل.

أما إذا كان الاقتصاد قريب من مستوى التوظف الكامل فهنا مشكلة التضخم ستكون في الحقيقة مؤثرة، فنحن إذا كنا نتكلم في فترة الكساد العظيم عن نسبة ٣٠ أو ٣٣ % من البطالة،، لكن لما يكون عندنا مثلا ١٠% بطالة نجد في الحقيقة.. نعم عندما يكون هناك تحفيز للطلب الكلي لأجل تقليل معدلات البطالة ستبداء في الحقيقة عملية التأثير معدلات التضخم فإذا كان عندنا مثلا البطالة ١٠% والتضخم ٥% هذي نقطة البداية ورأت الدولة مثلا أن معدلات البطالة مرتفعة وبالتالي هي تريد أن تسعى لأجل تقليص هذا المعدل. استخدمت سياسات تحفيزية سواء سياسة مالية توسعية أو سياسة نقدية توسعية هنا الطلب الكلي سيزيد إذا زاد الطلب الكلي الإنتاج أيضا سيستجيب للطلب الكلي وسيزيد وبالتالي سيكون هناك توظيف المزيد من العمال أي أن معدلات البطالة سوف تنخفض طيب..

إذا انخفضت معدلات البطالة سنجد أن الاقتصاد الآن بداء في حالة رواج والمستوى العام للأسعار يبداء في الارتفاع فنحن نجحنا في تخفيض معدلات البطالة من ١٠% إلى ٨% مثلا لكن في المقابل نجد أن التضخم ازداد من ٥% إلى حدود ٧% فنحن عالجنا موضوع البطالة ولكن على حساب تزايد أو ارتفاع معدلات التضخم. إذاً هذه ظاهرة منحنى فيلبس الذي يحكي علاقة عكسية بين البطالة والتضخم.

هناك من يرى أن التضخم بعد الحرب العالمية الثانية يعود لأسباب ليس منها ارتفاع الطلب وإنما بسبب تزايد قوة النقابات العمالية وتعاظم القوى الاحتكارية الصناعية مما يؤدي إلى خفض المنافسة السعرية أما الآن فان التغيير الكبير في التكنولوجيا وانحسار قوة النقابات العمالية والخصخصة (الخصخصة هي بيع الحكومة لبعض مشروعاتها إلى القطاع الخاص فانتقلت الملكية إلى القطاع الخاص) وتزايد المنافسة من الاقتصاديات الناشئة يساعد على الحد من التضخم، أي في الوقت الحاضر يمر العالم الغربي بمرحلة جديدة من استقرار الأسعار.

الحلقـة ٢٦

تعتبر البطالة مرض، وكلما زادت معدلات البطالة زادت حدة المرض. **ماهي الآثار السلبية للبطالة؟** نوجز بعضها:

١- تناقص الإنتاج والدخل: النمو الاقتصادي يعتمد على عوامل عديدة كالتكنولوجيا والاختراعات والابتكارات ومعدل نمو رؤوس الأموال، وكذلك على نوعية العنصر البشري ومهاراته ودرجة تعليمه. فإذا تعطل توظيف العمالة المدربة والمتعلمة فإن هذا يؤدي إلى فقدان إنتاج كان يمكن الحصول عليه لو وظفت هذه الطاقة البشرية.

٢- أن الزيادة في معدلات البطالة تؤدي إلى تراجع الطلب في الاقتصاد، وذلك نتيجة تناقص مستويات الدخل وهذا سيعود سلباً على مستوى الدخل مرة أخرى.

٣- أن إيرادات الموازنة الحكومية سوف تتأثر سلباً بسبب البطالة من جانبين:

- أحدهما تراجع مستويات التوظيف يؤدي إلى تخفيض حصيلة الضريبة. أي أن إيرادات الميزانية ستنخفض وسيتولد العجز أو أن العجز يتزايد.
- انخفاض الإنتاج وتزايد البطالة يعني تزايد النفقات الحكومية الخاصة بمدفوعات التحويلات (تعويضات البطالة ومدفوعات الضمان الاجتماعي)، وهذا يؤدي إلى تزايد العجز في الميزانية الحكومية.

٤- الأبعاد السياسية والأمنية والاجتماعية للبطالة. مع تزايد معدلات البطالة تتزايد الجرائم، ومعالجة البطالة تقلص من معدلات الجرئم.

٥- البطالة تُحمل الدول تكاليف تكمن في تلك الأموال التي أنفقت في تعليم وتدريب وتأهيل العاطلين عن العمل.

٦- أن طول فترة البطالة تُفقد العمال مهاراتهم وبالتالي تزيد فترة بطالتهم.

---

## ⊙ النمو الاقتصادي Economic Growth/

أهداف الاقتصاد الكلي تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي. ولم يقل تحقيق مستوى نمو مرتفع، لأنه كما قلنا النمو المرتفع كثيراً ما يصاحبه تضخم وهو غير مرغوب فيه خاصة إذا وصل إلى معدلات عالية.

أما وجود تضخم بحدود معقولة

فلا بأس به حيث النمو الاقتصادي كثيرا ما يصاحبه تضخم.

ويرجع الاقتصاديون النمو الاقتصادي إلى عوامل (شروط) عدة:

١- زيادة التراكمات الرأسمالية Capital Accumulation: لو كان عندك سلعة رأسمالية وهذه السلعة عنصر من عناصر الإنتاج المهمة سوف يوظفها العامل في الإنتاج وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

٢- الاستثمار في الموارد البشرية Human Capital Investmet: ونقصد به التعليم والتدريب واكتساب المهارات. ونجد كثيراً من الدول تهتم بالعنصر البشري -ويسمى بـ(رأس المال البشري)- بتعليمهم وتدريبهم حيث ذلك يؤدي إلى معدلات نمو عالية. إذا قامت الدول بتدريب وتعليم مواطنيها فهذا يعتبر إنجاز كبير سيؤدي إلى تحقيق معدلات نمو عالية للاقتصاد. إذار قارنّا بين العمال لديهم تدريب عالي وعمال ليس لديهم تدريب فسنجد فرق كبير. نجد كثير من الدول الناشئة والتي تحقق معدلات نمو عالية كالصين والهند الاستثمار في العنصر البشري لديها مهم، مما جعلها تنهض اقتصاديا وتحقق معدلات عالية من النمو. ونجد الآن في وقت الأزمة العالمية ونحن في منتصف ٢٠٠٩ أن الأزمة العالمية أدت بكثير من الاقتصاديات إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية سلبية (يعني انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي) بينما هذه الدول الناشئة كالهند والصين والبرازيل تحقق معدلات نمو إيجابية ومرتفعة، فالاستثمار في العنصر البشري يعتبر عامل مهم وأساسي في تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية.

٣- إعادة توظيف الموارد للاستخدامات الأفضل Re-allocation of Resources: يعني تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب، فعند تأهيل شخص وتدريبه في مجال أو تخصص معين فيجب أن يعمل في نفس التخصص، أما لو جعلته يعمل في تخصص آخر لا يتناسب مع تأهيله فهذا يؤدي إلى سلباً على إنتاجيته. نعم تم توظيفه لكن لم يستغل الاستغلال الأمثل ويسمى underutilized.

٤- الاستفادة من اقتصاديات الحجم Economic of Scale: المقصود بها بعض المشروعات عندما تتوسع تحصل على انخفاض في متوسط التكاليف الكلية، يعني أن هناك عوامل إيجابية للاقتصاد من خلال التوسع لهذه المنشأة، والذي سيؤدي إلى زيادة إنتاجها ويجعل متوسط تكاليفها ينخفض، هذا يسمى بـ(الاستفادة من وفرات الحجم الكبير). فإذا جعلنا هذه المنشآت -التي لديها تزايد غلة الحجم- تتوسع في الإنتاج فهذا لا شك أنه سوف يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية.

⊙ التضخم/ **هو الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار،** وأهم آثاره:

١- يعمل على إعادة توزيع الأصول المالية، حيث أنه يفيد المدينين على حساب الدائنين.

٢- يؤثر سلباً في الأفراد الذين يحصلون على مستويات دخول ثابتة، وكذلك الذين ادخروا مبالغ ثابتة.

يعني مع زيادة التضخم فإن هذه المبالغ التي لديهم تصبح قوتها الشرائية/قيمتها الحقيقية منخفضة وبالتالي تؤثر عليهم. مثال: شخص ثري لكن كل الأصول لديه هي نقود، وحصل تضخم عالي، قيمة هذه الأصول أو الثروة (النقود سائلة) ستنخفض انخفاض كبير، بينما لو كانت أصول عينية فهي لن تتأثر بالتضخم وستحافظ على قيمتها الحقيقية. في الدول التي لديها يحصل

لديها معدلات تضخم مرتفعة نجد أن النقود ستفقد بعض وظائفها خاصةً عندما تكون مخزون للقيمة. فالنقود لا تصلح أن تكون مخزن للقيمة إذا كان هناك معدلات مرتفقعة في التضخم.

٣- ينظر إلى التضخم على أنه ظاهرة سيئة من منظور المستثمرين، إذ يصعب عليهم حساب العوائد المرتقبة من استثماراتهم. إذا كان التضخم ظاهرة ومرتفع فهو سيؤثر سلباً على المستثمرين وسيكون هناك متشائمين وعملية حساب العوائد التي يحصلون عليها ستكون صعبة من خلال حدوث التضخم.

---

## الحلقـــة ٢٧

⊙ **أسباب التضخم/ وترجع الى سببين:**

السبب الأول / مرتبط بالطلب الكلي

والسبب الثاني / مرتبط بالعرض الكلي.

وقلنا أن العوامل التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي تسمى (التضخم بجذب الطلب Demand Pull inflation). فإذا زاد مثلا عرض النقود فإن زيادة عرض النقود ستؤدي إلى تخفيض أسعار الفائدة وبناءاً عليه فإن حجم الاستثمارات سيزيد وبالتالي الطلب الكلي سيزيد. إذا هنا نلاحظ أن سبب التضخم هو السبب في زيادة الاستثمارات نتيجة لانخفاض سعر الفائدة والذي حصل بسبب زيادة عرض النقود.

في المقابل أيضا لو كانت زيادة الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي، فنحن نعرف أن الإنفاق الحكومي أحد مكونات الطلب الكلي. فإذا زاد الإنفاق الكلي زاد الطلب الكلي، بمعنى أن منحنى الطلب الكلي سينتقل إلى أعلى، إذاً هنا يعتبر التضخم إذا حصل ارتفاع في الأسعار بمعنى أن التضخم بجذب الطلب، وكذلك يمكن القول إذا زاد حجم الاستهلاك لو كان هناك زيادة في حجم الاستهلاك الكلي ستؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي وبالتالي سيكون عندنا تضخم بجذب الطلب.

في الجانب الآخر التضخم الذي يأتي من خلال العرض الكلي

(التضخم بدفع النفقة Cost Push Inflation) وهذا يحدث ربما بسبب زيادة الأجور أو زيادة أسعار أيا من عناصر الإنتاج، كذلك مثلا زيادة أسعار البترول بحكم أن البترول يعتبر سلعة وسيطة تستخدم كوسيلة في الإنتاج فإذا ارتفعت أسعار البترول هذا سيؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليسار وبالتالي سيكون هناك ارتفاع في المستوى العام للأسعار وسيكون هناك تضخم بدفع النفقة.

⊙ **التضخم/**

١) يسهم الارتفاع في أسعار مدخلات الإنتاج كأسعار المواد الخام في زيادة معدلات التضخم وهذا ما يعرف بضغوط التكاليف Cost Push Inflation.

٢) تمثل الزيادة في الطلب الكلي التي تفوق في التغير في العرض الكلي مصدرا من مصادر التضخم وهذا ما يعرف التضخم بجذب الطلب Demand Pull inflation ويمكن أن تحدث هذه الزيادة في الطلب الكلي لأي سبب يؤدي إلى زيادة أحد مكونات الطلب الكلي مثل:

أ- الزيادة في معدلات نمو عرض النقود مع عدم مواكبة الطلب على النقود لهذه الزيادة تؤدي إلى زيادة في التضخم.

ب- التوسع في السياسة المالية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب يمكن أن يهيئ المناخ لزيادة الأسعار.

ويوصى في هذا الصدد أن يلازم النمو في عرض النقود مقدار النمو الحقيقي على النقود، والذي يعتمد على معدل النمو الحقيقي في الناتج القومي. أي كما قلنا مرارا وتكرارا يجب أن تكون الزيادة في عرض النقود تتمشى مع نفس نسبة الزيادة في الناتج.

---

## ⊙ مؤشر أسعار المستهلكين (CPI)

هو مؤشر يقيس التغيرات في سلة من السلع الثابتة التي تتضمن البنود المشتراة من قبل مستهلك نموذجي.

أي أن مؤشر سعر المستهلك هو مقياس لقيمة النقود عبر الزمن.

أن ما يهم الناس هو القيمة الحقيقية أو القوة الشرائية للنقود أو الدخل، وليس القيمة الاسمية.

---

مثال: افترض أن تكلفة السلعة في عام ١٩٩٢ (نعتبرها سنة الأساس)تساوي ٢٠٠ ريال، بينما تكلفة هذه السلعة في ١٩٩٧ هي ٢٥٠ ريال.

شرح المسألة هذه في المحاضرة من الدقيقة ٧:٠٠ إلى ٩:١٥.

$$\text{CPI in year K} = \frac{\text{تكلفة السلعة في سنة } K}{\text{تكلفة السلعة في سنة الأساس}} \times 100$$

$$\text{CPI in 1992} = \frac{\$200}{\$200} \times 100 = 100$$

$$\text{CPI in 1997} = \frac{\$250}{\$200} \times 100 = 125$$

زادت الأسعار خلال خمس سنوات بمقدار ٢٥%

**مثال آخر:** افترض أن لديك ٣٠٠ دولار في عام ١٩٩٢ كم تحتاج لتكون قادرا على الحصول على نفس مستويات المعيشة في عام ١٩٩٧؟ (من خلال ما حصلنا عليه اللي هو قبل قليل قلنا أن CPI يساوي ١٢٥ في عام ١٩٩٢)

باستخدام نسبة مؤشر أسعار المستهلك في عام ١٩٩٧ إلى مؤشر أسعار المستهلك في عام ١٩٩٢:

شرح المسألة في المحاضرة من الدقيقة ٩:٥٣ إلى ١٠:٤٠

تحتاج إلى ٣٧٥ دولار فقط في عام ١٩٩٧ ، للحفاظ على نفس مستوى معيشتك في ١٩٩٢

$$300 \times \frac{125}{100} = 375$$

---

⦿ **مؤشر أسعار المستهلك في مقابل مؤشر السلسلة للناتج المحلي الإجمالي:**

كل من مؤشر أسعار المستهلكين CPI ومؤشر السلسلة Chain Index

(الذي حل محل معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ١٩٩٦)/ هو مقياس لمتوسط الأسعار في الاقتصاد.

هناك بعض الدول تستخدم مؤشر السلسة كبديل لمعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الذي سبق الحديث عنه.

و تعتبر هذه المؤشرات كلها مقياس لمتوسط الأسعار في الاقتصاد.

⦿ الفرق بين مؤشر أسعار المستهلك ومؤشر السلسلة للأسعار.

مؤشر أسعار المستهلك يشمل السلع المنتجة في السنوات السابقة، و السلع المستوردة.

في حين أن مؤشر السلسلة للأسعار يتضمن السلع المنتجة في نفس السنة ولا يتضمن السلع المستوردة.

---

**لماذا يميل مؤشر الأسعار الاستهلاكية لتهويل تغيرات الأسعار أو للمبالغة في الأسعار؟**

مؤشر أسعار المستهلك يميل إلى المبالغة في تقدير التغيرات الحقيقية في تكاليف المعيشة لأنها:

١ . لا تسمح لحصة السلع التي ارتفعت أسعارها بالانخفاض في السلة النمطية من السلع المستخدمة من قبل وزارة التجارة.

٢ . صعوبة قياس التحسن في نوعية السلع عبر الزمن.

لذلك يعتقد الاقتصاديون أن معدل التضخم مبالغ فيه بنسبة تتراوح بين ٠.٥ % و١.٥ % كل سنة.

وهذا يعني أن التعديلات في تكلفة المعيشة على الأجور ومدفوعات الضمان الاجتماعي على أساس التغيرات في أسعار المستهلكين تميل إلى أن تكون أكبر مما ينبغي.

⊙ قياس معدل التضخم *Inflation Rate* / هو معدل التغير النسبي في مؤشر الأسعار.

على سبيل المثال: افترض أن مؤشر الأسعار في عام ١٩٩٨ = ٢٠٠

ومؤشر الأسعار في عام ١٩٩٩ = ٢١٠

شرح المسألة في المحاضرة من الدقيقة ١٤:٣٨ إلى ١٥:٢٠

$$\text{Inflation Rate} = \frac{(210 - 200)}{200} = 0.05 = 5\%$$

الاستنتاج: هذه الدولة تشهد ٥ % معدل التضخم.

---

التضخم لا يشير إلى مستوى الأسعار، سواء كانت مرتفعة أو منخفضة، ولكن إلى النسبة المئوية للتغير من سنة إلى أخرى.

إذا كانت الأسعار مرتفعة ولكنها لا تزال هي نفسها من سنة إلى أخرى، لن يكون هناك أي تضخم خلال تلك الفترة.

تاريخياً مستوى الأسعار لم يكن له اتجاه تصاعدي قبل ١٩٤٠، ولكن بعد عام ١٩٤٠ مستوى الأسعار ارتفع ارتفاعاً حاداً.

أي أن معدلات التضخم لم تكن ذات خطر قبل عام ١٩٤٠ و الأسعار لم ترتفع ارتفاع كبير.

لكن بعد عام ١٩٤٠ بدأت الأسعار ترتفع ارتفاعا كبيرا ولعل ذلك يعزى إلى التحول التدريجي من استخدام الذهب كعملة إلى العملات الورقية.

⊙ و في التضخم المدينين هم المستفيدون .

---

⊙ انكماش الأسعار *Deflation* /

الانكماش / هي الفترة التي يكون فيها متوسط مستوى الأسعار في حالة هبوط (هو عكس التضخم).

---

خلال فترة الكساد الكبير بين ١٩٢٩ و١٩٣٣، انخفض متوسط الأسعار بنسبة ٣٣%.

عندما يهبط متوسط مستوى الأسعار فإن الأجور تميل إلى الانخفاض، ولذلك فإن الانكماش مشكلة

لأن الناس قد لا تكون قادرة على تسديد ديونها. أي أن الدائنين هم المستفيدون في حالة انكماش الأسعار.

---

⊙ نمو النقود والتضخم ومعدلات الفائدة *Inflation and Interest Rate ،Money Growth* /

يدمج هذا الفصل بعض المواضيع المتقدمة في الفصول السابقة، ويتضمن ما يلي:

⊙ في المدى القصير، التغيرات في نمو النقود تؤثر في الناتج الحقيقي، أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

⊙ في المدى الطويل/ ❶ التغيرات في عرض النقود لا تؤثر في المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد.

❷ معدل نمو السيولة المحلية يحدد معدل التضخم وليس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

❸ النقود محايدة money is neutral :

إذا ارتفعت الأجور الاسمية والأسعار في نفس المعدل، ولنقل مثلا ٥% سنويا، فإن الأجور الحقيقية تظل ثابتة.

⊙ التضخم المستمر لديه ميل ليصبح الوضع الطبيعي للأمور في الاقتصاد.

على سبيل المثال، عندما عقد المنتجون توقعاتهم للتضخم بنسبة ٥% سوف يتوقعون ارتفاع متوسط أسعار المدخلات والأجور بنسبة ٥ % العام المقبل.

⊙ توقعات التضخم تصبح متأصلة في القرارات التي تتخذ في جميع جوانب الحياة.

⊙ يفهم العمال أن زيادة ٥ % في الأجور من شأنه أن يقابله زيادة ٥ % في أسعار السلع التي يشترونها،

فإذا فهم العمال أن زيادة ٥% من الأجور من شأنه أن يقابل الزيادة ٥% من أسعار السلع فمعنى ذلك أن العمال يتوقعون التضخم توقعا كاملا.

⊙ عندما يفشل العمال في إدراك أن السبب الوحيد لارتفاع الأجور الاسمية بنسبة ٥ % هو بسبب التضخم العام ٥ %، يمكن القول أنهم يعانون من وهم النقود. كيف ذلك؟

يعني نفترض أن الأسعار لاحظ العمال أن الأجور زادت بنسبة مثلا ٢ % أو ٣ % إذا كان ليس لديهم توقعات حول التضخم يعني لا يتوقعون أي تضخم لا يتوقعون أن هناك أي ارتفاع بالأسعار معنى ذلك أنهم سيبنون قرارهم على أن هذه الزيادة في الأجور النقدية بمقدار ٣ % يعني أنها زيادة حقيقية، وبالتالي سيزيدون من عرضهم للعمل أي ساعات عمل زيادة وهكذا وأشخاص آخرين ستغريهم هذه الأجور في الدخول وبالتالي عرض العمل سوف يزيد وبالتالي الإنتاج سوف يزيد. هذا إذا لم يتوقع العمال أي تضخم وبالتالي من المفترض أن هذه الزيادة التي أعطتهم الشركات إياها يعتبرونها زيادة حقيقية.

ولكن في واقع الأمر أن هذه الزيادة في الأجور هي في الحقيقة نتيجة للزيادة في المستوى العام لأسعار السلع أي بمعنى التضخم.

فكثيرا ما نقول أن العمال في الواقع خدعوا أو توهموا money illusion بحيث أنهم توقعوا الزيادة في الأجور أنها زيادة حقيقية الأجور النقدية ولكن هي في واقع الأمر ليست زيادة حقيقية وإنما هي زيادة اسمية.

⊙ عندما يحمل الجمهور توقعات للتضخم فإن المعدلات الحقيقية والاسمية لأسعار الفائدة تختلف.

$$Nominal\ rate\ of\ interest = Real\ rate\ of\ interest + Expected\ rate\ of\ inflation$$

معدل التضخم المتوقع + سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي

⊙ عندما يكون هناك تضخم ومتوقع فأننا نتوقع أن يكون معدل الفائدة الاسمي أكبر من معدل الفائدة الحقيقي.

⊙ في المدى الطويل، التغيرات في عرض النقود لا تؤثر على المتغيرات الحقيقية، بما في ذلك سعر الفائدة الحقيقي.

ولكن المعدلات الاسمية، والتي تعتمد على معدل التضخم، سوف تتأثر بنمو المعروض من النقود.

⊙ التضخم،في البلدان ذات النمو العالي لعرض النقود عادة ما تكون أسعار الفائدة الاسمية أعلى من أسعار الفائدة الاسمية في البلدان ذات معدلات النمو الأقل لعرض النقود.

⊙ الطلب على النقود يتأثر أيضا بتوقعات التضخم، فالتضخم يزيد من الطلب على النقود لمواكبة الزيادة المتوقعة في معدل التضخم.

⊙ إذا كانت الجماهير في حاجة إلى المزيد من النقود بمقدار ٦% كل سنة لإجراء المعاملات، ويسمح البنك المركزي بزيادة المعروض من النقود بنسبة ٦%، فهذا يعني أن كلا من العرض والطلب على النقود ينمو بنفس المعدل. وهذا يعني أن أسعار الفائدة الحقيقية وأسعار الفائدة الاسمية سوف تظل ثابتة.

⊙ وفي المدى القصير، التغيرات في معدل نمو النقود يؤثر على أسعار الفائدة الحقيقية. فإذا انخفض معدل نمو المعروض من النقود سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية والاسمية.

⊙ في المدى الطويل، الاقتصاد يستجيب لانخفاض معدل النمو النقدي من خلال انخفاض معدل التضخم، ومع تراجع التضخم، فإن المعدل الحقيقي للفائدة يعود إلى قيمته الأصلية، ومعدلات الفائدة الاسمية تنخفض أيضا.

و تمثل بالعلاقه:

$$Nominal\ rate\ of\ interest = Real\ rate\ of\ interest + Expected\ rate\ of\ inflation$$

معدل التضخم المتوقع + سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي

⊙ خلاصة القول: تباطؤ نمو النقود يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة في المدى القصير.

أما في الأجل الطويل/ فإن انخفاض نمو عرض النقود يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم ومن ثم انخفاض أسعار الفائدة.

⊙ التضخم أو عرض النقود يؤثر على المتغيرات الحقيقية في الأجل القصير.

أما في الأجل الطويل فإن تأثيراته على المتغيرات الاسمية فقط اللي هو التضخم .

بمعنى أن هناك زيادة في معدلات التضخم في الأجل الطويل.

محاضرة ٢٨

## ⊙ منحنى فيليبس المتضمن للتوقعات /

- يوضح العلاقة بين التضخم والبطالة.
- تأثير الركود والرواج على الأسعار والأجور هي أكثر تعقيداً عندما نأخذ في الاعتبار التضخم المستمر.
- وفقا لمنحنى فيليبس المتضمن للتوقعات فإن البطالة تتغير مع التضخم الغير متوقع.

لنفترض أن الاقتصاد يعمل عند مستوى العمالة الكاملة، وعليه ترتفع الأجور والأسعار عند المعدل المتوقع من قبل العمال والشركات.

ولكن إذا كان نمو الاقتصاد تجاوز الناتج الكامن، فإن معدل البطالة ينخفض إلى أدنى من المعدل الطبيعي، والتضخم سوف يميل إلى الارتفاع.

⊙ معدل التضخم الفعلي سيكون أعلى بكثير من معدل التضخم المتوقع، وبالمثل عندما تكون البطالة أعلى من المعدل الطبيعي سوف يكون التضخم الفعلي أقل مما كان متوقعا.

⊙ في أواخر ١٩٦٠، قال ميلتون فريدمان وإدموند فيليبس، أن معدل التضخم يزيد فجأة، ومن المرجح أن بعضاً من هذه الزيادة المفاجئة لم تكن متوقعة تماماً. ومن ثم فإن التضخم الفعلي بعد ذلك سوف يتجاوز معدل التضخم المتوقع.

⊙ إذا كان العمال لا يتوقعون التضخم، فإنهم يعتقدوا أن الزيادات في الأجور الاسمية (نتيجة لارتفاع معدلات التضخم)هي في الواقع زيادات في الأجور الحقيقية.

ونتيجة لارتفاع الأجور الحقيقية المتصورة من قبل العمال، سوف يسعوا إلى بذل المزيد من ساعات العمل، وبالتالي انخفاض معدلات البطالة. وهذا هو السبب أن ارتفاع معدلات التضخم كثيراً ما يرتبط به انخفاض معدلات البطالة.

---

⊙ وبالمثل فإن انخفاض معدل التضخم، على الأقل جزء منها لم يكن متوقعا، ونتيجة لذلك فإن الأجور الاسمية ستنخفض أو أن معدل الزيادة فيها سيتباطأ، ومع انخفاض الأجور الحقيقية المتصورة، فإن عدداً أقل من العمال يبحثون عن عمل، ومعدل البطالة سوف يرتفع وعندما يدرك العمال أن التضخم الفعلي هو أقل مما كان متوقعا، فإن معدل البطالة سيعود إلى المعدل الطبيعي.

- ولذلك انخفاض معدل التضخم من المرجح أن تترافق مع زيادات مؤقتة في البطالة.
- في محاولة أولية لتفسير العلاقة بين التضخم والبطالة قام فيليبس في عام ١٩٥٠ بتجميع بيانات عن البطالة في بريطانيا أظهرت وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم. وهذه العلاقة تعرف باسم (منحنى فيليبس المعتاد أو العادي).

---

- في ١٩٦٠ وجد بول ساموبلسون وروبرت سولو العلاقة نفسها في بيانات الولايات المتحدة، (يعني وجدوا علاقة عكسية بين البطالة والتضخم حتى في الولايات المتحدة). ولكن أياً من هذه الدراسات لم تأخذ في الاعتبار توقعات التضخم.

⊙ يمكننا استخدام منحنى فيليبس المتضمن للتوقعات لوصف أنماط من التضخم والبطالة في الثمانينات الميلادية لأمريكا. فارتفاع معدلات التضخم بدءا من عام ١٩٧٧ قاد الرئيس كارتر على تعيين بول فولكر، المعروف بالمكافح للتضخم أو المحارب للتضخم، كرئيس لمجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي فاستخدام سياسة نقدية متشددة تسببت في رفع الأسعار الفائدة ارتفاعاً حاداً، وكذلك ارتفعت البطالة لتصل إلى أكثر من ١٠ % بحلول عام ١٩٨٣.

- وكنتيجة لذلك البطالة الفعلية تجاوزت المعدل الطبيعي، وانخفض معدل التضخم، كما تنبأ بذلك منحنى فيليبس المتضمن للتوقعات.

✎ يمكننا تلخيص ما سبق قوله في هذا الرسم:

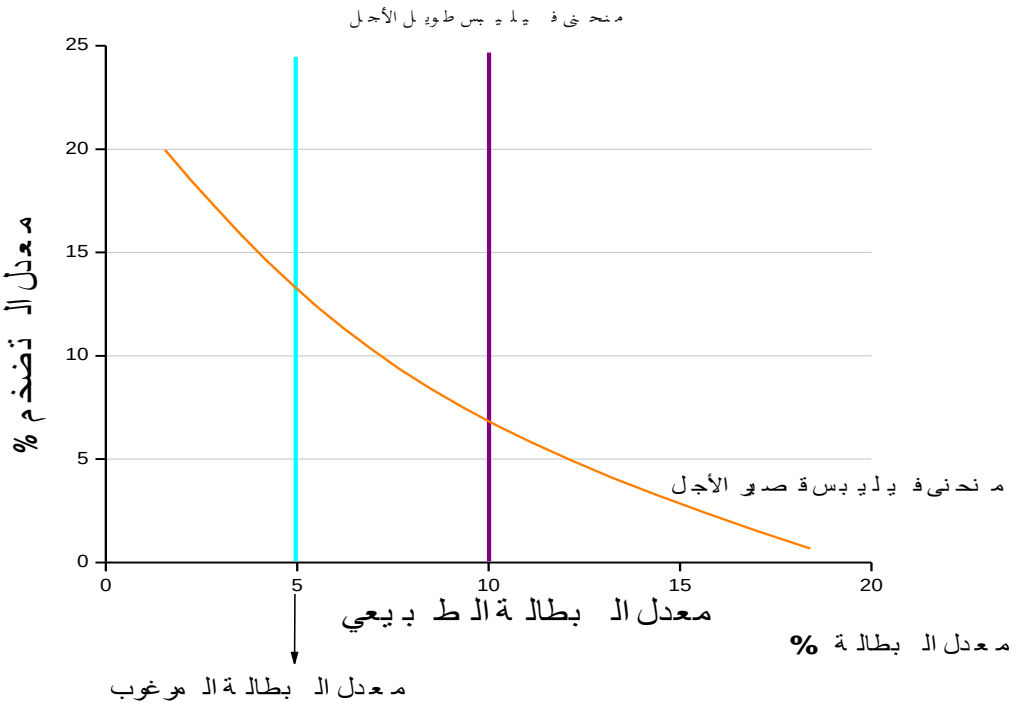


نلاحظ في هذا الرسم / على المحور الرأسي معدل التضخم كنسبة مئوية

وعلى المحور الأفقي معدل البطالة أيضا كنسبة مئوية.

ثم رسمنا في الحقيقة افترضنا أن معدل البطالة الطبيعي هو ١٠ % ووضعنا عمود وسميناه منحنى فيليبس طويل الأجل، أما منحنى فيليبس قصير الأجل (باللون البرتقالي)يحكي علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة،

هذا منحنى فيليبس قصير الأجل وضعنا تحته إشارة إلى معدل التضخم المتوقع يساوي ٧ % يعني عندما رسمنا هذا المنحنى منحنى فيليبس قصير الأجل هو رُسِمَ على افتراض أن معدل التضخم المتوقع هو ٧ %. قد يقول قائل كيف عرفنا أنها ٧ %؟ نقول انظر إلى نقطة التقاطع منحنى فيليبس قصير الأجل مع منحنى فيليبس طويل الأجل تقاطعهما تقريبا عند نقطة ٧، فهنا عند هذه النقطة يتطابق التضخم المتوقع مع التضخم الفعلي، وبالتالي يكون الوضع هو عند معدل البطالة الطبيعي. ثم بعد ذلك لاحظ معي ملاحظة أخرى أن لو تغيرت التوقعات، لو أن منحنى فيليبس قصير الأجل تغيرت توقعاته من ٧ % لنقل مثلا ٨ % أو ٩ % هذا سيؤدي إلى الانتقال لأعلى زيادة معدل التضخم المتوقع ستؤدي إلى انتقاله لأعلى، أما انخفاض معدل التضخم المتوقع ستؤدي إلى نقله للأسفل.

عندنا أيضا عمود آخر عند مقدار ٥ % (معدل بطالة ٥%)وكتبنا عنده محل البطالة المرغوب بمعنى أن لو افترضنا أن السياسات الاقتصادية تسعى إلى تخفيض معدل البطالة من ١٠ إلى ٥ % هل تستطيع؟

نجد إذا استخدمنا منحنى فيليبس قصير الأجل لو استخدمت مثلا الحكومة سياسة اقتصادية توسعية مثلا لنقل مثلا سياسة نقدية توسعية فهي ستؤدي إلى زيادة عرض النقود، وبالتالي ستؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار يعني تضخم، يعني الاقتصاد العام افترضنا أن معدل البطالة الطبيعي هو ١٠ % وبالتالي أي زيادة في عرض النقود ستؤدي إلى زيادة في التضخم، لكن هذه الزيادة في الحقيقة في التضخم العمال لم يدركوها، وبالتالي المشاهد عندما ترتفع الأسعار سيزيد طلبهم على العمال وسيغرونهم بزيادة الأجر النقدي. فإذا زادوا الأجر النقدي مثلا بمقدار معين على سبيل المثال سيغري العمال سيعتقدون أن هذه الزيادة هي زيادة حقيقية، لأن توقعاتهم كما ألمحنا أنها عند ٧ % للتضخم ولكن الذي حصل أن التضخم أكثر من ذلك التضخم الفعلي. فلما زادت المنشئات الأجور أغرت العمال لكنها كما قلت زيادة غير حقيقية، العمال في الحقيقة انخدعوا فيها، فقاموا بعرض المزيد من العمل وبالتالي انخفض معدل البطالة كما نلاحظ من ١٠ إلى ٥ % ولكنه انخفاض مؤقت لأن العمال سيدركون لاحقاً أنهم خدعوا وبالتالي سيطالبون في الحقيقة بزيادة أكبر في الأجور لأنهم الآن يبنون توقعاتهم على معدل أعلى من ٧ %، وسينتقل منحنى فيليبس إلى أعلى وسيعود الوضع مرة أخرى إلى نقطة تقاطع منحنى فيليبس قصير الأجل مع منحنى فيليبس طويل الأجل حيث سيكون معدل البطالة هو المعدل الطبيعي ١٠ % في هذا المثال.

⊙ خلاصة القول: أن أي زيادة في الواقع سواءاً في عرض النقود أو سياسة زمنية توسعية حتى وإن أغرت العمال لعمل المزيد بسبب انخداعهم بهذه الزيادة النسبية في الأجور إلى حالة مؤقتة سيدرك العمال لاحقا وسيغيروا توقعاتهم حول معدل التضخم وسيعود الوضع إلى الوضع الطبيعي. بمعنى خلاصة القول في الأجل الطويل ليس هناك في الحقيقة تبادل بيت التضخم والبطالة بل أن معدل البطالة سيكون في الحقيقة عند مستوى البطالة الطبيعي وسيستقر الوضع عند هذا.

---

⊙ عملية عرض النقود/

ما هي النقود؟ ما هي مواصفاتها؟ خصائصها؟ عملية خلق النقود... هذه المواضيع في الحقيقة التي تهمنا ويجهل الحديث عنها عند عمل البنوك، عملية من يؤثر في عرض النقود؟ وهل البنك المركزي هو الوحيد الذي يتحكم في عرض النقود؟ أم أن هناك جهات أخرى تؤثر في عملية عرض النقود؟

فنبدأ ونقول ما هي النقود أولا؟ وما هي النقود التي استخدمت في السابق؟

سنجد في الحقيقة أن هناك أنواع عدة من النقود استخدمت،

استخدمت المعادن كالذهب والفضة وغيرها من السلع الأخرى.

وهناك أيضا ما يسمى بموضوع المقايضة وهي مبادلة سلعة بسلعة.

وكان في العصر الماضي المقايضة تستخدم، ولكن مشكلة المقايضة أنك عندما تريد أن تبادل سلعة عليك أن تبحث عن الشخص الذي لديه السلعة التي تريدها أنت ويكون هو أيضا يرغب بالسلعة التي معك،

فلا شك أنه فيه صعوبة كبيرة، فالنقود في الحقيقة لا شك أنها سهلت عملية التبادل وبطرق ميسرة، إذا كان عندك سلعة تستطيع أن تبيعها وتحصل على النقود، ثم تشتري السلعة التي تريدها. ننتقل إلى الشريحة..

# النقود، النظام البنكي والبنك المركزي
# the Banking System and the Federal Reserve،Money

## ماذا تعني النقود؟ What is Money?

النقود هي كل شيء يستخدم بانتظام في المعاملات الاقتصادية. أو التبادل.

الناس مستعدون لقبول النقود بوصفها وسيط التبادل بسبب أن قيمتها معترف بها، ونحن على ثقة من أن النقود التي نحصل عليها سوف تكون مقبولة من الآخرين كوسيلة للدفع.

بالإضافة إلى العملة، فإننا أيضا نقبل الشيكات لأن الشيكات يمكن استخدامها لعمل المدفوعات.

على مر التاريخ، العديد من الأشياء لعبت دور النقود.

بالإضافة إلى الاعتراف بقيمتها، هناك خصائص مرغوب توفرها في النقود تشمل القابلية للتخزين

فالسلع الزراعية لا تصلح أن تستخدم كنقود لأنها صعبة التخزين، والقابلية للانقسام يعني يمكن تجزئتها إلى أجزاء حتى تصلح لأن تكون مقياساً للقيمة. المعادن النفيسة، والأحجار، وقضبان الذهب، وحتى السجائر لعبت دور النقود. فيما مضى استخدمت كل هذه كنقود.

بغض النظر عما هي النقود، تؤدي النقود عدة وظائف، كلها متعلق بجعل التبادلات الاقتصادية أسهل.

### ما هي وظائف النقود:

١) تستخدم كوسيط للتبادل Medium if exchange

بدلا من استخدام النقود، يمكن استخدام المقايضة أو مبادلة السلع بشكل مباشر بسلع أخرى. ولكن بمقارنة النقود مع المقايضة، من المؤكد أن النقود أكثر كفاءة. لماذا؟ لأن المقايضة تتطلب رغبات مزدوجة ومتزامنة لا تحدث إلا من قبيل الصدفة.

فالمقايضة تتطلب منك العثور على شخص على وجه الدقة لديه ما تبحث عنه ويريد شراء ما ترغب بالضبط التنازل عنه في المقابل، ولا يحل هذه المشكلة إلا النقود.

٢) النقود تستخدم كوحدة للحساب Unit of account

النقود توفر راحة كمعيار للحساب عندما تكون الأسعار لجميع السلع مقدرة بالنقود. النقود بوصفها وحدة للحساب، أو وحدة للمعيار الذي يمكن أن يستخدم لمقارنة القيمة النسبية للسلع، مما يسهل إجراء المعاملات الاقتصادية.

٣) النقود تستخدم كمستودع للقيمة Store of value

النقود يمكن أن تستخدم كمخزن للقيمة قبل أن تستخدم في إجراء المعاملات. من وقت استلام النقود حتى ذلك الوقت الذي تستخدم فيه النقود، يمكنك استخدام النقود لتخزين القيمة. مع العلم أن النقود لا تقوم بوظيفة مستودع للقيمة بشكل كامل، ولا سيما في الحالات التضخمية التي تسود في الاقتصاد، حيث أن القيمة الحقيقية للمبلغ الاسمي من النقود تتناقص.

إذا، إذا كانت هناك معدلات تضخم مرتفعة فلا شك أن وظيفة النقود كمستودع للقيمة لن تكون في الحقيقة صالحة، لأن الأشخاص لن يقوموا بادخار أو حبس نقودهم لديهم في المنازل، لماذا؟ لأن حبسها لفترة وجيزة سوف تفقد القيمة الحقيقية لها، فقد تفقد ١٠ % من قيمتها خلال شهر، إذا هنا النقود لا تصلح أن تكون مخزن للقيمة. فلابد أن يكون هناك استقرار في المستوى العام للأسعار أي ليست هناك معدلات تضخم مرتفعة، أما إذا كانت هناك معدلات تضخم مرتفعة الناس في الحقيقة سيتجنبون الاحتفاظ بالنقود لكي لا تفقد قيمتها.

## المصارف (البنوك)كوسطاء ماليين

المصرف التجاري يقبل الأموال من المدخرين في شكل ودائع، ويستخدم هذه الأموال لتقديم القروض للشركات. وهذه الودائع طبعا أنواع لدى البنك، بعضها ودائع ادخارية، وبعضها نسميها حسابات جارية. الودائع الادخارية تعطي أسعار فائدة معينة ولكن البنوك لما تعطي المدخر سعر فائدة معين، سوف تتقاضى من المقترضين أسعار فائدة أعلى بكثير، والفرق بينهما هو في الحقيقة الأرباح التي تحصل عليها البنوك. فمثلا ربما تعطي ٢ % مقابل الوديعة الادخارية. طيب هي عندما تقرض ربما تقرض بمعدل ١٠ % يعني تأخذ سعر فائدة ١٠%. الفرق بين الـ ١٠ % والـ ٢ % اللي هو يساوي ٨%

هذا يعتبر عائد صافي للبنوك كأرباح صافية. وبعض الحسابات اللي هي حسابات جارية لا تدفع في الحقيقة عليها أي فوائد وبعض الأحيان في الآونة الأخيرة بدأت تعطي فوائد منخفضة حتى تغري الأشخاص بفتح حسابات لديها. وعندما تعطي الحسابات الجارية فوائد لا تكون هناك أي تكلفة على البنوك لأنها في الحقيقة لا تعطي أي شيء للمودع بالتالي هي تستطيع أن تستخدمها وتوظفها ويكون كل الأرباح لها صافية.

## الميزانية العمومية المبسطة للمصرف التجاري لها جانبان:

الخصوم Liabilities: هي مصادر الأموال التي يحصل عليها البنك، والبنك هو المسئول عن إعادة الأموال إلى المودعين.

الأصول Assets: هي استخدام الأموال التي بحوزة البنك. الأصول تولد دخل للبنك. فالقروض هي أصول للمصرف لأن المقترض يجب أن يدفع فائدة لمصلحة البنك.

الميزانية العمومية للبنك التجاري: تشمل..

القيمة الصافية Net Worth: تشير إلى الأموال الأولية والتي يساهم بها الملاّك الأصليون. القيمة الصافية دخلت ضمن جانب الخصوم لأنها هي أيضا من مصادر الأموال.

الاحتياطي Reserves: هي الأصول التي لا تقرض.

يطلب القانون من المصارف الاحتفاظ بجزء من ودائعهم كاحتياطي إلزامي لا يحق لهم إقراضه، ويسمى بالاحتياطيات الإلزامية. البنك قد يختار وضع مزيداً من الاحتياطيات أكثر مما هو مطلوب وهذه تسمى الاحتياطيات الفائضة (الزائدة).

الحلقة ٢٩

توقفنا في الحلقة السابقة حول ميزانية البنك والتي تتكون من أصول وخصوم، وتكلمنا عن الـReserves اللي هو الاحتياطي، وقلنا أن هناك **احتياطي إلزامي واحتياطي إضافي**.

- **احتياطي إلزامي** يكون مقرر من قبل البنك المركزي لدينا مثل المملكة العربية السعودية الآن نسبة احتياط القانوني هو ٧%.
- الاحتياطي الإضافي أو (الاختياري)اللي هو الـ Extra Reserve هذا في الحقيقة يضعه البنك حسب ما يريد وحسب الأوضاع الاقتصادية محيط به.

فالاحتياطي الإضافي يزيد في الحقيقة عندما يكون هناك درجة عالية من التشاؤم لدى البنوك. في الأزمة الاقتصادية العالمية نجد أن درجة التشاؤم لدى البنوك كبيرة وبالتالي هي تحجب عن الإقراض وتضع شروط وقيود كبيرة لأجل الإقراض، وبالتالي هي تحتفظ باحتياطي إضافي كبير، ولهذا عندما لاحظت مؤسسة النقد احتفاظ البنوك التجارية لدينا بالمملكة باحتياطي بإضافي كبير خفضت ما تمنحه مؤسسة النقد من عائد على الودائع التي تودعها البنوك التجارية لدى مؤسسة النقد،

العكسي فخفضته إلى ٠.٢٥% لأجل أن تجعل هذه الأموال تبحث عن منافذ واستثمارات يعود نفعها إلى الاقتصاد.

نعود إلى الشريحة لننظر إلى ميزانية البنك..

| الخصوم | | الأصول | |
|---|---|---|---|
| الودائع | 2000$ | الاحتياطي | $200 |
| القيمة الصافية | 200 | القروض | 2000 |
| المجموع | 2200$ | المجموع | 2200$ |
| assets – liabilities | | Net Worth= | |

القيمة الصافية دخلت ضمن جانب الخصوم لأنها هي أيضا من؟؟؟؟؟؟؟؟؟ الأموال. الاحتياطي Reserves هي الأصول التي لا تقرض. يطلب القانون من المصارف الاحتفاظ بجزء من ودائعهم كاحتياطي إلزامي لا يحق لهم إقراضه، ويسمى بالاحتياطيات الإلزامية. البنك قد يختار وضع مزيداً من الاحتياطيات أكثر مما هو مطلوب وهذه تسمى الاحتياطيات الفائضة (الزائدة).

نجد في الحقيقة هنا قلنا الخصوم والأصول لدينا هنا مثال مثلا الودائع لو كان عندنا وديعة بمقدار ٢٠٠٠ ريال أو إجمالي الودائع هو ٢٠٠٠ القيمة الصافية ٢٠٠ اللي هو Net worth اللي قلنا المؤسسين في الواقع net worth قلنا القيمة الصافية للبنك تشير إلى الأموال الأولية التي يساهم بها الملاك الأصليون يعني مقدار ما يساهم به الملاك الأصليون هو ٢٠٠ هذا أسميها خصوم. الأصول تشمل قروض البنوك (ما تقرضه الآخرين)من احتياطي سواء كان احتياطا إلزاميا أو احتياطاً اختياريا مثل ما تلاحظ مجموع الخصوم هو ٢٢٠٠ ومجموع الأصول هو ٢٢٠٠.

## ⊙ عملية خلق النقود Money Creation /

الودائع الجارية والعملات تدرج ضمن عرض النقود. عندما يقوم العميل بإيداع 100 دولار كودائع نقدية لفتح حساب جاري، العملة لدى الجمهور خارج البنوك انخفضت بينما الودائع الجارية لدى البنوك زادت. أي أن كتلة عرض النقود دون تغيير، ولكن زادت احتياطيات البنك.

افترض أن البنك لا يملك أي احتياطيات فائضة وأن نسبة الاحتياطي الإلزامي يعادل 10% من الودائع الجارية. إيداع مبلغ ١٠٠٠ يغير في الميزانية العمومية للبنك على النحو التالي:

| بنك أ | |
|---|---|
| الخصوم | الأصول |
| $1.000 الودائع | 100 $ الاحتياطات<br>900 القروض |

بنك أ قام شخص بإيداع 1000 هذا نسميه ودائع في جانب الخصوم.

أما جانب الأصول هذه 1000 سيبقي البنك 100 احتياطي نظامي لو ضربنا 10 % في 1000 يساوي 100 وسيبقى 900

إذا هنا البنك أ أقرض 900 دولار

افترض أن بنك (أ)يقدم قرضا بمبلغ 900 والتي تستخدم لفتح حساب في بنك (ب)، برصيد 900 دولار.

التغيرات في الميزانية العمومية لبنك (ب)على نحو التالي:

| بنك (ب) | |
|---|---|
| الخصوم | الأصول |
| 900 $ الودائع | 90 $ الاحتياطات<br>810 القروض |
| **بنك (ج)** | |
| الخصوم | الأصول |
| 810 $ الودائع | 81 $ الاحتياطات<br>729 القروض |

هنا الآن البنك (ب)الخصوم لديه 900 ودائع، 900 الآن كيف ينظر لها كأصول يقسمها في الواقع بين احتياطيات إلزامية بمقدار 10%

إذا ضربنا في 900 يساوي 90 والمتبقي من 810 يقوم بإقراضها.

إذا البنك الأول أقرض 900 البنك الثاني (ب)أقرض 810.

عندما يقدم البنك (ب)قرضا لشخص مبلغ 810 دولار والذي يقوم بإيداعه لبنك (ج)العملية تستمر بهذه الطريقة. إذا البنك (ج)سيكون الخصوم لديه للودائع.810 والأصول هنا سنقسم 810 إلى احتياطي إلزامي اللي هو 10% ضرب 810 يعطينا 81 وسيكون قادراً على إقراض 729، لاحظ أن810 اللي كانت في بنك (ب)هي الآن وديعة في بنك (ج).

⊙ مضاعف خلق الودائع/

لاحظ في البنك الأول قام بإقراض 900والبنك الثاني قام بإقراض 810 والبنك الثالث 729 وهكذا

✎ إذا ما هو مضاعف خلق الودائع؟

الوديعة النقدية الأصلية 1000 خلقت أرصدة حسابات جاري تساوي:

1000 +900 + 810 + 729 + 656.10...= 10.000

✎ الصيغة العامة لخلق الودائع هي:

$$\text{الزيادة في أرصدة الحسابات الجارية} = \text{الوديعة الأصلية} \times \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}}$$

طبعا نسبة احتياطي القانوني قلنا هي 10% لو قسمنا 1على 10% يساوي 10

طيب كم الوديعة الأصلية ؟ 1000اضرب 10في 1000 يعطيك 10.000 في مقدار الزيادة في أرصدة الحسابات الجارية.

الزيادة في عرض النقود M1 والناتجة عن الزيادة في الودائع بمقدار 1000ريال يساوي:

10.000 – 1.000 =9.000 ريال

---

أي أن عرض النقود زاد بمقدار 9.000 ريال ولم يقل زاد بمقدار 10.000 ريال

لأن الأصل الـ 1000 ريال هي موجودة أصلا، جزء من عرض النقود، لكن لو تحولت في الحقيقة من عملة لدى شخص معين حولها إلى وديعة لدى البنك، فالودائع والعملات هي ما يقوي عرض النقود. فـ 1000 الأصلي والأساسي هي جزء من عرض النقود وبالتالي لا نعتبرها زيادة وإنما الزيادة هي ما نتج عن هذه 1000

من خلال عملية الإيداع والإقراض بواسطة البنوك، مجموع هذه التي خلقتها 1000 خلقت لنا 9000

هذه تعتبر زيادة عرض النقود.

طيب إذا نعود على شريحة مرة أخر الزيادة في هذا النقود كم قلنا تساوي 10.000 – 1000 = 9000

$$\text{مضاعف خلق النقود} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي الاتزامي}}$$

⊙ مضاعف النقود / يبين مجموع الزيادة في ودائع الحساب الجاري مقابل أي وديعة نقدية جديدة.

⊙ الوديعة النقدية المبدئية تحفز على تحقيق ودائع وقروض إضافية بواسطة البنوك، مما يؤدي إلى توسع مضاعف في الودائع.

مضاعف النقود للولايات المتحدة – وهذه دراسة تطبيقية – ما بين 2 و3. وقيمته أصغر بكثير من مثالنا السابق، لماذا؟

بسبب أن الناس في الواقع يحتفظون بجزء من قروضهم كنقود سائلة. بمعنى أن الشخص عندما اقترض ٩٠٠ (من المثال الأول) من البنك هو في الغالب لن يقوم بإيداعها كلها، سيأخذ جزء منها، وبالتالي ليست هذه النقود متوفرة بالنظام المصرفي للإقراض، قد يكون أودع فقط ٥٠٠. وسبب آخر هو أن البنوك تحتفظ باحتياطيات إضافية بالإضافة إلى الاحتياطيات الإلزامية. عندما وضعنا مثالنا السابق قلنا افترض أن البنوك لا تحتفظ بأي شيء احتياطي إضافي، فقط الاحتياطي الإلزامي هو 10% هي تبقي 10% فقط ولكن الواقع أن البنوك تحتفظ باحتياطي إضافي هذا كله سيقلل من قيمة المضاعف.

⊙ ننتقل مرة أخرى للشريحة نجد:

مضاعف النقود يعمل أيضا في الاتجاه المعاكس. باقتراض نسبة الاحتياطي القانوني هي 10%، فإذا تم سحب مبلغ 1000 فإن الاحتياطي ينخفض بمقدار 100 دولار، اللي هو الاحتياطي الإلزامي، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض ما يمكن للبنك إقراضه بمقدار 900 دولار.

✎ وأخيراً من المهم أن نلاحظ أنه عندما يقوم فرد بكتابة شيك لآخر، وقام الشخص الأخر بإيداعه في البنك، فإن عرض النقود لن يتغير. وبدلاً من ذلك فإن التوسع في احتياطي البنك سيعوض النقص في احتياطات البنك الآخر.

---

⊙ مالفرق بين القاعدة النقدية وعرض النقود؟

MB=C+R
MS=C+D
**MB=cD+rD**
**MB=D(c+r)**
**MS=cD+D**
**MS=cD+D**
**MS=D(c+1)**
**MS=m MB**

$$m=\frac{MS}{MB}=\frac{1+c}{c+r}\ \frac{)1+c(D}{)c+r(D}$$

MB / هو القاعدة النقدية Monetary Base و تتكون من C+R.

C / هو العملات Currency الموجودة لدى الناس. ليس لدى البنوك بل لدى الناس بأيديهم.

R / هو احتياطات Reserve سواء كانت احتياطيات إلزامية أو احتياطيات إضافية.لدى البنوك

---

MS / هو عرض النقود . و يتكون من C+D

C / هي عملات التي بحوزة الناس، خارج خزائن البنوك .

D/ هي الودائع Deposit (إجمالي الودائع).

الفرق بين القاعدة النقدية وعرض النقود هو من خلال D هو الودائع،

فنحن نعرف أن الودائع أكبر بكثير من R اللي هو الاحتياطي الإلزامي والإضافي. فنظراً لأن D أكبر إذا يفترض أن عرض النقود سيكون أكبر من القاعدة النقدية.

⊙ شرح استنتاج المعادله نعيد كتابة القاعدة النقدية Monetary Base:

$$MB = cD + rD$$

أي أننا جعلنا العملات التي بحوزة الناس كنسبة من إجمالي الودائع، قد تكون مثلا 10% أو 15% أو ما إلى ذلك.

أيضا بمعنى أن c تساوي C كبيرة على D.

R هي في الحقيقة نسبة الاحتياطيات الاحتياط الكلي سواء كان احتياطي إلزامي أو احتياطي إضافي، مقسوم على إجمالي الودائع، بمعنى أن r الصغيرة تساوي R الكبيرة مقسوم على D.

طيب نعيد كتابة المعادلة مرة أخرى نأخذ D عامل مشترك ونفتح قوس ثم نضع (c+r)

ثم ننتقل إلى MS (عرض النقود Money Supply) عرض النقود يساوي c مضروبة بـ D

كما قلنا c الصغيرة تساوي C الكبيرة مقسومة على D زائد D نفسها. ثم نأخذ عامل مشترك D سيكون عندنا c+1 يكون عرض النقود يساوي D نفتح قوس c الصغيرة +١.

عرض النقود Money Supply

$$MS = m\ MB$$

عرض النقود = m مضروبة في القاعدة النقدية

m / هو مضاعف عرض النقود m مضاعفة لنقود ويساوي عرض النقود مقسوما على القاعدة النقدية

إذا عوضنا عن عرض النقود بما توصلنا إليه وهو أن Money Supply يساوي D فتحنا قوس (c+1) وضعناها هنا الآن (c+1)D ووضعنا بدل القاعدة النقدية ما توصلنا إلية وهو (c+r)D نستطيع أن نختصر D مع D وبتالي يكون عندنا مضاعف عرض النقود وهو $\frac{1+c}{c+r}$ هذا هو عرض النقود إذا مضاعف عرض النقود، أي بتعبير أخر

عرض النقود = $\frac{1+c}{c+r}$ مضروباً بالقاعدة النقدية.

---

⊙ما هي الجهات المؤثرة في عرض النقود؟

هل الجهة المؤثرة في عرض النقود هي البنك المركزي فقط؟

طبعا سنجد أن الجهات المؤثرة في عرض النقود أكثر من ذلك. فنجد من يؤثر في عرض النقود في الواقع هو المودعين والمقترضين والبنوك التجارية والبنك المركزي.

طيب المودعين كيف يؤثرون في عرض النقود؟ المودعين يشمل سواء كان أفراد أو مؤسسات، في الحقيقة قرارهم في إيداع ما لديهم من نقود في البنوك هذا يؤثر في عرض النقود،

يعني ما مقدار يعني نفترض أنه هو في الحقيقة هناك إقبال كبير من الأشخاص على إيداع ما لديهم من نقود لدى البنوك، هذا سيؤدي في الحقيقة إلى أعطاء البنوك التجارية قدرة كبيرة على خلق النقود يمكن زيادة عرض النقود. هذا جانب، لكن لو قالوا لا، سنحتفظ بالنقود في مخازن لدينا، هنا سيؤثر سلباً على عملية خلق النقود وعلى عرض النقود. من يؤثر أيضا؟ يؤثر أيضا المقترضين.

المقترضين هم الذين في الحقيقة يقترضون من البنوك، فقرارهم في الاقتراض من البنوك أو عدم الاقتراض هذا سيؤثر في عملية عرض النقود.

أيضا البنوك التجارية تؤثر في عرض النقود، كيف تؤثر؟ تؤثر في الحقيقة من خلال إقبال البنوك التجارية على الإقراض أم لا. فإذا كان هناك إقبال لديها على الإقراض، معنى ذلك أن نسبة الاحتياطي الإضافي ستكون منخفضة جدا.

أما إذا كان ليس لديها إقبال على الإقراض، لديها تشاؤم، ستحتفظ بنقود كثيرة لديها، بالتالي نسبة الاحتياطي الإضافي ستكون كبيرة، إذا البنوك التجارية لها تأثير في عرض النقود. البنك المركزي أيضا، البنك المركزي يؤثر في عرض النقود من جانبين، يؤثر في القاعدة النقدية، (القاعدة نقدية)يعني نؤكد عليها مرة أخرى المقصود فيها العملة الموجودة المطبوعة سواءاً كانت بشكل عملات لدى الناس أو شكل احتياطيات لدى البنوك سواء احتياطي إلزامي أو احتياطي اختياري، إذا البنك المركزي يستطيع أن يؤثر من خلال زيادة القاعدة النقدية: طباعة نقود جديدة، أو من خلال تأثيره في الواقع في نسبة الاحتياطي القانوني، له تأثير في المضاعفة، البنك المركزي يؤثر في القاعدة النقدية نفسها ويؤثر في مضاعفة في عرض النقود.

---

⊙ الجهات المؤثرة في عرض النقود:

١- المودعون من الإفراد والمؤسسات من خلال تحديد نسبة ما يودعونه لدى البنوك وما يحتفظون به خارج خزائن البنوك.

٢- المقترضون من الأفراد والمؤسسات ومدى رغبتهم في الاقتراض من البنوك

٣- البنوك التجارية تؤثر في عرض النقود من خلال:

أ- مدى الاستفادة من التسهيلات الممنوحة من قبل البنك المركزي

ب- نسبة الاحتياطي الإضافي (شرح الأستاذ: يعني البنك المركزي قد في الحقيقة يخفض سعر الخصم الذي يقرض به سعر الخصم اللي هو سعر الفائدة الذي يقرض فيه البنك المركزي البنوك التجارية قد يخفضه، وبالتالي تكون تكلفة

الاقتراض بالنسبة للبنوك منخفضة، ولكن هل تقدم البنوك التجارية على أخذ المزيد من القروض من البنك المركزي أم لا؟ إذا عرض النقود يتأثر من مدى الاستفادة من التسهيلات الممنوحة من قبل البنك المركزي).

٤- البنك المركزي يؤثر في عرض النقود من خلال التغيير في القاعدة النقدية عن طريق:

أ- **عمليات السوق المفتوحة** هي عملية بيع وشراء السندات الحكومية، فإذا قام البنك المركزي بشراء سندات حكومية يعني أنه يأخذ السندات ويضخ مقابلها سيولة جديدة أي أنه سيزيد من عرض النقود، أي سيزيد من القاعدة النقدية. إذا عملية شراء السندات الحكومية يعني زيادة في القاعدة النقدية أي زيادة عرض النقود. أما عملية بيع السندات الحكومية إذا قام بنك المركزي ببيع السندات الحكومية فمعنى ذلك أنه سوف يسحب السيولة، سيقلل من القاعدة النقدية. إذا البنك المركزي يؤثر في القاعدة النقدية من خلال عملية السوق المفتوحة ويؤثر في القاعدة النقدية من خلال سعر الخصم كما قلنا، ما هو سعر الخصم؟ هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إقراضه للبنوك التجارية، فإذا قرر خفض سعر الخصم فهذا يعني أن تكلفة الإقراض بالنسبة للبنوك التجارية منخفضة فسيقبل على الاقتراض، أما إذا رفع سعر الفائدة فهذا يعني أن تكلفة الاقتراض مرتفعة وبالتالي سوف يقللوا من الاقتراض.

وأخير نجد أن أيضا يؤثر البنك المركزي من خلال التأثير في مضاعف عرض النقود عن طريق التغيير في نسبة الاحتياطي القانوني، فإذا أراد أن يزيد في نسبة الاحتياط القانوني يعني سوف يجعل البنوك تحتفظ بقدر أكبر من ودائع التي تقرضها وبالتالي عرض النقود سوف يقل. أما إذا قلل نسبة الاحتياطي القانوني فهذا معنى ذلك أنه سيمنح البنوك مزيداً من قوة في إقراض النقود التي لديها وبالتالي عرض النقود سيزيد.

ب- **سعر الخصم.**

ومن خلال التأثير في مضاعف عرض النقود عن طريق التغيير في نسبة الاحتياطي القانوني.

## محاضرة ٣٠

### ⊙ السياسة النقدية في الأجل القصير Monetary Policy in the Short Run /

- في المدى القصير، عندما تكون الأسعار ليس لديها ما يكفي من الوقت للتغيير يمكن للبنك المركزي أن يؤثر في مستوى أسعار الفائدة في الاقتصاد.
- في المدى القصير، أسعار الفائدة تتحد بواسطة العرض والطلب على النقود.
- البنك المركزي يمكن أن يغير مستوى سعر الفائدة من خلال التحكم في المعروض من النقود.
- لتغيير عرض النقود، البنك المركزي يستخدم عمليات السوق المفتوحة عن طريق شراء وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة.
- عندما يخفض البنك المركزي أسعار الفائدة، الإنفاق الاستثماري يزيد ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي يزيد. الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتأثير على مستوى الناتج المحلي الإجمالي هي المعرفة باسم السياسة النقدية.
- لكن هناك حدوداً للمدى الذي يمكن للبنك المركزي السيطرة على الاقتصاد في المدى الطويل، التغيرات في عرض النقود تؤثر في الأسعار فقط، وليس على مستوى الإنتاج (هذا في الأجل الطويل).

---

### ⊙ نموذج سوق النقود Model of the Money Market

نموذج سوق النقود يجمع بين المعروض من النقود، التي يحددها البنك المركزي، مع الطلب على النقود، طبعا قلنا عرض النقود يؤثر في أربع جهات لكن البنك المركزي يعتبر المؤثر الأساسي بحكم أنه يؤثر في مضاعف عرض النقود ويؤثر في القائمة النقدية، إذا نموذج سوق النقود يجمع بين عرض النقود والطلب على النقود التي يحددها الجمهور، لنرى كيف يتم تحديد أسعار الفائدة في المدى القصير).

---

### ⊙الطلب على النقود The Demand for Money

النقود مجرد جزء من الثروة، يمكنك الاحتفاظ بالأصول مثل الأسهم أو السندات، أو الاحتفاظ بالثروة في شكل نقود.
(يعني أما تحتفظ بالثروة على شكل نقود سائلة أو تحتفظ بها في شكل أصول كأسهم وسندات)
الاحتفاظ بالثروة في شكل عملة أو ودائع جارية والتي يُدفع لها قليلا من الفائدة أو فائدة منعدمة (كما قلنا في عملية الودائع الجارية ليس هناك أي فوائد). يعني أنك تضحي بالدخل الكامن من الفوائد والأرباح التي تدرها الأسهم والسندات.
(أي أنك عندما تختار أنك تضع نقودك لديك في شكل عملة سائلة أو تضعها في حساب جاري لدى البنك فأنت تضحي بالأرباح المتوقع الحصول من ورائها أو الحصول منها من خلال السندات والأسهم).
لماذا نحتفظ بالنقود؟ لأنها تسهل إجراء المعاملات.

الطلب على النقود يقوم على مبدأ تكلفة الفرصة البديلة:

مبدأ تكلفة الفرصة البديلة لشيء ما هو: ما كنت تضحي به للحصول على هذا الشيء.

تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود هو: العائد الذي يمكن الحصول عليه من خلال الاحتفاظ بالنقود في شكل أصول أخرى.

**سعر الفائدة السوقي هو:** مقياس تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود.

(يعني سعر الفائدة هي تعبر في الواقع عن تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود سائلة).

---

**لماذا ميل منحنى الطلب على النقود سالب؟**

(يعني إذا رسمنا منحنى الطلب يحكي علاقة بين الطلب على النقود وسعر الفائدة نجد أن ميله سالب)

زيادة أسعار الفائدة، تعني زيادة تكلفة الفرصة البديلة وعليه فإن الجمهور يطلب نقودا أقل.

وعلى العكس فإن الطلب على النقود يزيد مع انخفاض أسعار الفائدة، أو كنتيجة لانخفاض في تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود.

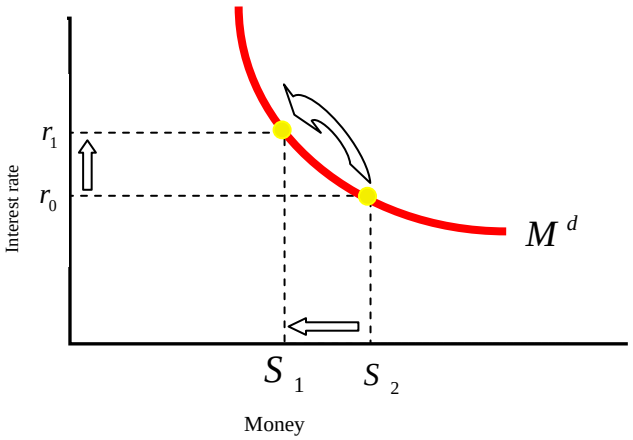


هنا الآن رسمنا منحنى طلب ووجدنا أن هناك على المحور الرأسي سعر الفائدة (Interest rates)، وعلى المحور الأفقي النقود (Money). إذا هذا المنحنى هو (منحنى الطلب على النقود)وهو يحكي علاقة عكسية بين سعر الفائدة التي مع المحور الرأسي وبين النقود، وقلنا لماذا يحكي علاقة عكسية؟ لأن ارتفاع سعر الفائدة يعني ارتفع تكلفة الاحتفاظ بالنقود (تكون عالية)، وبالتالي الطلب على النقود سيقل لأجل انتهاز الفرصة للحصول على هذا العائد.

**ما هي العوامل التي تزيد الطلب على النقود؟**

١- زيادة المستوى العام للأسعار.

٢- الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

فينتقل منحنى الطلب إلى اليمين بسبب ماذا؟ بسبب العاملين السابقين

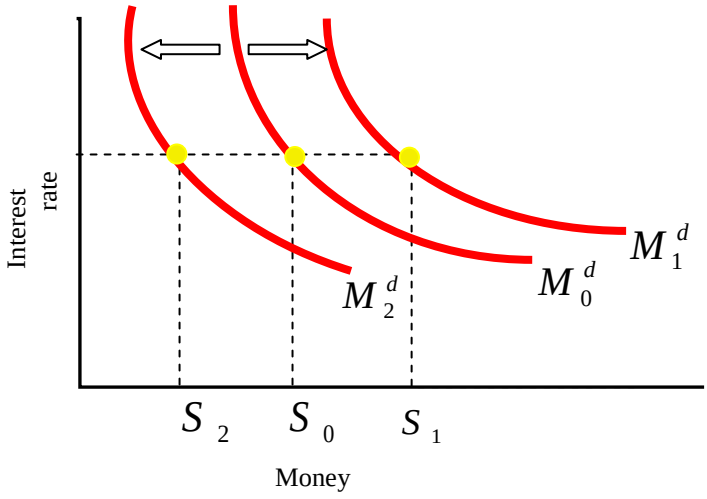


أما انتقاله إلى اليسار كما في الرسم..

**ما هي العوامل التي تقلل الطلب على النقود؟**

١- انخفاض المستوى العام للأسعار.

٢- انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

---

## الطلب على النقود لغرض السيولة The Liquidity demand for money

يشير إلى رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالأصول التي يمكن تحويلها وبسهولة إلى وسيلة للتبادل، مثل العملة أو الحسابات الجارية، حتى يتمكنوا من جعل تنفيذ المعاملات يتم بسرعة فائقة.

يوجد أيضا الطلب على بعض أنواع النقود بواسطة الأفراد والتي توجد في $M_2$ مثل حساب الادخار، وذلك من أجل تجنب خطر الانخفاض في أسعار الأسهم أو السندات. هذا الطلب على النقود الذي هو أكثر أماناً من الأصول الأخرى يسمى بالطلب على النقود لغرض المضاربة. في الممارسة العملية فإن الطلب على النقود هو (يشمل ثلاثة أغراض أو ثلاثة أهداف):

- مجموع الطلب على النقود لغرض المعاملات
- ولغرض الاحتياط
- ولغرض المضاربة

التوضيح: لغرض إجراء المعاملات والاحتياط هو في الحقيقة نفس المدرسة الكلاسيكية و(كنز)متفقون على هذا.

ما أضافه (كنز)هو الطلب على النقود لغرض المضاربة. والمقصود بـ(الطلب على النقود لغرض المضاربة):

يعني الاحتفاظ بالنقود لانتهاز الفرصة المناسبة لعملية شراء السندات الحكومية. أن تحتفظ بالنقود لأجل أنك تجد الفرصة إذا كانت مناسبة لتشتري سندات حكومية.

فهذا الطلب على النقود لغرض المضاربة أي عملية البيع والشراء في السندات الحكومية.

## ⊙توازن سوق النقود Money Market Equilibrium

(توازن سوق النقود يحدث عندما يلتقي عرض النقود مع الطلب على النقود)

هنا الآن رسمنا منحنى العرض على شكل عمودي ومنحنى الطلب على النقود بالشكل المعتاد سالب الميل.

نفترض أن عرض النقود يتحدد بواسطة البنك المركزي،

ولذا فإننا نفترض أنه مستقل عن سعر الفائدة.

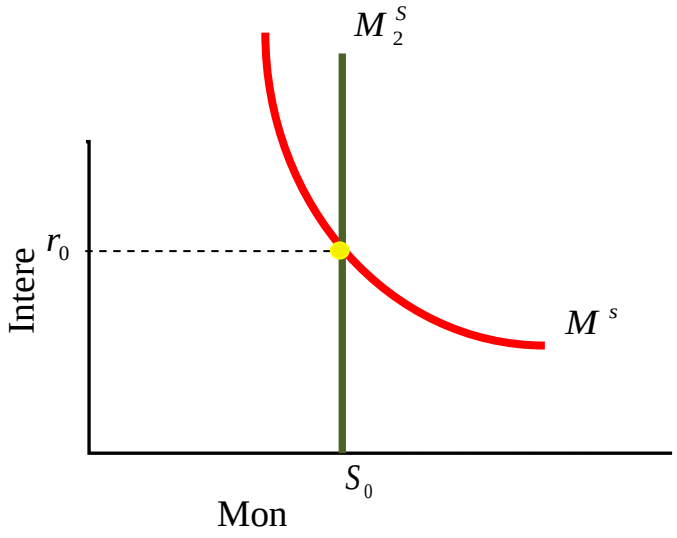


⊙ في نموذج سوق النقود

منحنى عرض النقود هو منحنى العرض الرأسي.

عند جمع عرض النقود مع الطلب على النقود

يتحدد سعر الفائدة التوازني وهو $r_0$

– عند سعر الفائدة التوازني $r_0$ الكمية المعروضة من النقود تساوي الكمية المطلوبة.

عند سعر فائدة أعلى من سعر الفائدة التوازني سيتولد فائض في المعروض من النقود، ومن ثم فإن سعر الفائدة سوف يميل إلى الانخفاض، ويحدث العكس عند سعر فائدة أقل من سعر الفائدة التوازني.

(أي عند سعر فائدة أقل سيكون هناك فائض في الطلب وبالتالي سعر الفائدة سيميل إلى الارتفاع).

---

### ⊙ التغير في سعر الفائدة من خلال عمليات السوق المفتوحة

الزيادة في المعروض من النقود من خلال عمليات السوق المفتوحة بشراء السندات الحكومية يتسبب في نقل عرض النقود إلى اليمين، ويؤدي إلى انخفاض السعر التوازني.

التوضيح: إذا كان هناك شراء سندات حكومية بواسطة البنك المركزي هنا سينتقل منحنى العرض إلى اليمين، ونتيجة لذلك إذا انتقل منحنى العرض لليمين، سعر الفائدة سينخفض من $r_0$ إلى $r_1$.

من ناحية أخرى، إذا كان البنك المركزي يبيع سندات في السوق المفتوحة، فإن هذا يؤدي إلى انخفاض المعروض من النقود وزيادة أسعار الفائدة. (وبالتالي منحنى عرض النقود سينتقل إلى اليسار إلى $M_2^S$ والنتيجة هي أن سعر الفائدة سيرتفع من $r_0$ إلى $r_1$)

## أسعار الفائدة وأسعار السندات *Interest Rates and Bond Prices* (والرابط بينهما)

السند هو: تعهد بدفع مبلغ من النقود في المستقبل.

سعر السند بعد سنة من الآن هو: المبلغ المتعهد بدفعه مقسوما على ١ + سعر الفائدة.

---

على سبيل المثال/ سند يتعهد بدفع ١٠٦ دولار بعد سنة، مع معدل فائدة ٦% سنويا سيكلف اليوم:

$$\text{Prices of bond (سعر السند)} = \frac{\$106}{(1+0.06)^1} = \$100$$

التوضيح: سعر السند يساوي قيمة السند بعد سنة أو ما يتعهد بدفعه بعد سنة مقسوماً على ١ زائد سعر الفائدة ٦ % = ١٠٠.

لو كان السند هذا سيدفع ١٠٦$ بعد سنتين:

نضع في مكان الأس بدلاً من ١ نضع ٢ لو كان بعد ٣ سنوات نضع ٣ وهكذا.

وبعبارة أخرى إذا كنت تستطيع استثمار عند عائد بمعدل ٦% سنويا فستكون على استعداد لدفع ١٠٠ دولار اليوم لتحصل على ١٠٦ دولار في العام المقبل.

---

أسعار السندات تتغير في الاتجاه المعاكس من التغيرات في أسعار الفائدة.

نلاحظ أن سعر الفائدة لو ارتفع من ٦% إلى ١٠% ماذا سيحصل لقيمة السند؟ لاشك أنها سوف تنخفض.

إذا علاقة عكسية بين أسعار الفائدة وبين أسعار السندات.

---

هنا الآن لو نظرنا إلى المثال في الأسفل:

| Promised payment interest rate | Promised payment interest rate |
|---|---|
| 6% $106 | 4% $106 |
| $Price\ of\ bond = \frac{\$106}{(1+0.06)^1} = \$100$ | $\text{Price of bond} = \frac{\$106}{(1+0.04)^1} = \$101.92$ |

التوضيح: لو نظرنا إلى (Prices of bond)١٠٦يعني في السنة قيمته الآن على ١ زائد ٦% الذي هو سعر الفائدة يساوي ١٠٠

لكن لو انخفض سعر الفائدة بدلا من ٦% أصبح ٤%كم قيمته اليوم السند الذي يعطيني ٦% بعد سنة يكون قيمته اليوم ١٠١،٩٢ إذا انخفض سعر الفائدة فزادت قيمة السند.

عندما تنخفض قيمة الفائدة من ٦% إلى ٤%، فيجب عليك دفع مبلغ ١٠١.٩٢ لتحصل على ١٠٦ دولار في العام المقبل.

أما إذا ارتفعت أسعار الفائدة إلى ٨ % على سبيل المثال سيكون عليك دفع ٩٨.١٥ دولار فقط.

⊙ عند ارتفاع أسعار الفائدة، فإن المستثمرين يحتاجون إلى نقود أقل من أجل الحصول على نفس المتَعَهد دفعه في المستقبل وبالتالي فإن سعر السندات ينخفض.

هناك تفسير بديل للعلاقة بين أسعار السندات وأسعار الفائدة بتناول العرض والطلب على السندات.

فعندما يشتري البنك المركزي سندات حكومية من أجل تخفيض أسعار الفائدة، يعني زيادة الطلب على السندات، (فالشراء)عندما يدخل البنك المركزي كمشتري فالطلب على السندات سيزيد وبالتالي إذا زاد الطلب على السندات فإن أسعار السندات تميل إلى الارتفاع.

كذلك عمليات السوق المفتوحة ببيع السندات تؤدي إلى زيادة المعروض من السندات، وبالتالي انخفاض أسعار السندات وارتفاع أسعار الفائدة.

---

⊙ **أسعار الفائدة والاستثمار والإنتاج** *Interest Rates، Investment and Output* (كيف نربط بينهم)

العرض والطلب على النقود يحددان سعر الفائدة، وهو ما يتسق مع مستويات معينة من الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد.

ننظر إلى الرسم..

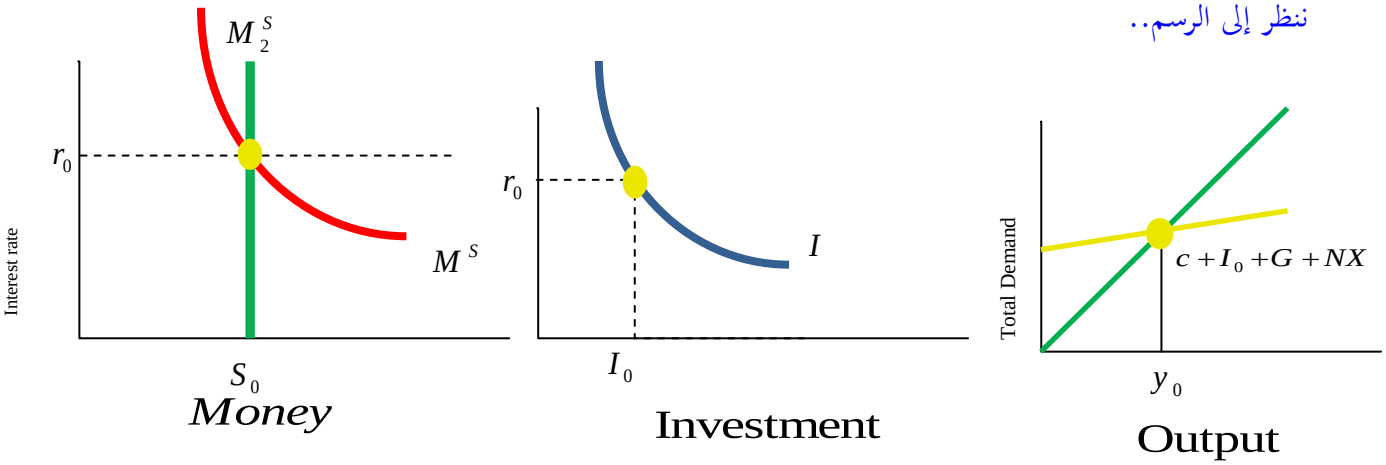


التوضيح: الرسم الأول على اليسار هو رسم يحدد سعر الفائدة التوازني حيث التقاء منحنى الطلب على النقود مع منحنى عرض النقود الذي هو العمودي، نقطة تقاطعهما في الحقيقة أنتجت سعر الفائدة التوازني الذي هو $r_0$، $r_0$ في الحقيقة سيكون الطلب على الاستثمار هو عند $I_0$ بمعنى أن الاستثمارات تعتمد على سعر الفائدة. إذا انخفضت أسعار الفائدة، حجم الاستثمارات سيزيد. وسبق أن قلنا أن سعر الفائدة تُعتبر تكلفة على المقترض. فإذا انخفضت أسعار الفائدة هذا سيغري المستثمرين على المزيد من الاقتراض وقيام الكثير من المشاريع، لأن تكلفة الاقتراض منخفضة. ولهذا رسمنا منحنى الاستثمار كعلاقة عكسية بين سعر الفائدة وكمية الاستثمارات المطلوبة، بمعنى إذا انخفض سعر الفائدة، كمية الاستثمار سوف تزيد، وإذا ارتفع سعر الفائدة كمية الاستثمار سوف تقل.

بعد ذلك نعود إلى الرسم مرة أخرى ننظر أن هناك الرسم الذي سبق وتعرفنا عليه الذي هو خط ٤٥ درجة مع الطلب الكلي، وضعنا النقطة التوازنية عند $Y_0$ هذا وضعناه عند ماذا؟ عندما افترضنا أن الاستثمار هو $I_0$ بمعنى أنه لو تغير سعر الفائدة،

حجم الاستثمارات سوف تتغير، وبالتالي دالة الطلب الكلي (التي بالون الأصفر) سوف تنتقل إلى أعلى.

لو نظرنا إلى الرسم ماذا يحصل؟ ماذا عدلنا في الرسم؟ ماذا تغير في الرسم؟

الذي تغير في الرسم..تغير سعر الفائدة بسبب زيادة عرض النقود، ثم بعد ذلك هذه الزيادة في عرض النقود أدت إلى انخفاض سعر الفائدة وانخفاض سعر الفائدة أدى إلى انخفاض تكلفة الاقتراض بالنسبة للمستثمرين، فزاد الطلب على الاستثمار بمعنى كمية الاستثمار زادت وبالتالي نجد أن الطلب الكلي انتقل إلى أعلى ونتج عن ذلك زيادة في ماذا؟ زيادة في مستوى الإنتاج التوازني. هنا ربطنا بين سعر الفائدة وبين مستوى الإنتاج التوازني.

نعود للرسم مرة أخرى ونمعن النظر فيه..

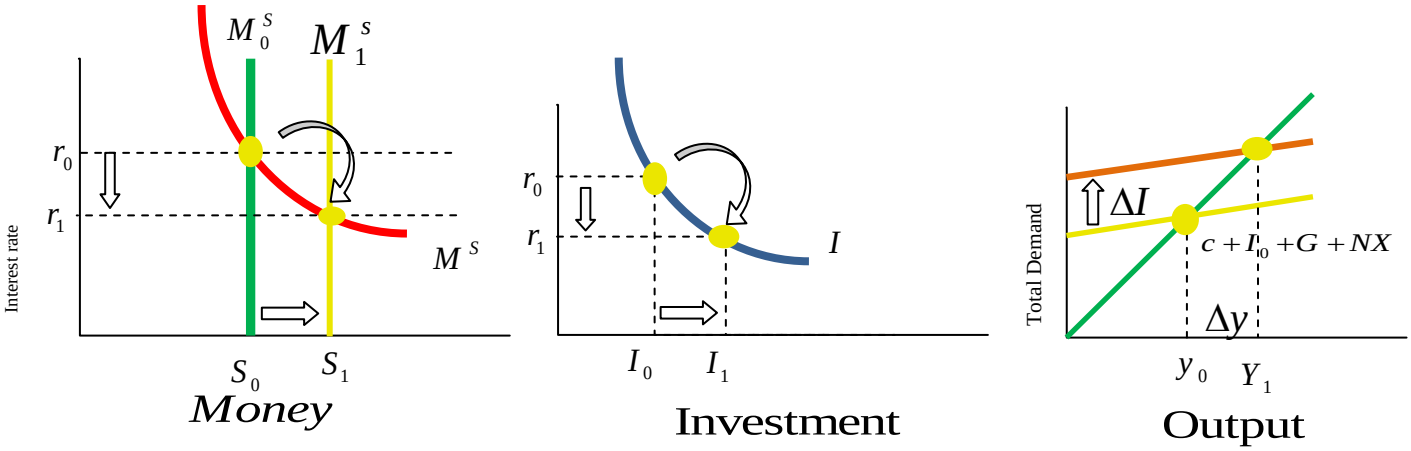


نجد أن في الرسم الأول منحنى العرض انتقل إلى اليمين (منحنى عرض النقود)لماذا انتقل إلى اليمين؟يفترض كما هو مكتوب تحت الرسم بمعنى أن البنك المركزي قام بشراء سندات حكومية فأخذ السندات وبدلاً عن هذه السندات ضخ سيولة في الاقتصاد.

السوق المفتوحة لشراء السندات ⇨ زيادة عرض النقود ⇨ انخفاض أسعار الفائدة ⇨ زيادة الاستثمار ⇨ زيادة GDP

و هذا سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة. و انخفاض سعر الفائدة سيؤدي إلى أن حجم الاستثمارات (كما هو في الرسم الموجود في الوسط)، يعني الرسم الأول يحدد التوازن في سوق النقود، والرسم الثاني (في الوسط)يحدد ماذا يحدث في الاستثمار، إذا هنا انخفض سعر الفائدة وحجم الاستثمارات زادت ولهذا حجم الاستثمار زاد من $I_0$ إلى $I_1$.

هنا الآن نجد أن الطلب الكلي انتقل إلى أعلى، لاحظ في الرسم الأخير جهة اليمين، دالة الطلب الكلي انتقلت إلى أعلى ووضعنا سهم أي انتقل بمقدار $\Delta I$ ، يعني مقدار التغير في الاستثمار الذي هو (Investment)،

هذا أدى إلى نقطة توازنية جديدة وهي $y_1$ وهو لاشك أنه مستوى توازني أكبر من $y_0$، هذا المستوى – مستوى الإنتاج الجديد – بين لنا أن السياسة النقدية يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج (من خلال النظر إلى الرسم)نستطيع أن نثبت أن السياسة النقدية يمكن أن تؤدي إلى زيادة في الإنتاج، وبالتالي انخفاض في مستوى البطالة في الأجل القصير وهذا ما حدث، عرض النقود زاد بواسطة البنك المركزي فأدى إلى انخفاض سعر الفائدة، ثم تبعه زيادة في حجم الاستثمارات، الطلب الكلي زاد وبالتالي مستوى الإنتاج الكلي زاد، فإذا زاد مستوى الإنتاج الكلي لاشك أن مستوى البطالة سوف ينخفض. وهذا إثبات أن السياسة النقدية يمكن أن تُحدث زيادة في الإنتاج والتي كما قلنا في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فإن الأسعار سوف تزيد.

الآن لوعدنا إلى الرسم مرة أخرى نجد ما هو مكتوب في الأسفل:

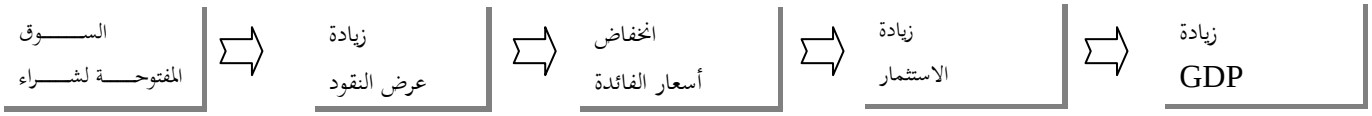


السوق المفتوحة لشراء السندات تؤدي إلى زيادة عرض النقود ثم يتبع ذلك انخفاض في أسعار الفائدة، انخفاض أسعار الفائدة يعني زيادة الاستثمار وزيادة الاستثمار يعني زيادة GDP يعني زيادة مستوى الإنتاج GDP.

لو عكسنا بدلاً من السوق المفتوحة لشراء السندات تكون السوق المفتوحة لبيع السندات الحكومية، فعرض النقود سوف يقل، أسعار الفائدة سوف تزيد، حجم الاستثمارات سوف يقل، ومستوى الإنتاج GDP سوف يقل.

إذا المرة الأولى اللي في الرسم سياسة نقدية توسعية، وعكسها يعتبر سياسة نقدية انكماشية.

بمعنى أن انخفاض عرض النقود سيؤدي إلى رفع سعر الفائدة، وبالتالي يحجم أو يقلل من الاستثمارات وعليه فإن الإنتاج سوف يقل، فهذه هي السياسة النقدية الانكماشية.

إذا هذه هي الحلقة الأخيرة من مبادئ الاقتصاد الكلي. أسأل الله سبحانه وتعالى للطلاب والطالبات التوفيق أن شاء الله وأريد أن أؤكد على ضرورة المتابعة المستمرة سواء في المنتدى الخاص بالمقرر أو في المحاضرات المرئية، لأنه يكون من خلالها طرح تساؤلات وتوضيح لبعض الغامض وإعطاء بعض التطبيقات.